الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المعــرفة في التنميــة

" ليبيا نموذجاً "

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب :

فتحي محمد اميمه

إشراف الأستاذ :

د . محمد سليم قلالة

العام الجامعي

2002 / 2001

الإهـــــــــــــــداء

- إلى من أوصي بها الرســول الكريم ﷺ ثلاثاً .... إلى من كان رضاها زاداً لي في الحياة .... ودعواتها نوراً يضئ طريقي .... أمـــي.

- إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق العلم والمعرفة...أبي.

- إلى الذين كانوا خير عوناً وسنداً لـــــــي.....اخوتي.

- إلى الذين احتملوا بعدي عنهم من أجل إنجاز هذا البحث ... أبنائـــي.... وائـــل .

محمـــد .

حـــواء .

وعلـــي .

إلى .. زوجتـــي .

- إلي كل من كـــان له الفضـــل عليّ ... تقديـــراً وعرفانـــاً .

- إلى كل المخلصين من أبناء بلدي الحبيب – **ليبـــيـــــا** – الذين يدفعون عجلـــة التقـــدم والتنميـــة إلى الأمـــام .

اهـــدي بحثي هـــــــذا

الباحـــــــث

شكـــــر وتقديـــــــــر

الشّكـــر لله أولاً على توفيقـــه ليّ فـــي إنجـــاز هـــذا العمـــل...

وأتقدم بجزيل الشكر وخالـــص الامتنان للأستـــاذ الدكتور **محمد سليم قلاله** على ما قدمه ليّ من نصائح وتوجيهات كان لها عظيم الأثر في إنجاز بحثي هذا ...

كما أتوجه بالشكر إلى كل الزملاء والزميلات على ما قدمـــوه لـــي من مساعـــدة وخصوصاً في ترجمـــة النصوص الأجنبية ...

البـــاحـــث

المحتويات

مقـدمة ..... أ

الفصل الأول: دور العوامل المادية في التنمية 1

المبحث الأول: العوامل المادية التقليدية لقوة الدولة 3

أولاً: مفهوم الدولة ونشأتها 3

ثانياً: مفهوم القوة 7

ثالثاً: العوامل المادية التقليدية لقوة الدولة 8

المبحث الثاني: دور العوامل التقليدية في التنمية 15

أولاً: الثروة والموارد 15

ثانياً: التنمية 16

ثالثاً: النمو والتنمية 20

الفصل الثاني: المعرفة كعنصر أساسي في التنمية في القرن الواحد والعشرين 22

المبحث الأول: تحول عناصر القوة في القرن الواحد والعشرين 24

أولاً: المعرفة والثروة 25

ثانياً: المعرفة والقوة 29

المبحث الثاني: نظرية توفلر ونقدها 32

أولاً: نبذة عن توفلر 32

ثانياً: أهم مؤلفاته 33

ثالثاً: نقد نظرية توفلر 37

المبحث الثالث: مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية 45

أولاً: نقل التكنولوجيا والآثار المترتبة عنه 46

ثانياً: مكانة المعرفة وأهميتها 47

ثالثاً: المعرفة والتنمية 51

الفصل الثالث: مكانة المعرفة في تركيبة المجتمع الليبي 57
المبحث الأول: أهم المعطيات الجغرافية والتاريخية والسياسية والسكانية في ليبيا 59
أولاً: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية 59
ثانياً: نبذة تاريخية وسياسية عن ليبيا 60
المبحث الثاني: نمو وتوزيع وتركيب السكان 64
أولاً: نمو السكان 64
ثانياً: توزيع السكان 68
ثالثاً: تركيب السكان 71
المبحث الثالث: مصادر المعرفة ومدي انتشارها 76
أولاً:الصحافة 78
ثانياً:الإذاعة المسموعة والمرئية 79
ثالثاً: المراكز الثقافية والمكتبات العامة 81
رابعاً: شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " 82
الفصل الرابع : واقع التعليم ودوره في التنمية 83
المبحث الأول : التركيب التعليمي للسكان 86
أولا : التطور التاريخي للتعليم 86
ثانيا :العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتعليم بعد الثورة 90
ثالثا : أهم المشاكل التي واجهت التعليم 91
المبحث الثاني : هيكلية التعليم في ليبيا 95
أولاً: مرحلة رياض الأطفال 95
ثانياً: مرحلة التعليم والتدريب الأساسي 96
ثالثاً: مرحلة التعليم والتدريب المتوسط 102
رابعاً: مرحلة التعليم الجامعي 113
خامساً: المرأة والتعليم 116
المبحث الثالث: دور التعليم في التنمية 121
أولاً: دور التعليم في إعداد القوى العاملة 121

ثانياً: مساهمة المرأة في القوى العاملة 123

الفصل الخامس: الآفاق المستقبلية للاستثمار البشري في قطاع التعليم ودوره في عملية التنمية في ليبيا 126

المبحث الأول: رؤية مستقبلية للتعليم وسوق العمل في ليبيا 129

المبحث الثاني: نظرة مستقبلية لدور النمو المعرفي في تنمية الموارد البشرية في ليبيا 136

الخاتمة 144

قائمة المراجع 148

- باللغة العربية 149
- باللغة الأجنبية 160

الملاحق 161

فهرس الجداول 181

فهرس الأشكال 183

مُقَدِّمَة

لقد ارتبط المفهوم التقليدي للتنمية الشاملة بمدى توفر الموارد الطبيعية وكيفية استثمارها ، بغية تحقيق المردودات والعوائد الاقتصادية والاجتماعية وهذا الارتباط يعنى الاعتماد على التنمية الزراعية والصناعية ، وتنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتعدين ، والنقل والسياحة وغيرها ولهذا فقد اعتمدت مؤشرات التنمية على العوامل المادية . ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحصول الكثير من دول العالم على استقلالها ، وخاصة في قارتي إفريقيا وآسيا ، أصبحت مسألة التنمية محط أنظار المهتمين والمتخصصين في العلوم السياسية والاقتصاد ، والاجتماع والجغرافية ، وغيرها من العلوم ، وتبلورت مفاهيم التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية بشكل أكثر وضوحا ، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مجال العلوم والتقنية ، فقد أصبح هناك جدل واسع بين المهتمين بقضايا التنمية حول مدى فاعلية العناصر الأكثر تأثيرا في هذه العملية ، فتمت مناقشة العنصر التقليدي ، والذي يمثل الاتجاه الأول ويركز على العوامل المادية ، وخصوصا الاقتصادية منها باعتبار أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في مجتمع ما هي العنصر المحدد لمستوى رفاهيته وتقدمه ، وقد أعطى هذا الاتجاه الأولوية للتصنيع باعتباره الأداة الرئيسية لأحداث التنمية في المجتمع ، وتمخض عن ذلك ظهور وبناء المؤسسات باعتبارها جوهر التنمية حيث ينظر للسمة الرئيسية للمجتمعات المتقدمة بأنها تتميز بدرجة عالية من المؤسسية ، ومفهوم المؤسسية هنا يعني وجود إجراءات وقواعد تنظم الحقوق والواجبات ، وهذا الاتجاه يؤكد على أن أي

تقدم سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي لا يمكن أن يحقق التنمية إلا إذا ارتكز على بناء المؤسسات ، وقد شكلت هذه التوجهات الأطر العامة لظهور العنصر الفعال والمؤثر في عملية التنمية في عالمنا المعاصر ، ألا وهو عنصر المعرفة ، حيث اكتسب هذا العنصر أهمية بالغة عندما بدأت دول العالم ببناء ما يطلق عليه بالسياسة المعرفية ، " Knowledge policy " ، وذلك بسبب انتقال العالم إلى ما عرف بمجتمع المعرفة "Knowledge societies " ، بعد أن أصبحت المعرفة أهم عناصر توليد الثروة والقوة ، وأن إدارتها هي التحدي للوصول إلى التنمية الشاملة .

من هنا أصبح لزاماً على دول العالم ، وخاصة النامية منها أن تركز جل اهتمامها على المعرفة العلمية المنظمة والمنسقة ، لما لها من دور فاعل في إحداث نقلة للمجتمعات البشرية وفي مختلف الجوانب ، وانطلاقاً من ذلك فقد جاءت هذه الدراسة والتي تتناول موضوع المعرفة وأثرها في التنمية في المجتمع الليبي مركزة علي التعليم باعتباره عنصراً أساسياً وهاماً من عناصرها ، وأن الاستثمار في التعليم يعد من أفضل أنواع الاستثمار ، مع إشارة إلى بعض القنوات الأخرى للمعرفة كوسائل الإعلام المختلفة ، ولهذا حاول الباحث دراسة هذا الموضوع من خلال اتباع خطوات منهج البحث العلمي وهي :

أ) الإشكالية:

إن المورد البشري المؤهل فنياً ومهنياً يمثل المدخل الأساسي في العملية الإنتاجية ، وحيث إن التنمية هي العملية التي يحاول من خلالها المجتمع تحقيق طموحاته ، والتي تعني الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع ، فقد أنطلق هذا البحث من إشكالية مفادها طرح التساؤلات الآتية :

ماذا يقصد بالمعرفة ؟ وما هي أهميتها لتحقيق التنمية ؟ وهل المعرفة تعتبر العامل الرئيسي في التنمية ؟ أم أن العوامل المادية الأخرى كرأس

المال المادي والموارد هي الأساس لتحقيق التنمية ؟ وهل التعليم وحده كافيا لتمكن المجتمع من تحقيق التنمية الشاملة ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات والإحاطة بإشكالية البحث ، قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

ب) الفرضيات:

1- المعرفة بمفهومها الشامل عامل أساسي لتحقيق التنمية .

2- التعليم عنصر فعال في عملية التنمية .

3- الموارد المادية والمالية هي التي تتحكم أساسا في عملية التنمية.

4- إن زيادة الاهتمام بالاستثمار البشري في التعليم سوف تساهم في سد حاجة سوق العمل.

ج) أهمية البحث ودوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول موضوعا من الموضوعات الحيوية والهامة ، والتي تهتم بها جميع الدول ، فضلا عن اهتمام المنظمات الدولية به وذلك لكونه موضوعا جديرا بالدراسة والاهتمام والتقصي ؛ لكون العنصر البشري هو مطلب عملية التنمية ، وبما أن هذا البحث يتناول دور المعرفة في التنمية فأن ذلك يعني القدرة على تمكين الإنسان من تطوير فكره ، وأدائه وقدراته ، عن طريق استخدام أفضل الوسائل والطرق بصورة فاعلة ومثمرة بما يخدم المجتمع وذلك لأن تنمية المورد البشري تمثل الركيزة الأساسية للتنمية .

ومن هنا يتضح بأن الموارد البشرية مسألة في غاية الأهمية وهي الآن تمثل الشغل الشاغل لمعظم الدول والحكومات ؛ وذلك لأن تعزيز التنمية الفعالة للموارد البشرية يعني الاهتمام بقدرات السكان وكفاءتهم وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لتطوير معيشتهم ، وتحقيق تطلعاتهم للوصول إلى حياة سعيدة من خلال ما يتحقق من رفاهية .

هذا فيما يتعلق بأهمية البحث أما مبررات اختياره فتتمثل في دوافع ذاتية لكون الباحث اشتغل لفترة طويلة نسبياً في الجهاز الإداري ، وقد اكتسب بعض الخبرة المتواضعة في هذا المجال وتجلت رغبته في تناول هذا الموضوع من وجهة نظر أكاديمية خدمة لاستراتيجية التنمية الشاملة في الجماهيرية ، أما الدوافع الموضوعية ، فهي إدراك الباحث لأهمية هذا الموضوع نظراً للآثار الكبيرة الناجمة عنه ، والتي لها انعكاسات على مجمل الحياة والأنشطة في المجتمع .

أما الحدود المكانية والزمانية للبحث فتتمثل في الحدود المكانية للجماهيرية العربة الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة من سنة 1970 إلى سنة 2000 .

د) منهجية البحث:

لقد أعتمد الباحث على المنهج الإحصائي في دراسته من خلال الاعتماد على الإحصائيات وقياس المؤشرات واستخدام المعطيات الكمية ، ولكن طبيعة الموضوع تتطلب الاستعانة ببعض المناهج الأخرى كالمنهج المقارن ، والمنهج التاريخي الذي يساعد على فهم وتحليل المعطيات التاريخية لموضوع الدراسة .

وتتضمن هذه الدراسة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، يتناول الفصل الأول دراسة العوامل المادية ودورها في التنمية ، ويشتمل على مبحثين يتناول المبحث الأول العوامل المادية لقوة الدولة ، بينما يتناول المبحث الثاني ، دور العوامل التقليدية في التنمية ، أما الفصل الثاني فيتناول المعرفة كعنصر أساسي في القرن الحادي والعشرين ، ويتضمن ثلاثة مباحث الأول تحول عناصر القوة في القرن الحادي والعشرين ، ويشتمل المبحث الثاني على مدرسة توفلر ونقدها ، ويتناول المبحث الثالث مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية ، بينما يتناول الفصل الثالث مكانة المعرفة في

تركيبة المجتمع الليبي ، ويضم ثلاثة مباحث الأول لمحة جغرافية وتاريخية وسياسية عن ليبيا ، أما المبحث الثاني ، فيشتمل على نمو وتوزيع وتركيب السكان ، في حين يتضمن المبحث الثالث بعضاً من مصادر المعرفة ومدي انتشارها ، أما الفصل الرابع فقد خصص لواقع التعليم ودوره في التنمية ويضم ثلاثة مباحث ، الأول التركيب التعليمي للسكان ، والمبحث الثاني استعراض هيكلية التعليم ، والمبحث الثالث تعرض لدور التعليم في التنمية ، والفصل الخامس تناول الآفاق المستقبلية للاستثمار البشري في قطاع التعليم ودوره في عملية التنمية في ليبيا ويشتمل على مبحثين ، يركز المبحث الأول علي رؤية مستقبلية للتعليم وسوق العمل ، بينما يهتم المبحث الثاني بموضوع النظرة المستقبلية لدور النمو المعرفي في تنمية الموارد البشرية ، ثم الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة .

هـ) المفاهيم والمصطلحات المستخدمة:

أما أهم المصطلحات والمفاهيم في هذا البحث هي :

1-العلم والمعرفة :

يفرق بعض الباحثين بين العلم والمعرفة ، فمفهوم المعرفة أوسع حدودا ومدلولا وأكثر شمولا ، حيث تتضمن معارف علمية وأخري غير علمية [1] ، ويعرف العلم بأنه جسم منظم من المعرفة التي توصل إليها الإنسان عبر تاريخه الطويل ، وتتمثل هذه المعرفة في المفاهيم والفروض والنظريات المترابطة والمتواصلة ، وهي جميعها نتاج الملاحظة والتجريب ، ومن شأنها أن تؤدي إلى الجديد من الملاحظة والتجريب .[2] أما المعرفة في هذا البحث فنأخذها باعتبارها المتغير الرئيسي في التحولات الاجتماعية والسياسية

1- يعقوب فهد العبيد ، التنمية التكنولوجية " مفهومها ومتطلباتها " ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والكتاب ، 1989 ، ص 18 .

1- James .B. conant , Science and commonsense, Yale univ . press 1961 , p.25.

والاقتصادية ، الذي يشتمل علي كافة العناصر التي تساهم في ترقية القدرات المختلفة للمؤسسات والدول .

2-الدول النامية:

هي تلك البلاد أو المناطق والشعوب ، والدوائر الثقافية التي لم تشارك بشكل إيجابي في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي الضخمة ، التي حققتها بعض المجتمعات خلال الفترة الممتدة بين بدايات الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية.[1]

3- الموارد البشرية :

الأفراد من الرجال والنساء الذين يمكن الانتفاع بأعمالهم ، وجهودهم في مشروعات الإنتاج والخدمات.[2]

4- القوى العاملة :

جميع العاملين (بما في ذلك الأفراد الذين تعدوا سناً معينة ، والذين كانوا خلال فترة معينة يتقاضون أجورهم مقابل وظيفة ما ، دون التواجد في محل العمل أو الذين يعملون لحسابهم الخاص) وغير العاملين (بما في ذلك الأفراد الذين تعدوا مرحلة عمرية معينة دون عمل ، على الرغم من بحثهم عن عمل في تلك الفترة).[3]

1- د. محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الجزء الأول ، الطبعة الأولي القاهرة ، دار المعارف ، 1987 ، ص14 .

2- د. أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات الإدارية ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الكتب الإسلامية 1984 ، ص 203 .

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، القاهرة ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، 2001 ، ص 254 .

5- تنمية القوى العاملة :

إعداد وتدريب القوى العاملة لمقابلة احتياجات التطور وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقوى العاملة بأنواعها المهنية المختلفة.[1]

6- الإنتاجية:

النسبة بين حجم الإنتاج وكمية العمل التي استخدمت في تحقيقه.[2]

7- التعليم :

هي تلك العملية المتميزة بالعمومية ، التي يتزود بموجبها الإنسان بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة ، بحيث تصبح القاعدة العريضة التي يستند عليها في معرفة الأشياء والظواهر والنظريات والمبادئ والقيم ، التي تساعده على حل مشاكله اليومية ، أو مجابهة المواقف المختلفة عبر حياته.[3]

8- التدريب :

الجهود الإدارية أو التنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الإنسان على أداء عمل معين ، أو القيام بدور وظيفي محدد ، فهو يرتكز على تزويد الإنسان بالكيفية التي يؤدي بمقتضاها عملا ما.[4]

9- معدل معرفة القراءة والكتابة:

النسبة المئوية لمن يبلغون من العمر 15 عاما أو أكثر ، والذين يستطيعون أن يقرءوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية .[5]

1- د. أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات ، مصدر سابق ، ص 260 .

2- عبد العزيز هيكل ، مشاكل قياس إنتاجية العمل ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولي ، بيروت، 1976، ص 10 .

3- ابوبكر محمد الحمروني ، وعلي محمد العزيبي ، (دور التربية والتعليم والثقافة في تنمية واستثمار العنصر البشري) ، مجلة البحوث الصناعية ، العدد الحادي عشر ، طرابلس ، مركز البحوث الصناعية، 1996 ، ص 158 .

4- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، مصدر سابق ، ص 256.

10- نسبة القيد الإجمالية :

عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية ، بغض النظر عـــن أعمـــارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.[1]

ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إسهاماً في عرض دور المـــوارد البشرية كمدخل أساسي للتنمية في المجتمع الليبي ، وهو ما يُعد تحدياً حقيقيـاً لمواجهة المتغيرات العالمية ، في عصر أصبحت المعرفة هي أساس التقـــدم والرقي .

1- المصدر نفسه ، ص 251 .

الفصل الأول

دور العـــوامل الماديـــة في التنميـــة

المبحث الأول : العوامل المادية التقليدية لقوة الدولة .

أولا : مفهوم الدولة ونشأتها .

ثانيا : مفهوم القوة .

ثالثا : العوامل التقليدية لقوة الدولة .

المبحث الثاني : دور العوامل المادية التقليدية في التنمية .

أولا : الثروة والموارد .

ثانيا : التنمية .

ثالثا : النمو والتنمية .

كان للعوامل المادية دور واضح ومميز في عمليات التنمية ، والتي كانت تعتمد إلى حد كبير على المواد الخام الموجودة بالدولة ، والتي تساهم في زيادة الإنتاج ، وتوفير فرص العمل ، عن طريق إقامة الأنشطة والمصانع التي تعتمد علي تلك الموارد ، والتي تعتبر المصدر الأساسي لقوة الدولة ، أي بقدر ما تمتلكه الدولة من موارد وإمكانيات متاحة بقدر ما تستطيع من توفيره من رخاء لأفراد المجتمع.

وأحيانا تكون هذه العوامل مصدر إزعاج للدولة عندما تتوفر لديها ، وتكون غير قادرة علي حمايتها من أي عدوان ، فتكون مطمعا لدول أخرى وازدادت أهمية ذلك عقب الثورة الصناعية ، التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على الموارد المادية ، والمواد الخام ، وتوفير مصادر الطاقة كالفحم ، والنفط ، والغاز وغيرها ، وقد أدت هذه التحولات إلى زيادة أهمية الموارد المادية ، ودورها في التنمية عن طريق العوائد التي تجني من تسويق وبيع تلك المواد ، كما أدى هذا إلى تغير في أهمية المناطق الجغرافية فأصبحت أماكن تواجد هذه المواد الهامة محل صراع ونزاع بين الدول ، وازدادت بعض الدول قوة وأصبحت الأخرى مطمعا للقوية.

لذا سيتناول الباحث في هذا الفصل دور العوامل المادية التقليدية في التنمية ، من خلال مبحثين يتضمن المبحث الأول العوامل المادية التقليدية لقوة الدولة ، بينما يركز المبحث الثاني على دور العوامل التقليدية في التنمية

المبحث الأول: العوامل المادية التقليدية لقوة الدولة.

يتناول هذا المبحث توضيح مفهوم الدولة ونشأتها ، كما يتضمن استعراضاً لأهم مقومات الدولة من الناحية الجغرافية ، والتي تتمثل في المقومات الطبيعية والبشرية لما لها من أثر فعال في بناء قوة الدولة ، وبالتالي مدى تأثيرها في عملية التنمية وتطورها ، كما يتضمن أيضاً مفهوم أو مصطلح القوة وأهم عواملها التقليدية.

أولاً: مفهوم الدولة ونشأتها.

عندما تطورت المجتمعات البشرية من حرفة الجمع إلى الصيد ثم الرعي والزراعة والصناعة ، انعكس هذا التطور على الجانب الاجتماعي للمجتمع البشري ما أدى إلى حدوث نقلة نوعية اجتماعية تمثلت في الانتقال من العشيرة إلى القبيلة إلى الأمة إلى تكوين (الدولة بمعناها السياسي ، أي كوحدة سياسية لها حدود ، وتتكون من شعب تدير أموره الحكومة ، التي تتمتع بالسيادة على الشعب والأرض ، كما تقوم بتنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية وكذلك تتولى تنظيم العلاقات بين الدولة والعالم الخارجي).[1]

وكلمة دولة تعود إلى الأفكار التي عرفت في العهود السابقة عند اليونان وعند الرومان ، فأفلاطون اعتبر الدولة ، " كائناً بشرياً " ، وقام بوضع تشبيه مفصل عن وظائفها ، ووظائف الفرد ، وقسم المجتمع إلى ثلاثة أقسام هم : الحكام والمحاربون والمنتجون ، ومن هذا يتضح أن هناك

---

1 – د. نصيف جاسم المطلبي وآخرون ، الجغرافية البشرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، منشورات وزارة التربية 1990 ، ص 348 .

مقومات أو شروط أساسية ، ساهمت تاريخيا في نشأتها أو قيامها ، وهي امتلاك مساحة معينة من الأرض يتواجد بها الحد الأدنى من الكثافة السكانية ، ووجود التنظيم السياسي والسلطة ، وبذلك تعرف بأنها (التنظيم السياسي لمنطقة ما).[1]

ويتولد التنظيم السياسي في الدولة عن الحاجة إلى الأمن الجماعي ، وتبرز الحاجة إليه عندما يستثمر الناس المقيمون باستمرار في أرض ما ، ويحصلون على حاجتهم عندها يصبح لديهم شعور بضرورة الحفاظ والدفاع عن ملكيتهم المشتركة ، (فالخطر الخارجي المتأتي من مجموعات أخرى يؤدى تاريخيا إلى تماسك المجموعة المعنية ، فالخطر الخارجي الحقيقي أو المزعوم ، يولد ويضمن الحاجة إلى الأمة).[2]

في ضوء ما تقدم يمكننا تعريف الدولة بأنها (المكون الأساسي للنمط السياسي العالمي) ، كما عرفها " هولاند " Holand بأنها مجموعة من الكائنات البشرية تشغل إقليما معينا ، وتسود فيه إرادة الأكثرية أو إرادة طبقة محدودة من الأشخاص ، بفعل قوة الأكثرية ضد أي عدد يعارضها من بينهم).[3]

كما عرف " هارولد لاسكي " الدولة بأنها (مجتمع إقليمي يقسم إلى الحكومة والرعية وتوجد فيها سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى داخل مساحته الطبيعية المخصصة له) [4] ، وهناك من يعرف الدولة بأنها

---

1 – د. علي وهب ، الجغرافية البشرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1986 ، ص 348 .

2– د.عاطف علبي ، الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبلتيكا ،الطبعة الأولى ، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1989 ، ص 238 .

3– د.علي وهب ، الجغرافيا البشرية ، مصدر سابق ، 399 .

4– المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة ، استقر الناس على تسميتها الحكومة). [1]

ومهما اختلفت التعريفات من حيث الإطار وتعددت فإنها تدور جميعا بطريقة أو بأخرى حول ثلاثة عناصر ، وهي مجموعة أفراد " الشعب " ، إقليم ، هيئة حاكمة أو سلطة.[2]

وبعد استعراض هذه التعاريف يتضح لنا بأن الدولة مظهر قائم بذاته وتتجلى هذه الخصوصية لكل دولة عن الدول الأخرى بما يلي:[3]

أ –الموقع وعلامات المكان المختلفة والتي تميز كل دولة عن غيرها .

ب –التمايز في المظاهر الطبيعية لأرض الدولة عن غيرها من الدول .

ج – التباين في المساحة المشغولة وكذلك المستثمرة في الدول ، والمؤدية إلى نتائج تعطي كل دولة خاصية معينة ومميزة .

د – التنوع الكبير لدرجة الاختلاف في علاقات كل دولة بالدول الأخرى على المستويين الإقليمي والعالمي .

ولكن هناك شروط أساسية لقيام الدولة واستمرارها بشكل عام وهى :

أ – مساحة من الأرض لها حدود متعارف أو متنازع عليها .

ب – الاستيطان الدائم من قبل السكان ، أي الناس الذين يؤمنون بحقهم في هذه الأرض ، وسيادتهم عليها ، وعلى جميع موارد الثروة فيها .

ج – نظام الحكم الإداري الذي يعد وسيلة لتأكيد حق الإنسان في الأرض ، وتأمين سيادته على مجالها الأرضي والمائي والجوي ، وترسيخ ضمان مصالحه فيها.

1- د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسي ، المدخل في علم السياسة ، الطبعة الخامسة ، القاهرة المكتبة الإنجلو مصرية ، 1976 ، ص 153 .

2- د. علي محمد شمبش ، العلوم السياسية ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1982 ، ص 111 .

3- د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبلتيكا ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار النهضة ، 1979 ، ص 114 .

د – بناء اقتصادي مهما كان شكله .

هـ– اتصال مع الجماعات المجاورة لهذه الأرض .

ومع توافر هذه الشروط أو المقومات ليس من الضروري أن يكون تكوينها ناجحا بدرجة واحدة فقد تنقصها القوة الكافية ، والتلاحم الداخلي لتكوين نفسها ولهذا قد تقع تحث تأثير خارجي ، وتندمج مع جيران أقوى منها وأكثر نشاطا .

أما فيما يتعلق بنشأتها فتشير معظم المصادر التاريخية إلى أن النشأة الأولى للدولة كانت في المناطق التي تتوافر فيها مجاري مياه الأنهار الدائمة الجريان والتربة الخصبة ، والحماية الطبيعية ، وكانت هذه العوامل وراء قيام الدول في المراحل التاريخية الأولى ، ومن الأمثلة على ذلك حضارات وادي الرافدين في العراق ، ووادي النيل في مصر ، وكذلك السند والصين والهند ؛ وذلك لأن الأنهار تمثل من وجهة النظر الاجتماعية سببا من أسباب الترابط والاتصال ، ومن الناحية الاقتصادية فإنها تمثل منطقة استقطاب للسكان ،وقد ظهر ذلك بشكل واضح على ضفاف نهري دجلة والفرات في العراق ، ونهر النيل في مصر ، ونهر الهوانجو واليانجسي في الصين.[1]

ويرى بعض الباحثين في السياسة والجغرافية السياسية أن الدولة تستمد جذورها من الدوافع الطبيعية للإنسان ، وأنه لا يمكن اقتلاع هذه الدوافع بسهولة ، وأنها ضرورية لنمو الإنسان وتطوره ، ويشير " أرسطو " إلى أن الدولة وجدت لكي يمكننا أن نعيش ، وباستمرارها في الوجود نتمكن من العيش حياة سعيدة ، ويرى أيضا أن وجود الدولة ناتج أساسا من الحاجات الضرورية لحياة الإنسان وأن تلبية الحاجات الاقتصادية هي السبب الرئيسي لوجود الدولة في بداية الأمر ، كما أن حاجة الإنسان إلى التضامن الاجتماعي والجهد الجماعي في مرحلة معينة من مراحل التطور

1– نفس المصدر السابق ، ص 131 .

إنما تعبر عن نفسها في الدولة [1] ، حيث يقول في مطلع البـــاب الأول مـــن كتاب السياسات حول نشوء الدول وأطوارها (بما أننا نشاهد أن كل دولـــة مجتمع ، وأن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة – إذ الجميع يجدون في كـــل شيء إلى ما يبدو لهم خيراً – من الواضح أن كل المجتمعات ترمـــي إلـــى الخير ، وأن أخطرها شأناً ،والحاوي إلى ما دونه يسعى إلى أفضل الخـيرات وهذا المجتمع هو المسمى دولة أو مجتمعاً مدنياً). [2]

وقد ساهمت عبارة الدولة في توليد فكرة السلطة الفعالـــة والمحميـــة والمنظمة، ولهذا أصبحت نوعاً من أنواع التنظيم الاجتماعي الـــذي يضمـــن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجيـــة والداخليـــة . إن الدولـــة وجـــه ضروري أساسي من وجوه الإرادة الخاصة بالفرد ، وذلك لأنها تنظيم يحقق أهم الحاجات الشخصية للأفراد وأكثر دواماً من ناحية ، كما يحقق ذاته فـــي قدرته الاجتماعية من ناحية أخرى ، وذلك لأنها امتداد لإرادة الفرد المعنويـــة والعقلية ، ولأنها تنظيم عقلاني لمصالح الفرد وأغراضه المتعددة ، كما أنـــها تعمل على تنظيم علاقات الإنسان الخارجية في المجتمع.

ثانياً: مفهوم القوة

يعد مفهوم أو مصطلح القوة من المفاهيم أو المصطلحات الأساســـية التي تستخدم في العديد من العلوم كالعلوم السياسية ، والعسكرية ،والجغرافية وغيرها من العلوم الأخرى ، ويتباين استخدامه وفقاً لوجهات نظر الباحثين ، و يعني بقوة الدولة في بعض الأحيان تفوقها العسكري ، وقد يعني جوانـــب أخرى كالدبلوماسية وغيرها .

وهناك تعاريف عدة لهذا المصطلح (فهي عبارة عن الإمكانات التـــي تشمل معيار القوة الذاتية وتتمثل بالعوامل التي تعكس قوة الدولـــة ، وهـــي

1- د. علي وهب ، الجغرافية البشرية ، مصدر سابق ، ص 350.

2- د. حسن صعب ، علم السياسة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1972 ، ص 76 .

الموارد البشرية والطبيعية التي تشمل القـــوة العســكرية والتقــدم العلمـــي والتكنولوجي) [1] ، وعند آخرين يقصد بها في معناها الواسع (مدى التأثير و السيطرة التي تمارسها دولة على دولة أخرى ، حيث تعتبر وسيلة وغاية فـي آن واحد . فهي وسيلة تستخدم وهدف تسعى الدول إلى تحقيقه في مجـــالات تنافس سياسية واقتصادية واجتماعية مع بقية الدول الأخرى). [2] وقد عرفها البعض بأنها (قدرة الشعب على استخدام موارده المادية ، وغير المادية بمـا يمكنه من التأثير علي سلوك الشعوب الأخرى)[3].

لهذا فإن بناءها يعد ركنا أساسيا ترتكز عليه الدول في مجال السياســة الدولية، وقد تعني أحيانا السياسة في المجال الدولي بأنها صراع من أجلــها ، وقد أصبح هذا الصراع حقيقة في الزمان والمكان .

وتشتمل القوة على عدة معايير أهمها : [4]

أ – المعيار السياسي .

ب –المعيار الجغرافي

وتنطوي تحت المعيارين السابقين مقومات القوة.

ثالثا: العوامل التقليدية لقوة الدولة.

بعد أن تم توضيح مفهوم الدولة ومفهوم القوة ، وجب استعراض أهـم مقومات أو عناصر القوة بشيء من التفصيل حيث إنها تعتـــبر المرتكـــزات الأساسية التي تستند عليها.

1- د. محمد أزهر السماك ، الجغرافيا السياسية ، بغداد ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 78 .

2- د. مصطفي عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 1996 ، ص 127 .

3 -J.G .Staessinger, The Might of Nation , (New York , 1966) , pp. 14 , 15 .

4- د. محمد أزهر السماك ، الجغرافيا السياسية ، مصدر سابق ، ص 79 .

1-المقومات أو العناصر الجغرافية الطبيعية:

وتشمل هذه المقومات الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية ، والمساحة ، والتضاريس ، والمناخ ، والموارد الطبيعية فيها (التربة - الموارد المائية -المعادن - النبات الطبيعي) ، ويطلق على هذه المقومات الطبيعية الكيان المادي للوحدة السياسية .

أ-الموقـــــع:

يعتبر الإقليم ركنا هاما ورئيسيا من أركان قيام الدولة القومية فالإقليم هو الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة القومية سيادتها [1]، ولأن لكل دولة كيانا ماديا يتمثل بمساحة الأرض التي تشغلها ، ولهذه المساحة قيمة تكتسبها من الموقع أحيانا وما يوجد فيه من موارد طبيعية ، فهناك دول ذات مساحات واسعة وتحتوي على ثروات وموارد طبيعية كثيرة ، وبعضها ذات مساحات صغيرة وتستحوذ علي ثروات وموارد طبيعية محدودة ، وهذا ينعكس على قوتها من الناحية الاقتصادية ، لذا فإن مساحة الدولة لها أبعاد جيوبلتيكية تساهم في تحديد وزنها الدولي خاصة إذا كانت تتمتع بمساحة واسعة وعدد كبير من السكان ، وهذا ما يؤثر في مجال سيطرتها السياسية والعسكرية ، ذلك لأن المساحة الواسعة تساهم في تحقيق المناورة العسكرية وتوزيع المنشآت والمشاريع ، بحيث تكون بعيدة عن مدى الأسلحة التقليدية.

وعلى الرغم من إيجابيات المساحة الواسعة للدولة ، فإن لها بعض السلبيات تتمثل في توفير الحماية الأمنية لهذه المساحة ، وصعوبة تقديم الخدمات خصوصا عندما تنخفض الكثافة السكانية .

أما الطبيعية الجغرافية " التضاريس" فهي من العناصر الهامة في الدفاع والسيطرة العسكرية حيث إن شكل التضاريس لها دور هام في ذلك ،

1- د. مالك أبو شهيوه ود. محمود محمد خلف ود. مصطفي عبد الله خشيم ، الإيديولوجيا والسياسة الطبعة الأولي ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993 ، ص331 .

فالجبال تعد من المظاهر الطبيعية التي تشكل عاملا دفاعيا قويا لأنها توفر الحماية الطبيعية للقوات المدافعة ، بينما يكون العكس في المناطق السهلية .

أما الظروف المناخية فإنها ذات تأثير غير مباشر ، حيث التباينات المناخية قد تكون عامل قوة في بعض الأحيان من حيث تحقيق التكامل الزراعي بين أقاليم الدولة الواحدة ، وقد تؤدي الاختلالات إلى آثار سلبية وإلى ظهور تباين اقتصادي بين أقاليم الدولة الواحدة (كما هو الحال بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب الأهلية ، وكان الجنوب بمناخه الرطب شبه المداري معتمدا بشكل أساسي على الاقتصاد الزراعي ، واستخدام الرقيق في الوقت الذي لم يتمتع فيه الشمال بمثل هذا النمط الاقتصادي ، وهذا خلق ما يسمي بالفجوة الاقتصادية بينهما). [1]

ويشمل الإقليم المجال المائي والجوى (فالإقليم لا يقتصر على اليابسة ، بل يشمل ما فوق الأرض وما تحتها والطبقات الجوية والمياه الإقليمية وما يعلوها إن وجدت).[2]

ب-الموارد الطبيعية :

تلعب الموارد الطبيعية المتاحة بشكل عام دورا كبيرا في تطور المستوى الاقتصادي للدولة من حيث تعزيز قوتها السياسية والعسكرية ، ولهذا تعتبر الثروات الطبيعية وموارد الوقود كالنفط والفحم والغاز الأسلس بالنسبة للتطور والتقدم من الناحية الصناعية ، وهذا ما يساهم في خلق القوة العسكرية والاقتصادية يساهم أيضا في تشكيل قوة الدولة من خلال تراكم رأس المال المادي .

1- د. جودة حسنين جودة ، د. فتحي محمد أبوعيانه ، قواعد الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986 ، ص 528 .

2- سعيد بوالشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ، ص70 .

ج-الموارد المائية:

تعد المياه عاملا مهما من عوامل التوطـــن والاســتقرار البشــري ، لكونها تمثل القاعدة الأساسية لنمو وتطور المستوطنات البشرية ، باعتبـــار أن الماء أساسي للنماء وأساس الاستقرار والتحضر ، فالدول التي تتوافـــر فيها مجاري للأنهار تساهم في تعزيز بنيتها الاقتصادية كما تمت الإشـــارة إليه سابقا في نشأة الدولة .

د-التربـــــة:

تعد التربة من الموارد الطبيعية التي لها تـــأثير كبـــير فـــي النشـــاط الزراعي باعتباره محورا من محاور التنميـــة الاقتصاديـــة ، فـــي الدولـــة وخاصة في مجال توفير المحاصيل الزراعية الأساسية كالحبوب ، والتـــي تعتمد على التربة الخصبة فضلا عن مقومات الإنتاج الزراعي الأخرى .

كما أن إنتاج الغذاء يساهم في تعزيز قوة الدولة اقتصاديا وسياســـيا ، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاجه ، ما يؤدي إلى تحقيق الأمـــن الغذائي وهو الأساس بالنسبة للأمن القومي .

2- المقومات أو العناصر الجغرافية البشرية:

وتتمثل في السكان والعوامل الحضارية التي تشمل اللغة والدين والسلالة.

أ-السكان :

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحد الأدنى من الكثافة السكانية هـــو مـــن شروط قيام الدولة ، وذلك لأن العامل البشري يمثـــل العـــامل الأساســـي والحيوي والديناميكي في داخل الوحدة السياسية (إن العلاقة وثيقـــة بيـــن النمو السكاني والنمو الاقتصادي فلا يمكن أن نلاحظ نمو اقتصـــاد بـــدون

سكان أو أن نلاحظ نمواً سكانياً بدون موارد) [1] . ويعد السكان على درجة كبيرة من الأهمية للدولة ويرتبط ذلك بحجمهم وتوزيعهم وتركيبهم ، إذ يعد عدد السكان وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي والتعليمي من مقاييس القوة في الدولة وهو ما يحددها في المجالات كافة .

ومن الأمثلة على ذلك مقولة الوزير الأول الصيني في عهد ماو (أنه لا يضر الصين إذا فقدت ثلاثمائة مليون من سكانها في حرب نووية تفقد فيها أمريكا خمسين مليوناً من سكانها). [2]

ب- العوامل الحضارية:

- اللغـــة :

تعتبر اللغة من المقومات الحضارية للدولة ، وهي عامل اتصال وتقارب وتجانس بين الجماعات البشرية ، لذا لها تأثير بالغ في بناء قوة الدولة وتماسك المجتمع ، وذلك لأن وجود لغة واحدة يساهم في تعزيز البناء الاجتماعي وبالتالي البناء السياسي ، بينما يؤدي تعدد اللغات في الدولة إلى ضعف بنائها ، لذا فإن اللغة تعد من الوسائل المهمة في تعزيز التجانس السكاني .

- الديـــن :

(ومع أن البعض يقلل من تأثير العامل الديني اليوم على الهاب المشاعر القومية إلا أن المتمعن في الأحداث العالمية يلاحظ العكس) [3] ، فالدين يظل له أثر في قوة الدولة والتجانس السكاني ، وذلك لسيطرة

1- عبد الكريم حسين ، (العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في الوطن العربي ، دراسة إحصائية) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد التاسع ، 1998 ، ص 49 .

2- Herve le Bras , La puissance international , sous le direction pas cal Boniface Ed . Iris , Paris ,1994 , P. 12 .

3- د.مالك أبوشهيوه ، الإيديولوجيا والسياسة ، مصدر سابق ، ص 330 .

الجوانب الروحية على سلوك الإنسان وتصرفاته ، وهذا ما يدعـــم البنيـة الأساسية للمجتمع خصوصا عندما يسوده دين واحد .

-القوميـــة :

ويطلق عليها العامل الأثنوغرافي ويعني ذلك القوميـــات الموجـودة ضمن إطار الدولة الواحدة ، وتتمثل العلاقة بين القومية والسلالة من خـلال وجود عدة سلالات في القومية الواحدة ، ومن أمثلة ذلك وجود العديد مـــن السلالات في فرنسا منها السلالة الكلتية والمتوسطية ، والألبية ، والألمانيـة والنوردية [1] ، والقومية هي الشعور المتبادل بين سكان الدولة الواحـدة أو دول عدة بالانتماء إلى أمة واحدة ، وهذا ما يعبر عن ولائهم لأوطانـــهم ، وبالتالي المساهمة في تحقيق القوة المعنوية والسياسية ، ولهذا فإن وجـــود قومية واحدة ضمن حدود الدولة السياسية يعد من العوامل المهمـــة علـى عكس تعدد القوميات خصوصا عندما لا يكون هناك تفاعل حضاري بينها .

أما السلالـــة فهي تعبيـــر يطلق على السكان الذين ينتمون إلى أصل واحد ، أي مجموعة من البشر تتميز بصفات طبيعية خاصة ، مثـــل لـون البشرة ، أو لون الشعر ، وغيرها من الخصائص التي يعتمد عليها علمـــاء الأجناس في تصنيف السكان ، الذين ينتمون إلى أصل واحد ، (لذا أصبـح تقسيم السلالات البشرية في العالم إلى سلالة القوقازية والمغولية والزنجيـة من التقسيمات المألوفة) [2] ، وقد نتج عن هذا التقســـيم ظـاهرة التميـز العنصري في بعض دول العالم والذي مـــس جوانـب الحيـاة السياســية والاجتماعية ، رغم أن حركة السكان المستمرة والانفتاح العـــالمي الـذي ازداد في العصر الحديث أدى إلى اختلاط واسع وكبير للسكان بحيث بـــدأ يضعف معه موضوع الادعاء بالنقاء العنصري أو الجنس.[3]

1- د. علي وهب ، الجغرافية البشرية ، مصدر سابق ، ص 373 .

2- د. فتحي محمد ابوعيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984 ، ص90 ، ص91 .

3- د. جودة حسنين جودة ، قواعد الجغرافية ، مصدر سابق ، ص 534 .

- **السلطة أو نظام الحكم:**

يعتمد التماسك السياسي للدولة بشكل كبير على نظام الحكم الداخلي ، ودرجة المشاركة السياسية للمواطنين ، حيث إن للسلطة – كأحد أشكال القوة التقليدية – دورا كبيرا في عملية التنمية ، وذلك بسبب ارتباط العوامل الاقتصادية بالعوامل السياسية ، وتعد السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد ، ولهذا فإن السياسة باعتبارها أحد الأجزاء الهامة للبنية القومية فهي تقوم بإعادة صياغة القاعدة التحتية للاقتصاد.[1]

ويتضح مما تقدم أن قوة الدولة تتكون من عناصر أساسية بشرية واقتصادية ، وقد أصبحت ذات أشكال متعددة كالقوة العسكرية ، والاقتصادية ، والمعنوية ، أو قوة فعلية أو كامنة أو متوقعة ... الخ .

1- عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الطليعة ، 1987 ، ص 59 .

المبحث الثاني: دور العوامل المادية التقليدية في التنمية.

إن الموارد بشكل عام سواء كانت طبيعية أم اقتصادية لها دور فعال في قوة الدولة الاقتصادية ، وبالتالي قوتها السياسية ، خاصة إذا كانت لديها الإمكانيات البشرية القادرة على استغلال هذه الموارد ، وتوظيفها بما يخدم مسار واتجاهات التنمية.

أولاً : الثروة والموارد .

إن مصطلح الثروة يعني من وجهة نظر اقتصادية أي شيء له قيمة تبادلية وقد تكون مادية أوغير مادية وهناك خصائص أوسمات لها وهي :[1]

أ – المنفعة.

ب– الندرة أي أن يكون العرض محدوداً.

ج– قابليتها للتسويق .

كما عرّف كينز الثروة (بأنها تتكون من جميع الوسائل الكامنة والممكن تبادلها لسد حاجات الإنسان). [2]

إن مصطلح الموارد أشمل بكثير من مصطلح الثروة ؛ لأنها تعنى جميع الوسائل المادية التي تسد حاجات الإنسان والمجتمع ، وتتميز بأن لها صفتين هما : المنفعة والوظيفة ، (لهذا فإن المورد يمكن أن يكون وسيلة لإشباع حاجات الإنسان والمجتمع في وقت ما وفي مكان ما) .[3]

ولقد سبقت الإشارة إلى دور الموارد الطبيعية في قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، أما فيما يتعلق بدور الموارد في التنمية

1– د. محمود محمد الديب ، الجغرافية الاقتصادية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو مصرية ، 1986 ، ص 78 .

2– نفس المصدر ، نفس الصفحة .

3– نفس المصدر ، ص 79 .

فيتمثل لا بتوافر الإمكانات المتاحة والممكنة فقط في قدرة و قابلية العنصر البشري على استثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل وبما ينسجم مع توجهات التنمية في المجتمع.

مما سبق يتبين أن الموارد الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من موارد الطاقة ، التي تستغل من قبل الإنسان ساهمت ولازالت تساهم في تكوين رأس المال المادي ، ذلك لأن المقدرة الاقتصادية للدولة تتجسد أو تقاس بشكل عام من خلال حجم الناتج الوطني ، على اعتبار أن الهدف المطلوب تحقيقيه يتمثل في الارتباط الأمثل بين حجم الموارد والتنمية وتوزيع الناتج والخدمات وأثرها في قوة الدولة زمن السلم والحرب.[1]

ويتباين توزيع الموارد من دولة إلى أخرى ، وقد يتأثر بالتطور الحضاري والعلمي والتكنولوجي للدولة ، ويعد بعضا منها موارد استراتيجية لها تأثير كبير في المجال السياسي كالمحاصيل الغذائية " الحبوب ، وموارد الطاقة والوقود والمعادن " ، وتلعب التجارة كنشاط اقتصادي دورا واضحا في إعادة توزيع الموارد بين دول العالم المنتجة والمستهلكة ؛ وهنا لابد من الإشارة إلى مصطلح التنمية والفرق بينها وبين النمو.

ثانيا: التنمية.

إن استخدام مصطلح التنمية " Development " ازداد شيوعا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويرجع سبب ذلك إلى حصول العديد من الدول على استقلالها السياسي ورغبتها في تحسين أوضاعها ، وذلك من أجل بناء نظام اقتصادي وسياسي متقدم وفقا للمرحلة التي تعيشها كل دولة.

1- د. عاطف علبي ، الجغرافية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 296 .

وبالتالي فهي ليست بالأمر السهل أو البسيط ، فهي عمليـــة مركبـة ومتداخلة ، تمس كافة جوانب الحياة ، (فلا يتم أي تغيير في المجتمع ولـو كان جزئيا دون أن يكون له صداه ونتائجه المباشرة في بقية أجزاء البنـاء الاجتماعي) [1] ، وتتضمن التنمية العديد من الجوانب والعوامل ذات التأثير المتبادل بينها منها:

1-التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء علـى التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، سواء من خلال تغير الهيكل الاقتصادي أو أسلوب الإنتاج أو من خلال تبني استراتيجية للتطوير الاقتصادي تحقق هـذا الهدف [2] ، وقد اعتبر بعض الباحثين هذا التعريف قاصرا باعتبار أن هـدف التنمية في أي خطة اقتصادية هو الرفع من مستوى الدخل الفردي ، وهـو اصطلاح يرتكز على حساب الدخل الوطني مقسوما على عدد السكان ، ومن ثم فهو لا يطمئن إليه في قياس درجة الوصول إلى النمو ، ويضـاف إليـه مؤشرات أخرى مثل توقعات متوسط العمر ، ومتوسط عدد الأفـراد لكـل طبيب وممرضة ، والسعرات الحرارية في اليوم لكل فرد ، ومعدل الأميـة ، ونسبة التلاميذ والمدرسين ... الخ.[3]

ويتناول باحثون آخرون هذا المفهوم من حيث تضمنه (تحويل موارد الأمة المحددة وقواها الإنتاجية بشـكل يزيـد إنتاجـها القومـي الصـافي

1- د. علي الحوات ، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 ، ص 23 .

2- د. محمد زكي الشافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، بيروت ، دار النهضـة العربيـة ، 1980 ، ص75 .

3- عبـد الهادي علي النجار ، الإسلام والاقتصاد ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكتاب رقم 13 ، مارس 1983 ، ص 75 .

والإجمالي من السلع والخدمات) [1] ، ويضيف البـــاحث أن الاقتصـــاديين اختلفوا حول وسائل تحقيق هذه التنمية وعقباتها والاستراتيجيات المناســـبة للتغلب عليها.[2]

2- التنمية السياسية:

برز مفهوم التنمية السياسية في مطلع الستينيات من القرن المـــاضي بعد أن بدأت الدول المستقلة السعي لتحقيق التنمية ومحاولة بنـــاء نفســـها ، وقبل هذا الوقت كانت معظم الدراسات تنصب على الجـــانب الاقتصـــادي والاجتماعي .[3]

وتعرف "د. نداء مطشر صادق" التنمية السياسية بأنها (تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي ، الأمر الذي يفرض المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار ، وهي حركـــة نحـــو مثل أعلى تعبر عن اتجاه عام أو سلوك نحو المساواة).[4]

وعرفها البعض الآخر (بأنه يمكن اعتبار التنميـــة السياســـية امتـــداد الدولة لتشمل أكبر عدد من المشتركين في العملية السياسية علـــى أســـاس المساواة).[5]

1- د. فيريل هيدي ، الإدارة العامة من منظور مقارن ، ترجمة محمد قاسم القريوتي ،الطبعة الثانية ، الأردن ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1979 ، ص 82 .

2- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

3- د. نداء مطشر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1998 ، ص 98 .

4- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

5- د. فيري هيدي ، الإدارة العامة ، مصدر سابق ، ص 68 .

3- التنمية الاجتماعية:

لا يمكن أن تتم أي عملية من عمليات التنمية بمعزل عن البناء الاجتماعي للمجتمع ، ونُظِرَ لها في بعض النظريات على أنها هدم للبناء الاجتماعي القديم ، وإنشاء وإقامة بناء اجتماعي جديد [1] . إن التغيير في البناء الاجتماعي الذي يعتبر أساسه الإنسان ، هو تغير في جوانب الحياة المختلفة ، (فالتغير الإنساني هو تحول المجتمع وانتقاله من وضع اجتماعي قديم إلى وضع اجتماعي جديد)[2]، فعندما يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الزراعة إلى مجتمع يعتمد على الصناعة المتقدمة يؤدي إلى تغير في معظم – إن لم يكن في كل – أجزاء البناء الاجتماعي ، من حيث السلطة والطبقات والجماعات الجديدة ، ونظم التعليم وغيرها.

فعندما بدأت الثورة الصناعية في أوربا كان العالم الغربي مهيأ لجميع الآثار المرتبطة بعملية التصنيع ، نتيجة للمراحل التي مر بها والتي مهدت لاستيعاب التغيرات التكنولوجية.[3]

من خلال الاستعراض السابق للتنمية نجد أنها تهدف إلى تحسين مستوي الدخل ، وتحقيق التوزيع العادل والمشاركة السياسية ، ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية ، ولكن هذا المصطلح أخذ بعدا آخر في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، فبعد أن كان لا يستند إلا على مؤشرات اقتصادية بحته ، أصبحت الصحة والتعليم والمعرفة وحق المشاركة في الحياة العامة هي المرتكزات الأساسية التي يقاس بها مستوى التنمية البشرية

ويوضح الدكتور " علي الدين هلال " في تحليله لتطور مفهوم التنمية بين مدارس عدة تنقلت من التركيز على العوامل المادية الاقتصادية البحته ،

1- د. علي الحوات ، مبادئ التنمية ، مصدر سابق ، ص 19 .

2- المصدر نفسه ، ص 20 .

3- k. Grunwald j .D.Ronall, industrinlization in the middle east, .n r. council for middle eastern. affairs press, 1960 . p.54 .

ثم بالمؤسسات باعتبارها عملية جوهرية في التنمية إلـــى منـــح الاعتبـــار للعوامل الثقافية والقيمية في عملية التنمية.[1]

ويركز هذا الاتجاه على أن التنمية لا يمكن أن تتحقـــق بمجـــرد التصنيـــع والتقدم في تحقيق الماديات بدون إحداث تغيير في قيم البشر، وتطوير قدراتـــهم بما يمكنهم أن يصبحوا قوة دافعة للتطور والتقدم ، ومن هنا يجب أن نفرق بيـــن النمو والتنمية.

- ثالثا: النمو والتنمية :

- النمو يحدث غالبا عن طريق التطور البطيء والنمو التدريجي ، وعادة يصاحبه تغير كمي أكثر منه كيفي ، وينظر إليه على انه عملية تلقائيـــة وتدخل الإنسان يكون فيها محدودا .
- أما التنمية فتكون – في الغالب – دفعة قوية لدفع المجتمع للخروج من التخلف ، وتكون تغيرا في الكيف والكم معا ، وتعتمـــد علـــى جـــهود الإنسان في وضع الخطط والدراسات لتحقيقها ، وهذا يعني أن التنميـــة هي(نمو إرادي مخطط له ، ويكون الوصول إليه بواسطة إجـــراءات وتدابير معينة ، تتمثل ببرامج وخطط وسياسات هدفها تحقيق معـــدلات معينة).[2]
- والنمو والتنمية عمليتان تتصفان بالتجدد وعدم التوقف ، ولهذا فـــهما يهتمان بالدراسات المستقبلية ، مما يجعلهما يختلفان على التغيير الـــذي يهتم بما هو كائن وموجود فعلا.
- ومما سبق نستنتج أن التنمية البشرية هي منتهى الاتجاهات التي مـرت بها التنمية ، باعتبارها (عملية تمكين الإنسان من تحقيـــق إنســـانيته ، والإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطـــة بكيانـــه

1- د. علي الدين هلال ، (ماذا تعني التنمية البشرية) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي، السنة التاسعة عشر ، العدد 6910 ، 16 .5 .1999 ، ص 28 .

2- د. عدنان مكي ، ود. فلاح جمال ، التنمية والتخطيط الإقليمي ، جامعة بغداد ،1991 ، ص24 .

البيولوجي ، وبحاجاته المعنوية النابعة من ماضيه و حاضره وتطلعاً لمستقبله). [1]

ومن هنا فإن تنمية الإنسان لا يمكن أن تكون من جانب واحد ، بل يجب أن تكون من جميع الجوانب المادية بما تشمله من طاقات ومهارات ، والجوانب المعنوية بما تشمله من إمكانات روحية وسلوكية واجتماعية.

وتقاس التنمية البشرية بعدد من المؤشرات وهي : طول العمر " توقع أمد الحياة " ، ومستوي المعيشة ، الذي يقاس بالقوة الشرائية المبنية على الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد آخذاً في عين الاعتبار كلفة المعيشة المحلية " قدرة القوة الشرائية " والمعرفة والتي تقاس بمؤشرين هما نسبة القراءة بين الكبار " ثلثي الوزن يخصص لها " ومتوسط عدد سنوات الدراسة " ثلث الوزن " .[2]

لقد تناول هذا الفصل دور العوامل المادية في التنمية ومن ثم استعراض مفهوم الدولة ونشأتها – بصورة مختصرة – ومفهوم القوة والعوامل التقليدية في قوة الدولة ، والتي تمثلت في المقومات والعناصر الجغرافية ، مثل الإقليم وما يحويه من معادن وتربة ومناخ ومنابع للمياه ، والعنصر البشري ويتمثل في السكان والعوامل الحضارية كاللغة والدين والقومية ونظام الحكم ، ثم أشار إلى دور تلك العوامل في تنمية الدولة ، وتناول مفهوم التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيف كان ينظر لتلك العوامل التقليدية ومدى أهميتها البالغة ، ثم توضيح الفرق بين النمو والتنمية وتطور مفهومها في العقود الأخيرة ، حيث أصبح الاهتمام بالإنسان عن طريق التنمية البشرية ، فالإنسان هو هدفها ووسيلتها في الوقت نفسه ، وهذا ما سيؤدي إلى تغير أوجه وعناصر القوة في الدول.

1- د. حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سيناء للنشر ، 1992 ، ص 37.

2- د. ساروجيني فيتاشي ، أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، اليونيسيف ، المكتب الإقليمي ، عمان ، 1995 ، ص 93 .

الفصل الثاني

المعرفة كعنصر أساسي في القرن الواحد والعشرين

المبحث الأول : تحول عناصر القوة في القرن الواحد والعشرين.

أولا : المعرفة والثروة .

ثانيا : المعرفة والقوة .

المبحث الثاني : نظـــرية توفلـــر ونقدهـــا .

أولا : نبذة تاريخية عن توفلر.

ثانيا : أهم مؤلفاته .

ثالثا : نقد نظرية توفلر.

المبحث الثالث : مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية

أولا : نقل التكنولوجيا والآثار المترتبة عنه .

ثانيا : مكانة المعرفة .

ثالثا : المعرفة والتنمية .

من خلال استعراض لمصادر القوة التقليدية في الدولة في الفصل الأول والتي تمثلت في الموارد الطبيعية المتاحة والممكنة ، وكيف كانت ركائز التنمية الأساسية تعتمد على تلك الموارد ، يلاحظ اليوم مع بداية القرن الحادي والعشرين أن العالم شهد تغيراً سريعاً وتزايداً في التطور العلمي والتكنولوجي- حتى أن هناك من وصف هذا التغير بأنه خلق فجوة بين الأجيال – ما أدى إلى ظهور دول على الساحة الدولية بشكل قوي ، واعتبرت من الأغنى اقتصاديا رغم أنها لا تعتبر الأغنى من حيث توافر الموارد الطبيعية فيها ، وتمكنت رغم ذلك من احتلال الصدارة بين دول العالم .

لقد كانت المعرفة وراء نمو تلك الدول وتقدمها وتميزها ويري " أنطوان زحلان" في كتابه " العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي " أن الدوافع وراء العلم والمعرفة هي : الحرب والغداء والصحة والحب الكامن للمعرفة.[1]

وتتميز المعرفة بجملة من الخصائص من بينها أن استخدام شخص لا يحول دون استخدام الآخرين لها ، ولا ينقصها في شيء ، ويتعذر على منشئها أو مخترعها أن يحول دون استخدامها.

ويتناول هذا الفصل دراسة المعرفة كعنصر أساسي في التنمية وفي قوة الدولة في القرن الحادي والعشرين من خلال ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول تحول عناصر القوة في القرن الواحد والعشرين ، بينما يشمل المبحث الثاني مدرسة توفلر ونقدها ، وفي المبحث الثالث مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية.

1- د. أنطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو1990، ص18 .

المبحث الأول : تحول عناصر القوة في القرن الواحد والعشرين.

إن ما حدث في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من ثورة معرفية وعلمية جديدة ، جعلت العنوان الرئيسي للألفية الثالثة هو ثورة المعرفة من كل جوانبها ، العلمية ، والاتصالية ، والتكنولوجية ، بل وفي أسس المعرفة البشرية[1] ، هذا التغير أثر على نهج الحياة في جميع جوانبها لاسيما وأنه يتم بسرعة فائقة (حيث يقدر بعض الباحثين أن إجمالي المعرفة العلمية في عدد من المجالات والتخصصات يتجدد بأكمله عبر فترة تتراوح بين 8 – 15 سنة ، وينعكس ذلك على سرعة التغير في المبتكرات التكنولوجية التي نتعامل معها كل يوم).[2]

لقد أحدثت المعرفة تغييرا كبيرا في المجتمع البشري من جميع النواحي ضمن مختلف مراحل تطوره ولكنها أصبحت في العصر الحديث ذات خصوصية معينة تختلف بها عن مثيلتها في العصور القديمة ، فهي تتقدم ذاتيا بشكل سريع جدا وما ينتج عنها من آثار تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يكون مقدمة لتطور لاحق وبسرعة كبيرة ، فضلا على أن قنوات المعرفة الحديثة مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ، كما أنها تؤثر وتتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية وفقا لفلسفة كل نظام سياسي وتطلعاته في مجال أحداث التغيير المطلوب الذي تسعى له دول العالم

1- فوزية رشيد ، (مع اقتراب العد التنازلي من الحد الصفري ، العرب يدخلون الألفية الجديدة بأمية متزايدة) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، السنة التاسعة عشر ، العدد 7106 ، 22 نوفمبر 1999 ، ص29 .

2- د. علي الدين هلال ، (قطار المستقبل السريع) صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، السنة التاسعة عشر ، العدد 6820 ، 6 فبراير 1999 ، ص 26 .

لهذا فإن (القوة الدافعة للتقسيم الدولي الجديد للعمل هي الثورة العلمية والتكنولوجية ، التي يتم إعادة تشكيل العالم وفقا لتداعياتها وآثارها)[1] مما يطرح تساؤلات عديدة لها علاقة بالتغيير في عالمنا اليوم ، وبمدى الآثار السلبية التي قد يحدثها إذا لم يكن هناك توظيف عقلاني للمعرفة في خدمة وتائر التنمية (لأن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المستمرة قد تجعل التخطيط للمستقبل صعباً ، والمجتمع الذي يتوقف عن التخطيط لمستقبله يصبح هشاً ومتأرجحاً بين كافة الميادين بما فيها الاقتصادية والحروب بأسلحة جديدة).[2]

أولا: المعرفة والثروة.

إن أي عملية من عمليات التنمية تستند إلى المعرفة ، فتحويل الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل دون إهدارها أو تضييعها يستند إليها ، حتى نتمكن من إيجاد عائدات متزايدة ، (لقد كان أهم تطور اقتصادي في زماننا هذا هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان الحال في السابق).[3]

فقد كانت المعرفة وراء نمو العديد من الدول ، مما يبين أنه ليس بتراكم رأس المال المادي فقط يتحقق النمو الاقتصادي ، حيث اتضح في دراسة حالات الاختلاف في معدلات النمو بين عدد كبير من البلدان ، أن تراكم رأس المال المادي فسر أقل من 30 % من هذه الاختلافات ، أما

---

1 – علي الدين هلال ، (العولمة والتقسيم الدولي الجديد للعمل) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، السنة التاسعة عشر ، العدد 7009 ، 15 .اغسطس 1999 ، ص 28 .

2– مايار يدت ، (هل تستطيع التكنولوجيا الحديثة استنساخ الدماغ البشري) مجلة الشاهد ، العدد 185 ، يناير 2001 ، ص 125 .

3– الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ترجمة د. فتحي بن شتوان ، نبيل عثمان ، الطبعة الأولي ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1992 ، ص 22 .

البقية 70 % أو أكثر فقد عزيت بصورة مباشرة إلى عناصر غير ملموسة هي التي حققت نمواً إجمالياً في إنتاجية العناصر.[1]

إن الدور الجديد للمعرفة والمتمثل في ظهور نظام جديد لإيجاد الثروة قد أدى إلى تحولات هامة ، فقد أوجدت الثورة الزراعية نظاماً لإيجاد الثروة يعتمد على زراعة الأرض ، وتربية المواشي بعد ما كان الإنسان يعتمد علي الصيد والجمع ، ثم جاءت الثورة الصناعية قبل ثلاثمائة عام تقريباً ، وأوجدت نظاماً آخر يعتمد على المصانع والآلات ، وقد ترتب على هذا التغيير تغيرات في العلاقات السلطوية داخل الأسرة ، حيث كانت الأسرة الريفية تعيش تحت سقف واحد ، ولملاك الأرض النفوذ والسلطة ، ولكن في الثورة الصناعية حل محلهم ملاك المصانع ورؤساء الشركات.

أما على المستوى الدولي فقد سيطرت الدول الصناعية ، وأخذت تغزو الدول الأخرى ، للاستفادة من المواد الخام الموجودة فيها (إننا عندما نقارن السرعة الكلية لنظم إيجاد الثروة في عصر الموجة الأولى ، أو العصر الزراعي بسرعة نظم الموجة الثانية ، أو نظم العصر الصناعي ، يتضح أن اقتصادات العصر الصناعي تسير أسرع من اقتصادات العصر الزراعي).[2]

ولكن النظام الجديد لإيجاد الثروة ، والذي يعتمد على المعرفة ، وتبادل المعلومات ، والذي يتسارع بصورة كبيرة بفضل تقنية المعلومات ، والتي قللت – إلى حد كبير – من أهمية عوامل الإنتاج التقليدية ، وتجاوزت الحدود الوطنية للدول أصبحت عاملاً هاماً لتحول السلطة ، وعلى ضوئه يعاد تشكيل القوة في العالم (فعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة ، أدت التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة إلى تغيرات هائلة ، شملت كافة مناحي التفاعل الدولي ، خاصة مجالات الاتصال والمعلومات والتجارة

1- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، المعرفة طريق إلى التنمية ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999 ، ص 1 .

2- الفن توفلر ، تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص 306 .

والدفاع ، بحيث أصبحت خريطة توزيع العلم والتكنولوجيا في العـــالم هـــي التي تميز بين الدول الحديثة وتلك المتخلفة).[1]

والشكل التالي يبين تطور نسبة العمالة في مجالات الزراعـــة والإنتـــاج والخدمات والمعلومات خلال القرون المختلفة .

شكل رقم (1)

تطور نسبة العمالة في مجالات الزراعة والإنتاج والخدمات والمعلومات خلال القرون الماضية

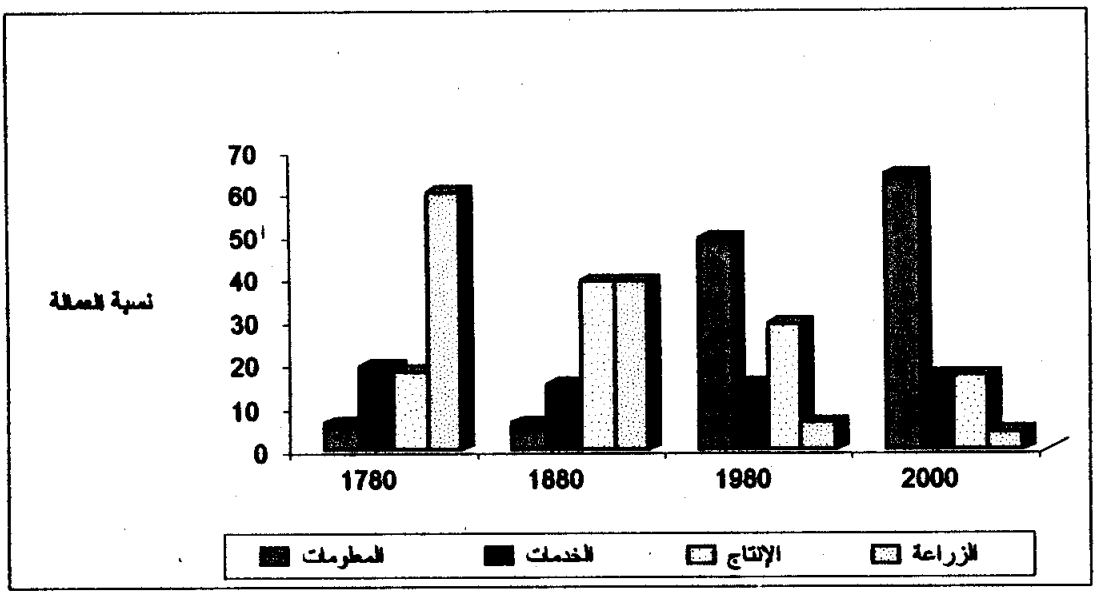

المصـــــــــدر:-

- د. محمد أديب غنيمي ، شبكات المعلومات الحاضر والمستقبل ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، 1997 ، ص 12.

إضافة إلى ذلك قللت المعرفة من الاعتماد على الجـــهد العضلـــي ، ووفرت الكثير من الوقت ، وأدت إلى الاستخدام الأمثـــل والحفـــاظ علـــى الموارد المادية ، ما أدى إلى زيادة الإنتاج وتراكم رأس المـــال (فالإنتـــاج الزراعي في العالم لا يكفي أكثر من 1-2 مليـــار نســـمة دون المخصبـــات

---

[1] - التقرير الاستراتيجي العربي ، (لا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية) ، القاهرة ، دار الأهرام ، يناير 2000 ، ص 108 .

الفوسفاتية)[1]. كما ساهمت في الحفاظ على المـــورد البشـــري وتنميتـــه ؛ ليتأهل للعصر المعرفي الحالي ، فباختراع العقاقير والأدوية واللقاحات ونشر الوعي بأساليب الحياة الصحية ، وأساليب تربية الأطفال (ارتفع عدد ســكان العالم من الأطفال دون سن الخامسة عشرة على مدى الثلاث عقود الماضيـة من حوالي 1.4 بليون طفل إلى 1.8 بليون طفل ، وذلك كله بسبب الـتراكم المعرفي وتطبيقاته المختلفة وبخاصة ميادين تحسين الحياة).[2]

نستنتج مما تقدم أن المعرفة من العناصر الهامة في عملية التنميـــة ، ويتباين دورها تاريخياً بين المجتمعات الزراعية ، وتلك التي تعيش مرحلـــة الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور وتقدم في مختلف المجالات.

إن كل ما يبذل الآن من أجل التنمية يستند إلـــى المعرفـــة (حصـــر الموارد المتاحة والممكنة ، واستثمارها من أجل إحداث نقلـــة نوعيـــة فـــي المجتمع لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية ....الخ) . ومن جهة أخـــرى نجد الدول الفقيرة تختلف عن الدول الغنية ليس لمجرد أن الأولـــى تمتلـــك موارد أو ثروات أقل ولكن لديها معرفة أقل ، ومن الأمثلة على ذلك (قبـــل أربعين سنة مضت كان دخل الفرد في جمهورية كوريا وغانا متساوياً تقريبـاً ولكن بحلول أوائل عقد التسعينيات كان دخل الفرد في جمهورية كوريا أعلى بستة أمثال الدخل في غانا ، ويعتقد البعض أن نصف هذا الفرق إنما يُعْـــزى إلى ما حققته كوريا من نجاح كبير في مجـــال الحصـــول علـــى المعرفـــة واستخدامها).[3]

يتبين من هذا بأن المعرفة أصبحت وستبقي ركناً أساسياً فـــي عمليـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهـــا تبيـــن الأفضليـــات ، وتوضـــح

1-R.Vayrynen ," Main Tendeencies in the Producation and trade Fertilizers " in : Vilho Harlem ed . The Political Economy of Food (Ald ershot U . K : saxon House 1987) P.302 .

2- صافيناز عمران عطا الله ، (القرن الحادي والعشرون يشهد ارتفاع عدد السكان) ، صحيفة الفجرالجديد ، العدد 9763 ، السنة التاسعة والعشرون ، 12 يناير.

3- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، مصدر سابق ، ص 1 .

المبادلات ، وتنقل المعلومات إلى الأسواق ، (إن الثروة التي تمتلكها الدول الغنية هي نتيجة لتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال إنتاج السلع والخدمات أي أن المعرفة استخدمت أساساً لتحسين عملية الإنتاج وتطويره كماً ونوعاً).[1]

إن تناول التنمية من منظور المعرفة من شأنه أن يحسن حياة الشعوب من جوانب متعددة فضلاً عن تحقيق مستويات أعلى من الدخل (فالتكنولوجيا التي تركز على التنمية المستدامة هي المفتاح الأساسي لحل كل مشكلات الماضي ، ومنع المشكلات التي ستظهر في المستقبل)[2] ، ويلاحظ الباحث أن للمعرفة دوراً أساسياً في تحسن الغذاء ، والذي بدوره يؤدي إلى تحسن المستوى الصحي حتى بالنسبة للأفراد أصحاب الدخل المحدود والمتوسط ، فالإلمام بقواعد الحماية من الأمراض الفتاكة من شأنه أن ينقذ حياة الملايين من البشر.

ثانيا: المعرفة والقوة.

في ضوء هذا التغير السريع تغيرت ملامح ووجوه القوة ، ففيما مضي كان تفوق أية دولة (يقاس بعدد الفرق العسكرية التي تملكها ، واليوم أصبح عدد الحاسبات الإليكترونية لدى كل دولة في نظر الكثيرين هو معيار القياس)[3] ، فلم تعد الموارد أو الثروة المادية وحدها أو الفرق العسكرية كافية لقوة الدول ، بل أصبح للمعرفة دور القوة والسلطة ، لقد نهضت دول

1- د. علي هلال الدين ، (الجامعات وثروة الأمم) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة السنة الثامنة عشر ، العدد 6602 ، 27 سبتمبر 1998 ، ص 28 .

2- ف. دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 م ، ص 105 .

3- د. عبد الكريم درويش ، د . ليلي تكلا ، أصول الإدارة العامة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1977 ، ص 244 .

وانتصرت في ساحات الاقتصاد على الذين هزموها في ساحة الحرب ، وقد أوجدت المعرفة وجوها جديدة للقوة.

فعدد السكان الذي كان معياراً لقوة الدول ، باعتبار أن حجم الجيش يعتمد على عدد السكان لتقوية صفوفه ، جعل منه العامل العلمي التكنولوجي معياراً غير ذي أثر في قوة الجيش والدولة . فالأسلحة الحديثة المتطورة ، أو ما يُسمي بالأسلحة الذكية والتي تعتمد على تقنية المعلومات ، أشد فاعلية وأقوى أثراً من الأسلحة التقليدية ، وتحتاج إلى عدد أقل من البشر لاستخدامها ، وهنا يبرز أحد الوجوه السلبية للتطور العلمي والتكنولوجي والذي قد يعود بالنقمة علي المجتمع البشري ، من خلال التطور المذهل السريع الذي عرفته أسلحة الدمار الشامل ، والتي تهدد مستقبل البشرية في حالة اندلاع حروب نووية [1] ، كما أن أجهزة الحاسب الآلي قادرة علي أجراء العمليات الحسابية المعقدة في ثوان ، وشبكة الاتصالات اختصرت المسافات وأصبح (بوسع الاتصالات الدولية الرخيصة ، أن تجلب الناس أينما كانوا إلى الاتجاه السائد للاقتصاد العالمي).[2]

كما أسهم التقدم العلمي في زيادة الإنتاج ، وتراكم رأس المال ، حيث أدي إلى منافسة بين الشركات المصنعة ، ما نتج عنه زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير وتنظيم الصناعة وسرعة الإنتاج.

إن انتشار وتراكم المعرفة أدى إلى دخول العالم شكلاً جديداً من أشكال الصراع ، وهو الصراع المعلوماتي أو الصراع المعرفي حيث (تمت تهيئة العلم والتكنولوجيا لاستخدامها كأداة للدعاية من قبل الدول الكبرى في تنافسها على استمالة قلوب وعقول الدول الفتية)[3] ، وأصبح امتلاك المعلومات والمعرفة ، مصدراً من مصادر القوة - إن لم يكن أولها وأهمها -

1- Wilkinson Paul ,Technology and Terrorism , London , Frank cass and CJ .LTD , 1993 . P2.

2- بيل جيتس ، الطريق المقبل ، ترجمة د. فتحي شتوان ونبيل عثمان ، الطبعة الثانية ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999 ، ص 368 .

3- د. انطوان زحلان ،العلم والسياسة ، مصدر سابق ، ص 153 .

كما أصبحت التقنية تلعب دوراً هاماً ومتميزاً في العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصاً بين الدول المتقدمة والنامية.

هذا العامل التقني غيّر من شكل الاستقطاب ليصبح ذا طبيعة معرفية إذ (تمثل التقنية أداة التبعية الرئيسية وشكلها الأساسي في الوقت الحاضر ، والتي يتم من خلالها ربط الدول النامية بالدول المتقدمة نظراً لاعتماد عملية التنمية فيها على التقنية التي تُصدرها لها الدول المتقدمة)[1] ، وقد يصل الأمر إلى عدم السماح لها من تحقيق القدرة على التطور التقني الذاتي لديها لهذا (إذا كان الاكتفاء الذاتي يعد مؤشرا لقوة الدولة ، فإن التبعية الاقتصادية تعني ضعف الدولة ، لأنه من الصعب الفصل بين السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها الاقتصادي والعسكري ، اللذين يتلازمان في عصرنا الحالي ، وإن كان اللجوء إلى القوة أو التهديد بها أصبح مقتصراً على الحالات التي تفشل بها الدول المسيطرة في الحصول على ما تبتغيه من الدول النامية بالطرق السلمية ، أو في حالة تهديد هذه الأخيرة لمصالح الدول السابقة)[2] ، ومن هنا يتضح بأن المعرفة أصبحت أهم مصادر القوة وهي تتميز بطابع التجدد والتغير بصورة مستمرة وسريعة ، (لقد ساهمت التنمية الحديثة في تطور العلم وتطبيقاته التكنولوجية بسرعة كبيره ، وجعلته مختلفاً عن الأمس وستجعل عالم الغد مختلفاً عن عالم اليوم ، وهذا ما أعطاه دور القوة والسلطة).[3]

1- د. فليح حسن خلف ، (التصنيع والتقنية وعملية التنمية) ، مجلة البحوث الصناعية ، العدد العاشر ، 1996 ، ص 110 .

2- د. محمد أزهر السماك ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المختلفة ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، الطبعة الأولي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1998 ، 179 ، 180 .

3- د. نجاح كاظم ، (العلم والتكنولوجيا وجهان لعملة السياسة) ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، 16 أبريل 2001 .

المبحث الثاني: نظرية توفلر في مجال المعرفة ونقدها.

أولاً: نبذة تاريخية عن توفلر.

يُعد الفن توفلر الكندي الأصل أحد الباحثين والمفكرين المستقبليين البارزين في العالم ، وقد اهتم بعلم المستقبليات منذ أكثر من 40 عاماً ، أي التكهن بما سيكون عليه المستقبل وفقاً للمعطيات الحالية والممكنة ، والتي هي ذات أبعاد منهجية ومنمطة ؛ وذلك لكون الاهتمام بالمستقبل ووضع الأسس والركائز والبدائل والخيارات ينبغي أن يكون هو الأسلوب الأفضل في التعامل مع التطورات المستجدة ، ويمثل ذلك اهتماماً حضارياً ومؤشراً من مؤشرات تطور المجتمع وتقدمه.

إن التوقعات للمستقبل واستشرافه بالمنطق العقلاني الواقعي ، وفي ضوء تشخيص جميع المتغيرات في الواقع الحالي ، أصبحت ضرورة ملحة للتأهب لمواكبة التطورات التي ستحصل قبل حدوثها ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسات المستقبلية ؛ لأنها تجعل الأمم تتحكم في مستقبلها ، وهذا يتطلب التخطيط والاستعداد والتنبؤ بغية تجنب الوقوع في المخاطر ، وكلما تعددت مراكز الدراسات المستقبلية كلما أدى ذلك إلى استقرار الحياة في جوانبها كافة ، وتتم الخطوات التنموية بطريقة مرحلية تدريجية ثابتة ومستقرة.[1]

ويعتبر توفلر من الباحثين المساهمين في هذا المجال الْهَامُ في العصر الحالي ، فتناول المستقبل محدداً أهم الأخطار التي تواجه العالم ، وموضحاً كيفية مواجهتها من خلال الدراسات والبحوث المعمقة في هذا المجال ، وقد قابل العديد من رؤساء دول العالم كالرئيس السوفيتي السابق " ميخائيل غورباتشوف " والرئيس الأمريكي الأسبق " رونالد ريغن " والرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش " وعدد من الوزراء اليابانيين وغيرهم[2] ،

---

1 – كريم جبر حسن ، (الوعي بالمستقبل) ، موقع عجيب . WWW.AJEEB.COM

2 – الفن توفلر تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص 11 .

وذلك توخياً للدقة في التحليل والتنبؤ للأحداث المستقبلية في العالم سواء علي صعيد الحرب أو السلطة وركائزها التقليدية أو الحديثة والمتمثلة بالمعرفة وكذلك التغيرات الاقتصادية المستقبلية .

وقد بدأ هذا الموضوع يشغل حيزاً كبيراً من الجهد الفكري الإنساني في عالمنا المعاصر وقد بدأت الدول والمجتمعات تتنافس فيما بينها من أجل ابتكار الآليات التي تتيح لها افتراض الصيغ المستقبلية الأكثر قرباً من الواقع الذي سيتحقق ، الأمر الذي يجعل لها موطئ قدم في عالم الغد ، ومن هنا جاءت أهمية الاستثمار في البحث العلمي بمختلف أبعاده ، والذي لابد من ترسيخه كتقليد من أجل أن تتمكن الأمم من مواجهة التحديات الهائلة التي ستعترضها .

ثانياً: أهم مؤلفاته.

لقد أصدر الفن توفلر عدداً من المؤلفات وجميعها في حقل المستقبليات وهي تتويج لجهد امتد لما يزيد عن 40 سنة ، وتشكل هذه المؤلفات مجموعة متصلة فكرياً ، وموضوعها الرئيسي هو " التغير " الذي سيحصل في المستقبل ، أي ما يحدث للناس عندما يتبدل مجتمعهم بالكامل فجأة إلى شئ جديد ، وقد يكون غير متوقع .

إن أول ما قام بإصداره سنة 1971 هو " صدمة المستقبل " ، وقد نشر هذا الكتاب لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم في معظم دول العالم واتسع نطاق مبيعاته على مستوى العالم وقد آثار تعليقات كثيرة ، ثم أصبح من أكثر الأعمال التي يستشهد بها في معظم ما يكتب عن العلوم الاجتماعية ، وترجم الكتاب إلى عدة لغات ، وترتكز فكرة هذا الكتاب على (عملية التغيير نفسها ، أي كيف يؤثر التغير على الناس والتنظيمات)[1] ، وهذا يعني بأنه ساهم في عملية تحليل عمليات التغير العميقة التي يشهدها

---

1 – الفن توفلر متحول السلطة ، مصدر سابق ، ص أ .

العالم في زمن قصير وبسرعة كبيرة تتجاوز سرعة تكيف المجتمعات الإنسانية مع هذه التغيرات ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث صدمة كبيرة مستقبلية ، وقد يصعب تصور أثارها وتفاعلاتها ، وإن كان هذا لا يمنع عملية التغيير ، ولا يحد من تسارعها فهي نتاج طبيعي ، ومتوقع لهذا التقدم السريع ، والتعقيد المتزايد للحياة الإنسانية ، التي محورها الإنسان صانع التقدم وضحيته في الوقت نفسه.[1]

كما يُعتبر هذا الكتاب أيضاً بمثابة الإيعاز إلى تنبيه المفكرين والقراء للتفكير بالمستقبل ؛ وذلك لأنه يهدف إلى تصور أثر التغير السريع الذي يجري على الأفراد والمجتمعات ، والذي يؤدى إلى افتقادهم الإحساس بالاتجاه الذي يسيرون فيه ، وبالتطور الذي يحدث في مجتمعاتهم من تنمية التطورات العلمية ، وتطور المعلومات ، وأجهزة الاتصال ، والثورة المعلوماتية بأشكالها المختلفة.[2]

هذا الكتاب وردت فيه نظريات احتمالية مثيرة للجدل تفند المجتمعات الرأسمالية الغربية الصناعية مما آثار ضجة في الغرب حينذاك .

وفي سنة 1980 أصدر " حضارة الموجة الثالثة " وتُرْجِمَ إلى اللغة العربية ، وتركز المنطلقات الفكرية له حول (اتجاه التغيرات إلى أين تأخذنا تغيرات اليوم ؟)[3] ، كما تناول هذا الكتاب شرح أحداث التغيرات الثورية في التقنية والمجتمع ، وبوضعها في منظور تاريخي وباستشراق المستقبل الذي يمكن أن تتمخض عنه ، وقد وصف الكتاب الثورة الزراعية التي حدثت قبل 10 آلاف عام بأنها تمثل الموجة الأولى للتغير والتحول في التاريخ الإنساني ، بينما تمثل الثورة الصناعية الموجة الثانية ، في حين

1- نفس المصدر السابق ، ص أ.

2- علي محمد التويجرى ، (توقعات ونظرات من خلال المستقبل) ، صحيفة الجزيرة ، العدد 9847 ، جمادى الثاني 1420 ، ! ، موقع عجيب ص1 .WWW.AJEEB.COM

3- توفلر ، تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص 8 .

وصف التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية الهامة التي بدأت في منتصف الخمسينيات بأنها " الموجة الثالثة "[1] من موجات التغير البشري ويطلق عليها " مجتمع المعلوماتية والتقنية " ، كما أشار إلى التصنيع المرن القائم على الحاسبات الآلية والإلكترونيات ، والمعلومات والتقنية ، وكذلك تناول الاقتصاد والأسواق الصغيرة الملائمة ، وانتشار العمل الجزئي ، وكذلك تفكك جماعية وسائل الأعلام ، وابتداع مصطلح " المنتج المستهلك " ، وتناول موضوع العودة إلى أداء بعض العمل في المنزل ، وغير ذلك من التغيرات في السياسة ، ونظام الدولة الأمة أي ذات القومية الواحدة.

كما تضمن الكتاب تشخيصاً ونقداً لواقع الحضارة الصناعية ، التي تقودها الإيديولوجية الغربية الرأسمالية ، والإيديولوجية الشيوعية ، ووضح اتفاق هاتين الإيديولوجيتين على الهدف أي استغلال الأسواق العالمية والاقتصاد الدولي ، وفرض الهيمنة ما بين الترغيب والترهيب على الشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، والمتخلفة تقنياً وعلمياً وعسكرياً ، والتي تحاول النهوض بذاتها وبإمكاناتها المتاحة ".

ثم أصدر سنة 1992 " تحول السلطة " ، وتُرْجِمَ هذا الكتاب إلى عدة لغات من بينها اللغة العربية ، ويركز على مسألة التحكم في التغيرات المستقبلية الآتية بعد ، أي من هم الذين سيشكلونها وكيف ؟[2]

يبدأ هذا الكتاب من حيث انتهى المؤلفان السابقان ، فيتناول ويهتم بدور المعرفة المتغير تغيراً درامياً فيما يتعلق بالسلطة ، ويقدم نظرية جديدة للسلطة الاجتماعية ، ويستكشف التحولات القادمة في مجالات الأعمال والاقتصاد والسياسة والشؤون الدولية.[3]

1- المصدر نفسه ، ص 9 .

2- المصدر نفسه ، ص 8 .

3- المصدر نفسه ، ص 10 .

يدور محتوى هذا الكتاب بشكل أساسي حول السلطة عند مشارف القرن الحادي والعشرين ؛ ويُعالج مسائل العنف والثروة والمعرفة والأدوار التي تلعبها في حياتنا ، كما يتضمن القنوات التي فتحها هذا العالم المضطرب من دروب جديدة نحو السلطة.[1]

إن المضامين الأساسية لهذا الكتاب هي المعرفة ودورها في عملية النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين ، وأن المعرفة ستصبح من أهم مصادر السلطة كما أنها من أهم مقومات القوة والثروة.

أما أهم مؤلفاته الأخيرة " الحرب والحرب المضادة ، الحفاظ علي الحياة في القرن المقبل " الذي صدر سنة 1995م ، وترجم إلى اللغة العربية ، ويبحث هذا الكتاب في أشكال الصراع في القرن الحادي والعشرين ، وهو الصراع الذي يهدد المحافظة على بقاء البشر والكرة الأرضية بمجملها إثر تبلور حضارة الموجة الثالثة بتقنياتها ومعلوماتها ، وفكرته تنطوي على عملية خوض الحرب والطريق المؤدي إلى ذلك ، ويشبهها المؤلف بالطريق المؤدية إلى تكوين الثروة ، في حين يشير إلى أن الطريقة في خوض الحروب المضادة لابد وأن تعكس الطريقة في خوض الحرب ، وتتطلب الحروب المضادة على أعلى المستويات لتطبيق استراتيجية القوة ، استراتيجية السلاح ، والاقتصاد والمعلومات بغية الحد من العنف ، الذي يرافق التغيرات التي تطرأ على المسرح العالمي[2] ، ويشير إلى أنه في الوقت الذي يخرج فيه العالم من العصر الصناعي ليدخل قرناً جديداً فإن ما نعرفه عن الحرب والحرب المضادة ، أصبح باطلاً إلى حد بعيد وخطير[3]

1- المصدر نفسه ، ص 15 .

2- الفن وهايدي توفلر ، الحرب والحرب المضادة الحفاظ على الحياة في القرن المقبل ، ترجمة صلاح عبد الله ، الطبعة الأولى ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 ، ص 13 .

3- المصدر نفسه ، ونفس الصفحة .

حيث إن التحول من قطاع الاقتصاد ، والذي يعتمد على المعرفة أكثر من اعتماده على الموارد الأولية ، والعمل الجسدي كما كان الحال في السابق وأن ترافق التغير في الاقتصاد العالمي ثورة موازية تؤثر في طبيعة الحروب نفسها.

ويؤكد الكتاب على الجانب الوقائي من حروب المستقبل ، وكذلك لابد من إدراك الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الحروب ، حيث يشير المؤلف إلى أن الثورة في فن الحرب تفترض أيضاً ثورة في فن السلام.[1]

ومما يجب الإشارة إليه أن توفلر يشير إلى أن زوجته "هايدي توفلر" كانت بمثابة المشارك له في جميع المؤلفات السابقة الذكر ، وقد شاركته في القيام بمعظم اللقاءات والمقابلات مع الرؤساء والقادة والوزراء .

ثالثاً : نقد نظرية توفلر.

قبل البدء في عملية التحليل والنقد لنظرية توفلر في مجال المعرفة لابد من الإشارة إلى بعض الحقائق التي تتعلق بمضمون هذه المؤلفات – قبل الشروع في عملية تحليل ونقد مضمونها – وهي أن المؤلفات الثلاثة الأولى ركزت على نظرية الكاتب التي تمحورت حول إثبات مسألة أساسية ، وهي أن المجتمعات الحالية تنقسم في حقيقة الأمر إلى ثلاثة مجتمعات أو ثلاث حضارات ، وهي مجتمع الموجة الأولى " الثورة الزراعية والرعوية " ومجتمع الموجة الثانية " المجتمع الصناعي الحديث " ومجتمع الموجة الثالثة " مجتمع المعلوماتية والتقنية ".[2]

درس توفلر هذه المجتمعات وتصادمها فيما بينها حيث يرى أن لكل موجة من هذه الموجات ثقافتها وعلومها واقتصادها وأدوات إنتاجها

1- المصدر نفسه ، ص 14 .

2- مجتبى العلوي ، (أشكال الصراعات المقبلة") ، مجلة النبأ ، العدد 52 ، كانون الأول 2000 ، موقع عجيب . WWW.AJEEB.COM

ومعرفتها وهي تتصادم مع بعضها البعض نتيجة لتصادم المصـــالح ، وأن هذه التناقضات أو هذا التصادم يؤدي إلى نمو فئات والاختلاف في الطـــرق والوسائل سوف يؤدي إلى شكل جديد من التصادم والصراع ، وكما تتصارع مجتمعات الموجات الثلاث تتصارع علومها وثقافاتها وأفكارها.[1]

أكد توفلر في جميع مؤلفاته على مستقبل الصـــراع الكونـــي ، وقـــد شكلت هذه المؤلفات مدرسة فكرية منهجية جديـــدة ومغـــايرة فـــي العلـــوم الاجتماعية والسياسية ، حيث ربط المؤلِّفُ في هذه المؤلفات بين النقد لما هو مطروح من نظريات واستشفافا لتطور هذه النظريات في المستقبل.[2]

في ضوء ما تقدم يرى الباحث أنه لابد من تناول كتاب تحول السلطة بالتحليل والنقد وذلك كونه يركز على دور المعرفة المتغير وعلاقـــة ذلـــك بالسلطة ، كما أنه قدم نظرية جديدة للسلطة الاجتماعية ، وحاول من خلالـــها اكتشاف التحولات القادمة في مجالات الأعمال والاقتصاد والسياسة والشؤون الدولية ، وذلك لعلاقة هذا البحث بالمعرفة وأثرها في عملية التنمية .

أشار توفلر في كتابه " تحول السلطة " إلى ظهور عامل قوي حاســـم وفعال ومؤثر ، وأن الصراع القادم على السلطة بين مختلـــف المؤسســـات الاقتصادية والسياسية أو بين الدول والأمم سيكون محوره " المعرفة " ، حيث إن هذا الصراع لن يكون بأسلحة وجيوش تقليديـــة تـــهدف إلـــى الاحتـــلال والسيطرة ، بل سيكون مسرحها وميادينها عقول البشر ومـــا تحتويـــه مـــن معلومات ومعارف ، وإن كان هذا لا يلغي ظاهرة الصراع في حد ذاتـــها ؛ ولكنه يتجاوز ويلغي محورها الذي لن يكون العنف والمال والمواد الأوليـــة والتي سوف تترك مكانها لصالح المعرفة وستقوم بدورهـــا بصنـــع القـــوة وتوفير رأس المال وخلق مواد الإنتاج.[3]

1- المصدر نفسه ، ص 1 .

2- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

3- المصدر نفسه ، ص 2 .

ويرى توفلر بأن الصراع حول المعرفة سيكون محور كل صراع يحدث في عالم الغد ، وعلى جميع المستويات وفي مختلف المجالات في المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية والتوزيع والخدمات ووسائل الإنتاج وأدوات التحكم وصولا إلى الدولة ذاتها ومن ثم مختلف الدول والكيانات.

اعتمد توفلر في تحليله للسلطة على تفاعل ثلاثة عوامل كمصادر رئيسية وهي العنف والثروة والمعرفة ، كما أنه ذهب إلى التحذير من النزعات العرقية والدينية من ناحية ، والتعصبية العنصرية من ناحية أخرى في مواجهة امتلاك بعض الدول للمعرفة ، ولكنه أهمل حقيقة أساسية لها دور فعال في حركة هذه العوامل منفردة أو مجتمعة وهي " الإرادة " ، وهناك أمثلة كثيرة على أهمية هذا الدافع في التحولات الكبرى في حياة البشر[1] ، فنلاحظ أن نهضة اليابان في مجال المعرفة والتطور الاقتصادي الهائل بعد هزيمتها في ساحة العمليات العسكرية ، وكذلك توحد ألمانيا بعد نكستها وانفصالها.

ويؤكد توفلر على أن قاعدة المعرفة لا تقتصر على العلم أو التقنية أو التعليم، بل تشمل كذلك المفاهيم الاستراتيجية للأمة واستخباراتها الخارجية وقدراتها ولغتها ومعلوماتها العامة عن الثقافات والحضارات الأخرى ، وتأثيرها الثقافي والعقائدي على العالم ، وتنوع نظم اتصالاتها وما ينتقل خلالها من أفكار ومعلومات وانطباعات ، كل هذه تغذي أو تستنزف قوة الدولة وتحدد نوعية القوة والنفوذ التي تستطيع تعبئتها في أي خلاف أو أزمة[2] ، كما يشير إلى أن قوة الولايات المتحدة ظلت طوال الحرب الباردة موزعة توزيعا متوازنا إلى حد ما، حيث إنها تمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية وقاعدة واسعة للمعرفة ، بينما نجد الاتحاد السوفيتي " السابق "

1- الفن توفلر ،تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص هـ .

2- المصدر نفسه ، ص551 .

يمتلك القوة العسكرية أما قوته الاقتصادية ونظامه التعليمي فلم يكن بمستوي الولايات المتحدة.

يتضح مما تقدم أن جميع النظم الاقتصادية تستند إلى قاعدة المعرفة ، **وأن جميع المؤسسات التجارية تعتمد علي الوجود المسبق لهذا المصدر** المشيد اجتماعياً ، وذلك بعكس رأس المال والعمل والأرض ، حيث إن مدخل المعرفة من أهم مدخلات الإنتاج[1].

إن المعرفة – من وجهة نظر توفلر – تقلل الحاجة إلى المواد الخام والعمالة والوقت والحيّز ورأس المال ، وبهذا هي المورد المحوري للاقتصاد المتقدم.

ويشير كذلك إلى أن عصر المعرفة يرتكز على المهارات الفكرية والمعرفية والمنافسة فيه ترتكز علي التفوق العلمي و التقني ، وبالإمكان توظيف استثمارات كبيرة في هذا المجال ، ولكنه يؤكد على أن إعداد استراتيجيات المعرفة هي المرحلة المقبلة لتطور شكل حرب الموجة الثالثة[2] .

إن عصر المعرفة يمكن أن يوفر لنا فرصة تاريخية لتجاوز التخلف والحصول على العائدات المادية والمعنوية أكثر من السابق ، وذلك أن سلطة المعرفة تعد أعلى نوعية للسلطة كما يرى توفلر ؛ وإنها تعني الكفاءة أي استخدام أقل قدر ممكن من الموارد لتحقيق هدف ما ، هذا يؤدي إلى مضاعفة الثروة أو القوة بالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة هي أكثر مصادر السلطة ديمقراطية بما يجعلها تشكل تهديداً مستمراً للأقوياء حتى أثناء استخدامهم لها لتعزيز قوتهم .[3]

1- المصدر نفسه ، ص 118.

2- مجتبي العلوي ، أشكال الصراعات المقبلة ، مصدر سابق ، ص3.

3- الفن توفلر ، تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص 36 .

المعرفة برأيه تتحول إلى ثروة .. إلى رأس مال كما تتحول إلى قوة إذا توافرت لها الشروط المناسبة[1] ، ويرى أن القوة في القرن الحادي والعشرين لم تكمن في المعايير الاقتصادية والعسكرية ، ولكنها تكمن في المعرفة بعد أن كانت مجرد إضافة إلى سلطة المال والعضلات ، أصبحت اليوم الركيزة الأساسية لبناء القوة بجميع جوانبها ، فهي لا حدود لها ولا تنضب[2].

يرى توفلر بأن التطور المعلوماتى يحمل بذوراً معرفية إيجابية يمكن أن تساهم في حل الكثير من المشاكل الإنسانية المعقدة ، وتساهم في تطور الحالة الإنسانية والتعاونية عند البشر ، ولكن الخطورة تكمن فيمن يمتلك أدوات هذه القوة لتحقيق مآرب وأهداف خاصة اقتصادية أو سياسية أو أيديولوجية[3] ، كما أن هذا التحول العالمي المثير نحو السيطرة المطلقة لسلطة المعلومات والمعرفة يدعونا لدراسة هذا المنحنى الكبير في تاريخ البشرية ، وتأثيره على المجتمع الإنساني بشكل عام[4] ، حيث إن المعرفة الإنسانية تمثل العنصر الرئيسي في صنع الحركة التقدمية للأمم وبناء التاريخ ، فالإنسان يعتمد تكوينه أساساً على التشكيل المعرفي لبناء شخصيته واكتساب ثقافته ونموه العلمي ؛ لإشباع حاجاته المادية والمعنوية ، حيث يمثل إنتاجه الفكري واستنتاجاته العقلية وسيلة سلوكية للتعامل مع الواقع الخارجي ، وفهم المحيط الذي يعيشه لاكتساب المزيد من الخبرات والتجارب

1- عزت عمر ، (بيان الثقافة ، سيكولوجيا السلطة) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، السنة الواحدة والعشرون ، العدد 6649 ، 7مايو 2001 ، ص 29 .

2- مرتضي معاش ، (المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة) ، مجلة النبأ ، العدد 50 ، 2000 ، ، موقع عجيب . WWW.AJEEB.COM

3- الفن توفلر ، تحول السلطة ، مصدر سابق ، ص 2 .

4- المصدر نفسه ، ص 1.

وإيجاد حالة التأقلم مع الظروف الخارجية لصنع الحياة الأفضل بالنسبة له[1].

يتضح مما تقدم أن تطور الحياة البشرية مرتبط بقدر تطور المعرفة وتقدم العلوم ، وأن قيام الحضارات الإنسانية الكبيرة قد أنطلق أساساً من تعاملها مع المعرفة ونموها العلمي مع واقع الحياة ، ومن هنا تنبعث القوة التي اتسمت بها بعض المجتمعات وتفوقها على الآخرين ، وما اضمحلال مجتمعات أخرى إلا بسبب الجهل وعدم المعرفة ، لذلك فإن المعلومات أصبحت العصب الحيوي والركيزة الأساسية في حركة الأمم وتطورها باعتبارها منطلق الحاجة المعرفية ، وذلك لأن الحاجة إلى المعرفة تبقى المحور الرئيسي في مسيرة الشعوب ؛ لأنها تشكل الرافد الذي يغذي الحاجات الأخرى ، فتتخلف مسيرة الحياة وتقع أسيرة تحت ظل الأمم القوية التي تمتلك سلاح العلم والمعرفة .

للمعرفة دور كبير في الصراع التاريخي بين الأمم ، حيث إنها سلاح ينتصر من يمتلكه مهما كانت القوى المادية والعسكرية التي يمتلكها الطرف الآخر ، لأن المجهود الحقيقي الذي ينبعث من عقل الإنسان وليس جسده والقوة الواقعية في ذلك قوة المعرفة والعلم .

أما رأي الباحث فيما يتعلق بنقد نظرية توفلر فإنه يتمثل بأن توفلر قد ركز على المعرفة باعتبارها تمثل المرتبة الأولى في عملية التطور والنمو للمجتمع الإنساني في المستقبل ، وأن من يمتلك المعرفة سوف يمتلك القوة والسلطة والثروة ، وأن المعرفة هي العنصر الأساسي الذي سيتحكم في مسيرة الشعوب والأمم ، وأنها الكفيل بحل جميع المشاكل والمعضلات التي تواجه المجتمع الإنساني .

والسؤال المطروح هنا هل يمكن أن تكون جميع دول العالم قادرة على الاستحواذ على المعرفة وهل توزيع المعرفة متكافئ بين شعوب العالم ؟

1- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

يرى الباحث أن الآراء التي جاء بها توفلر في مجال نظرية المعرفة تُعد من البديهيات ، والتي سبق الإشارة إليها في معظم حضارات العالم ، ومما لاشك فيه ولا يخفى على أحد أن المعرفة سوف تبقى – كما هو الحال – من الموارد الأساسية التي تشكل عناصر بناء قوة الدولة ، وأن الهوة أو الفجوة سوف تبقى بين الدول التي تمتلكها والأخرى التي تعاني من نقص فيها .

إن المعرفة كانت ولا تزال العنصر الحاسم والفعال في عملية تطور المجتمعات الإنسانية لأنها تشكل الرافد الأساسي الذي يغذي الحاجات الأخرى ، فمع جمود المعرفة وتوقف نموها في بعض الأمم تواجه نقصاً في حاجاتها الأساسية الأخرى فتتخلف عن مسيرة الحياة وتقع أسيرة في قبضة الأمم القوية التي تمتلك سلاح المعرفة والعلم .

فالصراع التاريخي بين الأمم كان صراعاً تميزت فيه المعرفة كسلاح حاسم لمن يمتلكها مهما كانت قوة الأسلحة الأخرى التي يمتلكها الطرف الآخر ، ويُعْزَى تطور الحضارات والمجتمعات الإنسانية إلى المعرفة ، وتنطلق رؤية الباحث من الأدلة والشواهد الكثيرة التي أشار إليها الإسلام ، والديانات السماوية الأخرى ، والتي تنطلق أساساً من المعرفة ، حيث إن قوة انتشار الإسلام في العالم يكمن في قوة تلك المعلومات ، التي فتحت للبشرية آفاقاً معرفية كبيرة قطعت خيوط ظلام الجاهلية .

ومن هنا بدأ العالم يأخذ منحنياً تطورياً جديداً أساسه العلم والمعرفة ، وقد وردت إشارات عديدة في القرآن الكريم تؤكد ذلك منها قوله تعالي : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[1] ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) ، وقال عليه الصلاة والسلام (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) ، ولهذا نجدُ أن الهدف الأول لبعثة الأنبياء والرسل هو نشر المعرفة لبناء السعادة ، ومعرفة أنفسهم للوصول إلى المعرفة الكاملة الحقيقية

---

1 – القرآن الكريم ، سورة الزمر ، الآية (10) .

يتضح مما تقدم أن الإسلام قد وضح أهمية وقيمة المعرفة وأعطاهـــا وزنا خاصا في مجال أحداث نقلة نوعية للمجتمع الإنساني من حالة التخلـف إلى حالة النهوض والتطور والتقدم ، حيث يؤكد العلامة العربي المسلم ابـــن خلدون أن الإنسان أساس العمران وهو غاية ما في الطبيعة وأن كـــل شـــئ مسخر له[1] ، وأن الرؤية الإسلامية لا تتناول المعرفة وأهميتها فقـــط بـــل تناولت المستقبل بنظرة فاحصة ودقيقة من حيث التخطيط والإعداد له ، كمـا ورد ذلك في القرآن الكريم في العديد من السور منها قوله تعالي في ســـورة يوسف ﴿ قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليـلا مما تأكلون ﴾[2] .

ومن الأمور الأخرى التي يجب الإشارة إليها ، والتي تتعلـــق بنقـد نظرية توفلر هي أن الصيحات الكبيرة التي تنادي بالثورة المعلوماتية وتطور المعرفة بأنها ستحقق الرخاء الاقتصادي للبلدان النامية فيها مبالغة كبـــيرة ، وذلك لأن عملية الحصول على المعرفة بالنسبة لهذه البلدان لم يعد أمرا سهلا وميسورا ، وأن توزيع المعرفة بشكل لم يكن متكافئا بين دول العالم ، وإنمـا هناك دول متقدمة تستحوذ على كم ونوع هائل منها ، وبالمقابل هنـــاك دول أخرى لم تحصل على كفايتها ، وهذا ما يزيد الفجوة بين الـــدول المتقدمـــة والنامية ، فضلا على أنه يكرس مسألة التبعية التي كـــانت ســـائدة طـــوال القرون الماضية .

---

1 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 7 .

2 – القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الآية (47) .

المبحث الثالث: مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية.

لقد كانت الدول الاستعمارية تفرض هيمنتها وسيطرتها على البلـــدان النامية وذلك لنهب ثرواتها ، وقـــد أدى هـــذا الـــنزاع بيـــن تلـــك الـــدول الاستعمارية إلى الاصطدام المسلح فيما بينها ، أما الآن (فقد تبين أن منطـــق الحروب العالمية أخذ يضمحل أمام رسوخ مبدأ الحروب الاقتصادية . بعد أن أخذت التكتلات الاقتصادية العملاقة تزحف من خـــلال شـــبكة هائلـــة مـــن الشركات التي أخاطت نسيجاً كونياً عاماً أشتمل على أصغر الأجزاء من هذا العالم المترامي الأطراف)[1]، وأخذت الهيمنة الاستعمارية والسعي للسيطرة على خيرات وثروات البلدان النامية صورا أخـــرى بـــدلاً مـــن الســـيطرة العسكرية والاحتلال المباشر وإقامة القواعـــد العسكرية في البلدان الناميـــة ، (فالنظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحـــدة يقـــوم على التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي ، وذلك خلافاً للاستعمار التقليـــدي الذي كان قائماً على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر)[2] ، ويرجع البعض هذه العودة الجديدة إلى عدة أسباب أهمها الفراغ الذي خلفه الاستعمار المباشر ولم تستطع كثير من البلدان النامية أن تسده خصوصاً في جانب العلم والمعرفة ، حيث إن هذه البلدان اهتمت بنقل التكنولوجيا أكثر من اهتمامـــها بنقل العلم والمعرفة .

1-نجم عبد الحكيم ، " الويل لنا .. أن لم نفعل " ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، 31 مارس 2001 .

2-ا.د. صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 1999 ، ص201 .

أولاً: نقل التكنولوجيا والآثار المترتبة عنه

لقد سعت الدول النامية للحصول على التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة في جميع المجالات ، وإن كان المجال العسكري أكثرها ، (ورغم أهمية اختيار التكنولوجيا فإن العنصر الحاسم للتقدم المستقبلي بالنسبة إلى البلدان النامية هو فيما يبدو نقل المعرفة أكثر مما هو نقل التكنولوجيا)[1] ، حيث إن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لم يساهم بدرجة كبيرة في تطورها وتقدمها ، بل نتجت عنه بعض الآثار السلبية منها:[2]

1-أدى نقل التكنولوجيا إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة ، وهي موجودة بوفرة نسبية في البلدان النامية ، وهذا ما يعكس عدم الاستخدام الأمثل للموارد.

2-بعض الصناعات تعتمد على تكنولوجيا معقدة وتتطلب العمالة الماهرة ، والتي يندر وجودها بالدول النامية ، مما جعلها تعتمد على العمالة الأجنبية المدربة والتي تحملها تكلفة اقتصادية باهظة .

3-أدى انخفاض المستوى التعليمي في الدول النامية إلى عدم قدرة تلك العمالة على استيعاب التكنولوجيا التي يتم نقلها ، مما ترتب عليه انخفاض إنتاجيتها ومن ثم عدم مساهمتها بشكل فعال في رفع مستوى النمو .

4-احتكار الدول الصناعية لأسرار الإنتاج حمل الدول النامية تكلفة باهظة ، حيث إن نقل التكنولوجيا زاد من حاجة الدول النامية للمعرفة الخاصة بالاستخدام والإنتاج ، ونتيجة للاحتكارات المعرفية فقد أصبح الحصول عليها صعباً.

1- د. رياض عواد، هجرة العقول ، قبرص ، دار الملتقى للنشر ، 1995 ، ص 24 .

2- صلاح الدين أنبيه ، " عرض العمل والطلب عليه في إطار برامج التنمية الاقتصادية والبشرية : حالة الاقتصاد الليبي" ، (رسالة ماجستير ، كلية المحاسبة ، جامعة الجبل الغربي ، 1999) ، ص 33 .

5- نقل التكنولوجيا في صورة المشاريع الجاهزة حرم البلدان النامية من اكتساب المعرفة والخبرة التي ترافق تنفيذ المشاريع ، خصوصا المشاريع الضخمة والتي عادة ما تتولى تنفيذها شركات أجنبية وتكون مساهمة العمالة الوطنية محدودة في التنفيذ مما يضيع الفرصة عليها في اكتساب الخبرة والمعرفة ويكرس سياسة الاعتماد على العمالة الأجنبية مما يزيد من تبعيتها للدول الصناعية ويجعلها سوقا استهلاكية.

إن سعي الدول النامية للحاق بالركب المتطور جعلها تلجأ في - غالب الأحيان - لنقل التكنولوجيا دون وعي بما تحمله هذه التكنولوجيا من ثقافات مختلفة ، الأمر الذي يثير مسألة هامة تتمثل في كيفية انتقاء التكنولوجيا المناسبة وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع وثقافته .[1]

ثانيا : مكانة المعرفة وأهميتها .

يرتكز اهتمام البلدان النامية على نقل التكنولوجيا أكثر من نقل المعرفة وما نجم عنه العديد من الآثار السلبية ، ولكن بتفحص وضعية المعرفة في هذه البلدان يمكن ملاحظة ما يلي:

1- ضآلة ما ينفق على البحث العلمي وتطويره : أي تمويل البحوث والدراسات العلمية وعدم وجود الحوافز المادية والمعنوية للباحثين ، فلو رجعنا إلى ما يتم إنفاقه على البحوث العلمية نجد أنها مبالغ زهيدة ، مما يكرس الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، فعلى الرغم من أن (التكنولوجيا هي مفتاح التنمية المستديمة ، لابد من تخصيص المزيد من الموارد لأغراض البحث والتطوير الخاصة بأنواع التكنولوجيا الجديدة).[2]

1-Azzouz Kerdoum , " Les Trans fers de Technologie Vers les pays envoie de developpment , aspects juridiques et institutionnelles : " These, Faculte de droit et des scienes economique , mont pellire , France : 1981 . P.P. 57 , 62 .

2 - ف . دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية ، مصدر سابق ، ص107 .

2- عدم الاهتمام بالبحوث العلمية والدراسات ، وعدم الاستفادة من نتائجها عملياً حيث نجد أن (أعمال البحث في البلدان النامية هي أعمال هامشية ومغتربة وعديمة الجدوى)[1] ، فالنشاط البحثي في المؤسسات التعليمية والعلمية غير مستفاد منه و غير مسخر لخدمة المجتمع ، أي عدم الربط بين المؤسسات التعليمية والجهات العملية .

3- الاهتمام بالجوانب المادية وعدم الاهتمام بإعداد الكفاءات المحلية ، وذلك بإنشاء قاعدة تعليمية تتلاءم ومسارات التنمية وتمكن من الاعتماد على الذات ما سبب وجود خلل في الخطط حيث إنها افتقدت أهم العناصر لتحقيقها والذي يعتبر إعداده شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية .

4-عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتكوين والتدريب وحاجة سوق العمل ما نتج عنه ندرة في بعض التخصصات ، ووفرة في تخصصات أخرى ، (فالتقدم التكنولوجي في البلدان النامية يخلق حاجة متزايدة ومستمرة للعمال والخبراء الفنيين مقابل ذلك تظهر عدم قدرة التعليم على تلبية مطالب هذا التقدم التكنولوجي بالخبرات والمهارات المناسبة).[2]

5- عدم التوازن بين التعليم والتدريب مما أنتج فجوة أو فراغا في توفر المهارات فنسبة الفنيين المهنيين في القوى العاملة في الدول النامية هي نسبة متدنية جداً تبلغ تقريباً 15 % بينما تصل في الدول المتقدمة إلى أكثر من 40 % .[3]

6- التحاق أعداد من الخريجين بأعمال غير متناسبة مع مؤهلاتهم العلمية ، (تشير إحصاءات مكتب العمل الدولي أن نسبة الذين يعملون حسب

---

1 - د. انطوان زحلان ، العلم والسياسة ، مصدر سابق ، ص 18 .

2- د. علي الحوات ، مبادئ التنمية ، مصدر سابق ، ص 50 .

3- سليمان خليل الفارسي ، (السياسات الإدارية العامة لتنمية الموارد البشرية) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد السابع ، 1996 ، ص 32.

مؤهلاتهم وتخصصاتهم لا تزيد عن 35 % من جملة القـــوى العاملـــة وأن أغلب هؤلاء يعملون في وظائف حكومية مختلفة).[1]

7- على الرغم من تحقيق معدلات متفاوتة بين الدول النامية فـــي القضـــاء على الأمية كما هو مبين بالجدول التالي إلا أنها لازالت مرتفعةً وخصوصـــاً بين النساء ، فحسب تقرير اليونسكو (أن نسبة الأميين في الـــدول الناميـــة تصل إلى 30 % من أجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فـــوق .... وتمثل النساء أكثر من نصف مليار من الأميين الكبار وجميعهم يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية)[2] .

والجدول التالي يوضح مدي تطور معرفة القـــراءة والكتـــابة في الدول النامية ما بين سنة 1970 إلى سنة 1995.

1- المصدر نفسه ، ص 20 .

2- ليلي المر ، (تقرير لليونسكو يوضح انخفاض نسبة الأمية في الوطن العربي) ، صحيفة البيـــان ، الإمارات العربية المتحدة ، السنة الثامنة عشر ، العدد 6623 ، 18 .10. 1998 ، ص 23 .

جدول رقم (1)

تطور معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في الدول النامية

ما بين سنة 1970 – 1995

الـــــدول					
الـــدول الأســرع تقدماً					
جمهورية أفريقيا الوسطى	13	60	380	حزر الباهاما	98
مالي	7	31	331	غانا	98
بنين	10	37	256	جمهورية كوريا	98
ليبيا	22	77	248	ترينيداد وتوباغو	98
نيجيريا	21	57	169	بربادوس	97
ساحل العاج	16	40	152	أوروغواي	97
موزمبيق	16	40	152	الأرجنتين	96
الجزائر	25	62	148	كوبا	96
بوركينا فاسو	8	19	146	شيلي	95
سيراليون	13	31	143	كوستاريكا	95
غابون	26	63	142		
الـــدول الأبطـــأ تقدماً				**دول أدنى معدل للتعليم**	
نيكاراغوا	57	66	15	النيجر	14
حزر القمر	42	57	37	بوركينا فاسو	19
موريتانيا	27	38	40	نيبال	28
ملاوي	38	56	48	مالي	31
غواتيمالا	44	65	48	سيراليون	31
الهند	34	52	55	أفغانستان	32
بنغلادش	25	38	55	السنغال	33
بواتسونا	44	70	59	بوروندي	35
مصر	32	51	60	أثيوبيا	36
أوغندا	37	62	68	غينيا	36

المصـــــــدر:-

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، ص 43 .

كما أن عدم السيطرة والتفريط في الخبرات الموجودة أدت إلى الهجرة الخارجية للبعض منها من البلدان النامية ، ما سبب خسارة مزدوجة من حيث المصاريف والأعباء المالية التي تتحملها هذه الدول من أجل إعداد هؤلاء المهاجرين – والذين عادة يتميزون بمستوى تعليمي جيد – وما توجده هجرتهم من خلل في تركيبة القوى العاملة وانعكاسات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فعلى سبيل المثال تأثرت إفريقيا كثيرا بهذه الظاهرة فهاجر عام 1987 ما يقارب من ثلث يدها العاملة المتخصصة إلى أوربا[1].

وقد تكون الهجرة داخلية أي داخل البلد الواحد مثل هجرة أبناء الريف إلى المدن ما يترتب عنه حرمان تلك المناطق من جهود أبنائها ، وهذا يحد من تطورها ويسبب عبئا للمدن ومراكز الجدب المتجهين إليها ، حيث بلغت نسبة نمو المدن في بعض الدول النامية أكثر من 7 % سنويا.[2]

ثالثاً: المعرفة والتنمية

تعد التنمية من أهم القضايا الأساسية التي تضعها جميع دول العالم في مقدمة قضاياها الأساسية ، وقد اختلفت وجهات النظر حول العامل أو العنصر المهم في دفع عجلتها للأمام ، فهناك من اعتبر الجانب الاقتصادي المادي هو العامل الأهم حيث يرى أن تراكم رأس المال المادي هو الأساس وأن الحديث عن السيادة مقترنا بالاستقلال الاقتصادي ، ذلك أن أي بلد غني لا يحتاج إلى مشروطيات صندوق النقد الدولي أو المساعدات الثنائية أو

1- توماس كوترو وميشال هوسون ، على أبواب القرن الواحد والعشرين إين أصبح العالم الثالث ، ترجمة نخلة فريفر ، الطبعة الأولي ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 ص90 .

2- د. عبد الله محمد شاميه و د. محمد سالم كعبيه ، (النمو السكاني وأثره علي سوق الوحدات السكنية في الاقتصاد الليبي) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العددان الأول والثاني ، المجلد السابع ، 1996 ، ص39.

المساعدات الدولية[1] ، فبناء المؤسسات ووجود القانون هو العامل الرئيسي كما يراه البعض ، بينما يرى آخرون أن القدرة الذاتية للمجتمع هي أساس النمو والتنمية .

بالإضافة إلى الشروط المادية التي يجب أن تتوافر ، فإن القوى العاملة والمؤهلة هي الأساس الأهم والأقوى فيها ، وأن التعليم كان وما يزال هو الأداة الرئيسية في تطوير الإنسان وإعداده للعمل ، فجوهر التنمية هو الإنسان وهو الهدف والوسيلة والغاية في الوقت نفسه ، إذ أن التنمية البشرية هي الأساس لأي عملية تنموية ، وبناء الإنسان هو الأهم حتى يصبح قوة دافعة للتطور والتقدم ، (إن التنمية البشرية يمكن تلخيصها في توفير وإتاحة الفرصة المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية الروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة).[2]

من خلال استعراض مصادر القوة والثروة ، نستنتج بأن الثروة الحقيقية والمورد الحقيقي في عملية التنمية هي الثروة البشرية ، فمهما كانت الموارد المادية الأخرى متوفرة فإن حسن استغلالها أو ضياعها يتوقف على الثروة البشرية ، ونشير هنا إلى الفرق بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية .

مصطلح بناء الإنسان أو التنمية البشرية يركزان أساسا على حقوق الإنسان ومدى ونوعية الإشباع المطلوب لحاجاته الإنسانية ، التي توفر له كرامة العيش ، أما مصطلح تنمية الإنسان كمورد بشري فإنه يمكن تحديده في جانب المسؤوليات أو الواجبات التي يفترض أن يقوم بها الإنسان نتيجة لإعداد معين له[3] ، لذا فإن التنمية البشرية هي توجيه إنمائي يهدف إلى

1- herve le bras , op-cit , p 23.

2 – د. حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 34 .

3 – المصدر نفسه ، ص 36 ، 37 .

توفير فـرص حياتية أفضل للجماهير ويعمل على تحقيـق ثلاثـة أهـداف رئيسية :[1]

1-حياة أطول وأكثر صحة .

2-تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة .

3-إتاحة مستويات معيشية مرتفعة .

ولا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا في إطار المناخ العام للتنمية البشـرية والذي يتضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية وتوجيهـها إلـى الارتقاء بإنسانية الإنسان وجعله مسؤولا عن قدراته وشؤونه ، فـهو غايـة التنمية ووسيلتها.

يُلاحظ أن العديد من الدول النامية عرفت تركيزا على تحقيق التنميـة الصناعية والزراعية والبنية الأساسية ، دون تركيز مشابه على التنميـة البشرية في معظمها ، خصوصا في مجال التعليم والمعرفة فرغم ارتفـاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من 27 % إلى 53 % في الفترة الممتـدة من 1970 -1990[2] ، إلا أنها لازالت مرتفعة فهذا يعني أن مـا يقـارب نصف السكان بالدول النامية أميون .

في ضوء ما تقدم لابد لنا من الإشارة إلى مسألة هامـة وهـي دور المعرفة في التنمية خاصة في البلدان النامية ومدى استمرارية هذا الـدور ؟ وما هي ابرز المشاكل التي تواجه توظيفها ؟ بعد أن تبين لنـا أنـها تحتـل الأولوية في الوقت الحاضر ، وهناك تجارب عديدة في العالم أثبتـت مـدى صحة هذه الفرضية ، (فإذا أخذنا قياسا دولة اليابان أو السويد أو سويسـرا مثلا ، فإن نقص الموارد الطبيعية وخاصة النفط لم تشـكل أي عـائق فـي طريق نموها نظراً لتمتعها ببديل آخر ، يعتبر من أهم مقومات التنميـة ، ألا

---

1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 8 .

2 - د. محمد عبد الجليل أبوسنينة ،(بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العددان الأول والثاني ، المجلد السابع ، 1996 ، ص 8 .

وهو المورد البشري المدرب جيدا على أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية التي مكنته من إحداث نمو متراكم في كافة المجالات).[1]

فتجربة اليابان التي تعد من التجارب المتميزة في العالم ، والتي أتضح من خلالها دور المعرفة في عملية التنمية الشاملة " وبالتالي إحداث نقلة نوعية في المجتمع الياباني " ، تناولت جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية واحتلت اليابان وفقا لذلك مرتبة متقدمة ومتميزة بين دول العالم في هذا المجال . (إن التقدم الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بالتقدم التكنولوجي ، فهذا الأخير يساعد على زيادة الموارد الطبيعية الكامنة عن طريق ابتكار الوسائل الفعالة في البحث والتنقيب ..... ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الموارد الموجودة).[2]

أما فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه عملية توظيفها في خدمة التنمية فهي تتمثل في مشكلتين أساسيتين هما تضييق فجوة المعرفة وكيفية إدارة المعرفة .

تُعد مشكلة تضييق فجوة المعرفة من المشاكل الأساسية التي تواجه البلدان النامية ولتضييقها يرى تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1999 ، أنه لا حاجة للبلدان النامية أن تعيد اختراع العجلة والكمبيوتر أو علاج مرض الملاريا ، وعوضا أن تقوم بذلك فأن الخيار أمامها يتمثل في الحصول على قدر كبير من المعرفة الموجودة في البلدان الغنية والقيام بتطويعها لتلائم ظروفها ، خصوصا في ظل نقص تكاليف نقل المعرفة.[3]

---

1 – عمر كريم عبد النبي العبيدي ، الإدارة والتنمية في ليبيا ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1995 ، ص 110 ، 111 .

2– د. كامل بكري ، د. محمود يونس ، د. عبد المنعم مبارك ، الموارد واقتصادياتها ، بيروت ، دار النهضة للطباعة والنشر ، 1986 ، ص 345 .

3– البنك الدولي ، تقرير عن التنمية ، مصدر سابق ص 2 .

في حين يرى بعض الباحثين أن سعي الدول النامية إلى اكتساب المعرفة من الدول المتقدمة عن طريق استيراد السلع والمنتجات يعتبر صورة سلبية ، وهو موجه لخدمة تلك الدول ويتخذ شكل الضغط والتأثير على الدول النامية ، (إن أهم ما يميز نظرية التبعية أنها ترى أن عملية النمو في الدول النامية تحدث كرد فعل لتوسع الدول المسيطرة ، وأنها بالتالي موجهة أساساً لخدمة احتياجات هذه الدول واقتصادها أو لخدمة الاحتياجات الخارجية على حساب الحاجات الوطنية)[1] ، ولهذا يُعد هذا الأسلوب (قاصرا عن تحقيق التقدم المرجو للدول النامية والذي من شأنه أن يقلل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة).[2]

إن سد فجوة المعرفة بين البلدان النامية والصناعية من الصعب أن يحصل بشكل نهائي وتام وذلك لأن هذه الفجوة يمكن سدها من ناحية الدراية الفنية ، ويصعب سدها من ناحية المعرفة المتعلقة بالجودة ، فهذه الأخيرة مطلوبة في كل تعامل ولابد من توليدها وتجديدها بصورة مستمرة وأن تواجدها لابد أن تتوافر فيه الآنية والسرعة والدقة ، وهذا ما يحتاج إلى جملة من آليات السوق وغيرها لتجميع المعلومات وتوزيعها وكثيرا من هذه الآليات ضعيف أو تفتقر إليه البلدان النامية.

لكن بالإمكان تقليل حيز هذه الفجوة تدريجيا عن طريق تكوين قاعدة علمية، فهذا العصر يرتكز على المادة الفكرية والمنافسة فيه ترتكز على التفوق العلمي والتقني ، لذا لجأت بعض دول العالم إلى توظيف استثماراتها في مجال المعرفة لإنتاج أفراد مؤهلين للعصر المقبل .

أما فيما يتعلق بالمشكلة الثانية وهي إدارتها ، فقد اتضح مما سبق أن التنمية لا تتطلب سد الفجوة في النواحي المادية وفي رأس المال الاستثماري

1- د. فيري هيدي ، الإدارة العامة ، مصدر سابق ، ص 76 .

2- حسين محمد ، (الفجوة التكنولوجية) ، صحيفة البيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، السنة العشرون ، العدد 7155 ، 23 . 8. 2000 ، ص 26 .

فقط وإنما تشمل سدها في مجال المعرفة ، ولا تتمثل إدارتها في الحصـــول عليها وإنما في عملية توظيفها لخدمة مسارات التنمية وذلك لأن إدخالها فـــي العملية التنموية يتطلب ما يلي:

1- إيجاد الطاقات القادرة على اكتسابها وتطويعها.

2- الاستثمار في التقنيات لتسهيل نشرها.

3- توليدها وصناعتها محليا.

إن عصر المعرفة قد طرح قضايا متعددة وشائكة تمثل تحديات كبـــيرة ليس فقط للبلدان النامية وإنما للبلدان المتقدمة أيضا ، فالتوقعات المســـتقبلية تشير إلى حدوث تغيرات هامة في خريطة توزيع القوة بين الدول في جميـــع جوانبها وسيكون المحرك الأول في هذه الجوانب هي المعرفة والاســـتحواذ على أكبر قدر من المعلومات ، مما يؤدي إلى زيـــادة الاهتمـــام بالتـــأهيل والتعليم.

تناول هذا الفصل بالدراسة والتقصي والتحليل عناصر القوة في القرن الحادي والعشرين مركزا على تحليل أواصر العلاقة بين المعرفة والـــثروة ، والمعرفة والقوة ، وقد تم التوصل من خلال هذا التحليل إلـــى أن المعرفـــة أصبحت في هذا القرن هي مفتاح التنمية وهي ركيزة من ركائز القوة ، كمـــا تناول تحليل نظرية توفلر في مجال المعرفة ونقدها وقـــد حـــاول البـــاحث تسليط الضوء على نظرة الإسلام للعلم والمعرفة ، كما تم التركيز فيه علـــى مكانة المعرفة في استراتيجيات البلدان النامية وما ترتب عن اهتمامها بنقـــل التكنولوجيا أكثر من اهتمامها بنقل المعرفة.

الفصل الثالث

مكانة المعرفة في تركيبة المجتمع الليبي

- المبحث الأول: أهم المعطيات الجغرافية والتاريخية والسياسية والسكانية في ليبيا .

أولا : الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية .

ثانيا: نبذة تاريخية وسياسية عن ليبيا .

- المبحث الثاني: نمو وتوزيع وتركيب السكان .

أولا : نمو السكان .

ثانيا: توزيع السكان .

ثالثا: تركيب السكان .

- المبحث الثالث : مصادر المعرفة ومدي انتشارها .

أولا : الصحافة .

ثانيا: الإذاعة المسموعة والمرئية .

ثالثا : المراكز الثقافية والمكتبات العامة .

رابعا: شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت ".

تعُد المعطيات الجغرافية من العوامل الأساسية والتي لها آثر كبير في تحديد الخصائص العامة للمجتمع ، فالموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية يعتبر مصدراً من مصادر القوة والتي سبق الإشارة إليها، كما إن الاستعراض التاريخي والسياسي للسكان يُعد من العوامل الرئيسية التي تحدد الملامح العامة للمعطيات البشرية من حيث نمو وتوزيع وتركيب السكان .

ونظرا لأهمية مصادر المعرفة المختلفة وما تلعبه من دور فاعلا ومؤثراً في عملية التنمية الشاملة ، من حيث تنمية الوعي لدى الجماهير ، مما يؤدى إلى الارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي ، وتعميق الإحساس بالمسئولية وتعبئة كل الطاقات والخبرات لتحقيق الخير والتقدم والرفاهية للمجتمع ، وإزالة العقبات التي تقف حائلا في طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا على أن السياسات الثقافية أصبحت ترتكز على أسس ومنطلقات منبثقة من الإستراتيجية العامة للتنمية الثقافية ، التي هي جزء مترابط ومتكامل مع الإستراتيجية العامة لخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي .[1]

لهذا فإن هذا الفصل سينقسم إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول لمحة جغرافية وتاريخية وسياسية عن مجتمع الدراسة ،من حيث الموقع وأهميته الإستراتيجية ، ويتضمن كذلك نبذة تاريخية وسياسية عن ليبيا .

ويتناول المبحث الثاني نمو توزيع وتركيب السكان ، من حيث التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي ، في حين يتناول المبحث الثالث بعضاً من مصادر المعرفة ومدي انتشارها وتطورها في المجتمع ، مثل الصحافة ، والإذاعة المسموعة والمرئية ، والمراكز الثقافية وشبكة المعلومات " الإنترنت " وغيرها .

---

1 – د. سليمان الدليمي و محمد عبد المحسن ، التغير الاجتماعي والتحديث ، مصدر سابق ، ص 148 .

المبحث الأول : أهم المعطيات الجغرافية والتاريخية والسياسية والسكانية في ليبيا.

- أولا : الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية.

تقع ليبيا في وسط الشمال الإفريقي ، وتمثل الجزء الأوسط لساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي ، وتبلغ مساحتها 1.750.000 كيلو مترا مربعا ، وتعد من أكبر دول إفريقيا مساحة بعد السودان والجزائر والكونغو ورابعة الدول العربية بعد السودان والجزائر والسعودية ، وتشكل مساحتها 12% من مجموع مساحة الوطن العربي .

أما عن موقعها الفلكي فإنها تقع بين دائرتي عرض45 18 و 33 شمالا ، وبين خطي طول 58 9 و 25 شرقا ، كما أن هناك جبهة بحرية تطل بها ليبيا علي ساحل البحر المتوسط وتبلغ 1900كيلو مترا.[1]

فعلى ما تقدم فأن ليبيا تتميز بموقع جغرافي هام من الناحية الإستراتيجية سواء بالنسبة للوطن العربي أو بالنسبة لقارتي إفريقيا وأوربا ، مما حقق لها علاقة الاتصال بدول المغرب والمشرق العربي ، ووسط وجنوب القارة الإفريقية ، وجنوب القارة الأوربية . وقد ترتب علي ذلك زيادة كثافة العلاقات الخارجية لها مع هذه البلدان في الماضي والحاضر.[2] وقد تمثلت الأهمية الاستراتيجية للموقع كذلك في إطلالته الطويلة علي البحر المتوسط والتي لها أبعاد اقتصادية وإستراتيجية هامة ، كما أن اتساع مساحتها ساهم في تعدد الموارد الطبيعية التي تتضمنها هذه المساحة بالإضافة إلى التنوع المناخي ، وشكلها أيضا الذي يتميز بالانتظام والاندماج الشديد ، فهي تخلو من الأطراف والجيوب الهامشية .

---

1 – د. محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثالثة ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 1998 ، ص 10 .

2 –د. جمال حمدان ، الجماهيرية ، مصدر سابق ، ص 145 .

جميع هذه العوامل جعلت من موقع ليبيا ذا قوة ووزن في المنطقة قديما وحديثًا ، وقد ازدادت هذه الأهمية في العصر الحديث وخاصة في الحرب العالمية الثانية ، كما تشهد سياسة القواعد العسكرية التي كانت بها ، فبموقعها الاستراتيجي يمكن تهديد شرايين مواصلات البحر المتوسط ، كما يمكن الزحف منه يميناً إلى الشرق الأوسط ، ويساراً على شمال إفريقيا .[1]

- ثانيا : نبذة تاريخية وسياسية عن ليبيا .

كلمة (ليبيا) أو (لوبيا) تعني ذلك النص الهيروغليفي الذي تم العثور عليه أثناء التنقيب عن آثار الأسرة الخامسة من الدولة المصرية القديمة [2] ، هذا اللفظ يعني الإشارة إلى قبيلة أو مجموعة من القبائل كانت تسكن منطقة غرب نهر النيل وتعرف هذه القبائل باسم (الليبو) أو (الليبي) ، كما ورد نص هذه الكلمات في أكثر من مصدر فينيقي ، وكذلك في بعض المخطوطات الفرعونية والنصوص اليونانية القديمة .

وعندما استوطن الإغريق القسم الشمالي الشرقي من ليبيا ، في حوالي القرن السادس قبل الميلاد ، أطلقوا اسم ليبيا على الجهات المحيطة بمستعمراتهم "ينتابولس" أي المدن الخمسة وهي المعروفة الآن باسم "شحات سوسة ، المرج ، توكره ، بنغازي " ، وقد أشار المؤرخ اليوناني (هيرودوت) إلى أن كلمة ليبيا لم تكن تعني الإقليم الجغرافي الذي يقع غرب النيل فقط ، وإنما تدل على جميع الأراضي المأهولة من قارة إفريقيا ، حيث (أطلقه الإغريق القدماء على جميع الأجزاء الشمالية من إفريقيا حيث تسود البشرة البيضاء ، وتمييزاً عن أثيوبيا التي كانت منطقة العناصر السوداء أو السمراء من القارة ، وبالتدريج تقلص مجال التسمية

---

1 - نفس المصدر السابق ، ص 134 .

2 - د. الهادي مصطفي أبولقمة ، و د. سعد خليل القزيري ، الجماهيرية ، الطبعة الأولى ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان ، 1995، ص 14.

حتى اختص بشمال إفريقيا ، غرب مصر أي المغرب الآن ، ثم انحصر في النهاية في ليبيا الحالية).[1]

وقد ساهم الموقع الجغرافي لليبيا في التكوين السكاني والتاريخي والحضاري ، حيث (كانت قبل الفتح الإسلامي " 23هـ – 644م " بفضل موقعها الجغرافي ملتقى لعدة حضارات ، ولا شك أن الشعب الليبي قد تأثر بتلك الحضارات ... ولعل استفادة ليبيا من النهضة الثقافية والعلمية والفلسفية في مدرسة الإسكندرية وحضارة قرطاجنة كانت ظاهرة في المجتمع بوضوح) [2] ، فقد كان موقعها يمثل حلقة الوصل بين تجارة أوربا ووسط القارة الإفريقية – ولعل والسبب في ذلك ؛ يعود إلى توغل ساحلها إلى الجنوب أكثر من سواها – حيث كانت تمثل المدن الليبية الساحلية الموانئ التجارية ، كما تعُد الواحات محطات رئيسة للتزود بالمؤن واحتياجات السفر وإن "أسواق الليبيين في الجنوب كانت قائمة على تجارة القوافل مع أفريقية .... والمعروف أن قوافل الليبيين فتحت حاجز الصحراء أمام أسواق إفريقية"[3] ، وكانت أهم هذه الطرق:

1- طريق طرابلس – مالي .
2- طريق طرابلس – تشاد.
3- طريق بنغازي – تشاد .
4- مجموعة طرق أخرى تربط بين طرابلس والنيجر ونيجيريا[4] .

أما فيما يتعلق بالتأريخ السياسي لليبيا ، فقد استوطن الإغريق في القسم الشمالي الشرقي منها في القرن السادس قبل الميلاد ، ثم خضعت بعد

---

1 – د. جمال حمدان ، الجماهيرية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1996، ص 103.

2- د. أحمد محمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية 1951-1975، الطبعة الأولى بيروت، الدار العربية للكتاب ، 1978 ، ص66.

3- الصادق النيهوم وآخرون ، تاريخنا ، الكتاب الثالث ، من سقوط قرطاجة إلى عصر التحرير الإسلامي ، بدون مدينة النشر ، دار التراث ، بدون تاريخ النشر ، ص 80 .

4 –د. محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا ، مصدر سابق ، ص 12.

ذلك لسيطرة الفينيقيين ، ولكن بسبب تفوق القوة العسكرية الرومانية فقد تمكنت من دحر اليونانيين في إقليم برقة والفينيقيين في إقليم طرابلس ، وبالتالي تمكن الرومان من السيطرة علي البحر المتوسط وجميع شمال القارة وبعد الفتح العربي الإسلامي وانهيار الهيمنة الرومانية ، تم ربطها بالدولة العربية الإسلامية (فقد حرر عمرو بن العاص برقة وواصل زحفه إلى أن دخل طرابلس سنة 22 هـ) [1] ، حيث كانت تمثل الجسر الذي يتحتم اجتيازه سواء ، في الوصول إلى أقصى شمال القارة أم في العودة إلى الشرق .

ثم خضعت البلاد لسيطرة الدولة العثمانية ، إذ بدأت سيطرتها من سنة 1551م وحتى بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، حيث تم ربط مصيرها السياسي طوال تلك الفترة بالباب العالي ، (ونظراً لأنها لم تكن تدر أموالاً كثيرة على الدولة العثمانية ، بسبب قلة مواردها ، فلم يكن لها ولا لشعبها صوت مسموع عند الباب العالي) [2] ، ثم سيطرت إيطاليا على ليبيا من سنة 1911 إلى سنة 1951م ، (وقد أخذ الإيطاليون يعملون منذ اللحظة الأولى للسيطرة على البلاد بطريقتين استعماريتين هما : تشجيع الهجرة ، وطلينة الثقافة والتعليم) [3].

ومن هنا نلاحظ أن ليبيا تعرضت لأكثر من حكم أجنبي ، وهذا له أثر كبير على طبيعة البُنية الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية للسكان فيها ، وبعد ثورة الفاتح 1969 ، انتهجت ليبيا سياسة جديدة ، وأصبحت توجهاتها منصبة علي عملية التنمية الشاملة التي تناولت الجوانب السياسية

---

1 – الصادق النيهوم وآخرون ، تاريخنا ، الكتاب الرابع ، من التحرير الإسلامي حتى القرن الهجري العاشر، بدون مدينة نشر ، دار التراث ، 1974 ، ص 49.

2 – د. احمد محمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية ، مصدر سابق ، ص66.

3 – المصدر نفسه ، ص 105.

والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، كما ركزت علـــى معالجـــة المشـــاكل الأساسية ، التي يعاني منها المجتمع كالمرض والأمية ، بغية نقل المجتمـــــع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والتطور وذلك انطلاقاً من فلسفة الثورة فـــي هذا المجال ، وقد ركزت جل اهتماماتها على التعليم باعتباره حلقة هامة مـــن حلقات التنمية في المجتمع .

المبحث الثاني: نمو وتوزيع وتركيب السكان :

تعد دراسة السكان ذات أهمية خاصة في أي دولة من دول العـــالم ، وذلك لأن دراسة نمو توزيع وتركيب السكان من الأمور البالغة الأهمية فـي التخطيط للتنمية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لأن نوعية الســكان وقدراتهم على العطاء في كافة المجالات تعد ركيزة هامة من ركائز التنمية .

أولا : نمو السكان .

قام الأتراك بتقدير عدد سكان ليبيا في سنة 1843 بحوالي 518 ألـف نسمة، وفي سنة 1911 بلغ 1500ألف نسمة [1] ، ورغم عدم وجود تعدادات دقيقة أثناء الاحتلال الإيطالي ، ألا أن عدد السكان انخفض من1500 ألف نسمة إلى 579 ألــف نسمة في الفترة مـــا بيــن 1911 – 1936 [2] ، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى:

1-استشهاد عدد كبير من الليبيين أثناء حرب الجهاد ضد الاستعمار .

2- تجنيد عدد كبير من السكان والزج بهم في حروب الحبشة .

3- هجرة العديد من السكان إلى الدول العربية والإفريقية المجاورة .

4- سوء الحالة الصحية والاقتصادية وارتفاع نسبة الوفيات خصوصا بين الأطفال .

ولكن بعد اكتشاف البترول تغيرت اتجاهات السكان في ليبيا ، ليـــس في مجال النمو فقط بل وفي الهجرة أيضا ، (حيث كانت الهجرة تخرج من وحدات الصحراء قليلة النمو ، إلى دول الزراعة والكثافة السكانية ســـريعة النمو فأصبحت تخرج من دول الزراعة إلى دول البترول الصحراوية التـي تتفوق الآن في معدل التزايد) [3] ، وقد أشـــارت الإحصائيـــات الدوريـــة للسكان* إلى أن عدد السكان أخذ في الزيادة ، والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان الليبيين للفترة 1970 – 2000 .

---

1 – د. محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، مصدر سابق ، ص 116.

2 – المصدر نفسه ، ص117.

3 – د. جمال حمدان ، الجماهيرية ، مصدر سابق ، ص 153.

* – تجرى الإحصائيات بواقع كل عشر سنوات .

جدول رقم (2)

تطور عدد السكان ونسبة الزيادة في ليبيا

للفترة من 1970 إلى 2000 م

العـــــدد بالآلاف

السنة	عدد السكان	نسبة الزيادة
1970	1879.1	--
1971	1935.1	% 3.0
1972	1992.9	% 3.0
1973	2025.4	% 3.0
1974	2128.8	% 4.2
1975	2228.9	% 4.2
1976	2322.8	% 4.2
1977	2420.6	% 4.2
1978	2522.6	% 4.2
1979	2628.8	% 4.2
1980	2739.6	% 4.2
1981	2855.0	% 3.9
1982	2975.2	% 4.2
1983	3100.5	% 4.2
1984	3231.1	% 4.2
1985	3322.5	% 2.8

السنة	عدد السكان	نسبة الزيادة
1986	3216.9	% 2.8
1987	3513.8	% 2.8
1988	3613.4	% 2.8
1989	3715.9	% 2.8
1990	3821.3	% 2.8
1991	3929.6	% 2.8
1992	4041.1	% 2.8
1993	4155.7	% 2.8
1994	4273.5	% 2.8
1995	4389.7	% 2.7
1996	4519.4	%3.0
1997	4647.5	% 2.8
1998	4768.8	% 2.6
1999	4902.8	%2.8
2000	5040.2	%2.8

المصـــــــــدر :

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصـــادي والاجتمـــاعي ، المؤشـــرات الاقتصادية والاجتماعيـــة (1962-1998) ، 1999 ص8،9 . السنوات (من 1970 إلى 1998).

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي 1999 ، مصدر سابق ، ص 20 . السـنوات (1999 ، 2000).

يتضح من الجدول رقم (2) النمو السريع في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ، فقد كانت نسبة الزيادة من سنة 1974 إلى 1980 بواقع 4.2 % باستثناء سنة 1981 والتي كانت بنسبة 3.9 % ، وبعد سنة 1985 انخفض معدل الزيادة إلى 2.8% واستمر بنفس نسبة الزيادة إلى سنة 1995 حيث بلغ 2.7% ، تم ارتفع سنة 1990 إلى 3.0% بينما بلغ 2.8% سنة 2000 و يعتبر معدل النمو عالياً ، ويعد من أعلى معدلات النمو في الدول النامية[1] ، ويرجع ذلك نتيجة للتحولات الكبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي خصوصاً في مجال الصحة والتغذية ومستوى المعيشة ، وما نتج عن ذلك من انخفاض نسبة الوفيات ، كما هو مبين بالجدول التالي .

جدول رقم (3)

معدلات الوفيات في ليبيا

للفترة من 1973-1995 وحسب الفئات العمرية

العدد بالآلاف

[illegible]	1973	الفئة العمرية
3.51	25.20	4-0
0.47	1.83	9-5
0.45	0.93	14-10
0.43	1.36	19-15
0.75	1.66	24-20
0.92	1.85	29-25

المصـــــدر:

-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص101.

1- د. محمد سالم كميه ، د. عبد الله محمد شاميه ، (نمو السكان)، مجلة البحوث الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص42.

يتبين من الجدول رقم (3) انخفاض معدلات الوفيات في جميع الفئات العمرية وخصوصا بين حديثي الولادة ، إذ كان معدل الوفيات 25.20 لكل ألف من السكان سنة 1973 ، وانخفضت النسبة إلى 3.51 سنة 1995 ، للفئة العمرية 0 –4 سنوات ، كما نلاحظ بأن هناك انخفاضاً واضحاً في الفئات العمرية الأخرى فانخفض معدل الوفيات في الفئة العمرية 5 – 9 من 1.83 سنة 1973 ، إلى 0.47 سنة 1995 ، وكذلك انخفض في الفئة العمرية 25 –29 من 1.85 سنة 1973 إلى 0.29 سنة1995.

والسبب في ذلك ، يعود إلى التطور الحاصل في مجال الخدمات الصحية العلاجية والوقائية ، فضلاً عن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، والتطور الذي حصل في مجال الخدمات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية ، حيث إن الانخفاض الذي شهدته معدلات وفيات الرضع خلال العقود الثلاثة الماضية ، يدل على أن التجربة الليبية في مضمار التنمية البشرية *، تعُد من التجارب الناجحة والمتميزة في البلدان النامية ، فقد انخفض المعدل من 118 بالألف سنة 1973 إلى 24.4 بالألف سنة 1995 .[1]

كما انعكست الحصيلة الأساسية لتحسين الأوضاع الصحية ، على التطور الذي شهده مؤشر طول العمر أو معدل توقع الحياة عند الولادة ، فقد كان تقدير عدد السنوات التي يعيشها الفرد الليبي بالمتوسط لا تتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات ، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 65 سنة عام 1995 .

---

1 – الهيئة الوطنية للمعلومات والوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص100–101.

* ينظر الملحق رقم (3) ، ص 168 .

إن التغيرات السكانية التي شهدتها البلاد تتلخص معالمها الرئيسية بما يلي:[1]

1- نمو سريع للسكان مع حداثة السن .

2- متوسط عال لحجم الأسرة .

3- ارتفاع كبير في معدل الخصوبة .

4- النمو الحضاري السريع.

ومن أجل إعداد المواطن القادر على المساهمة في عملية التنمية الشاملة ، ونظرا للنمو المرتفع في عدد السكان ، يتطلب الأمر التوسع في مجال الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، لمواكبة هذا النمو السكاني السريع.

ثانيا : توزيع السكان .

يتباين توزيع السكان في ليبيا من منطقة إلى أخرى ، (فنجد أن التوزيع الجغرافي للسكان يظهر فيها بمظهر التوزيع المشتت ،والمتخلخل ، الذي يوحي بضعف التركز السكاني ، وانخفاض الكثافة السكانية)[2] .

والسبب في ذلك يرجع إلى عدة عوامل وهي :

1- العوامل الطبيعية وتشمل :

-الموارد المائية .

-التربة .

-المناخ .

-التضاريس الأرضية .

---

1 - أحمد علي محمود ، (السكان والموارد بالجماهيرية) ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، 1995 ، ص 134.

2- د. صبحي قنوص و آخرون ، التحولات 1969-1999 ، مصدر سابق ، 64 .

2- العوامل البشرية وتشمل :

-طرق النقل والمواصلات .

-التنمية الزراعية والصناعية ، وتركز المشاريع الزراعية والصناعية في الشريط الساحلي ، واكتشاف النفط .

-توفر خدمات البنية التحتية ، والارتكازية ، والخدمات العامة .

3 - العوامل الاجتماعية :

وتتمثل في العلاقات الاجتماعية السائدة والتركيبة الاجتماعية .

بناء على ما تقدم ؛ فقد تباينت الكثافة السكانية في ليبيا، وتباين توزيع السكان، حيث إن (أكثر من 78% من عدد السكان يتركزون في الشريط الساحلي ، والذي تبلغ مساحته 21% من إجمالي المساحة الكلية) [1] ، وتقدر الكثافة السكانية العامة 3.0 نسمة للكيلو متر المربع [2] .

أما توزيع السكان بين الريف والحضر[*]، فقد بلغت نسبة سكان المدن 21% في الخمسينات - أي قبل اكتشاف البترول - في حين بلغت نسبة سكان الريف 37% للسنة نفسها ، و22% أنصاف بدو ، و 20% بدو أي أن مجموع المستقرين 58% والرحل 42% [3] ، ولكن بعد ذلك شهدت البلاد هجرة من الريف والواحات والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة ، والجدول التالي يوضح ذلك.

1- د. عبد الله محمد شاميه ، د. محمد سالم كعيبة ، (النمو السكاني) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 39 .

2-جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي الموحد ، الملحق رقم (8/2) ، ص 230.عن ربيع كسروان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 243 ، مايو 1999 ، ص 200 .

3- د. جمال حمدان ، الجماهيرية ، مصدر سابق ، ص 207.

*- سكان الحضر : هم نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق محددة باعتبارها مناطق حضرية في كل بلد .

جدول رقم (4)

توزيع السكان (ريف وحضر)

للسنوات 1964، 1973، 1984، 1999 .

السنوات	نسبة السكان الريف %	نسبة السكان الحضر %
1964	% 74	% 26
1973	% 37	% 63
1984	% 25	% 75
1999	% 15	% 85

المصـــــــــــدر :-

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1984 ، ص 69 . السنوات (1964 – 1973 – 1984) .
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي 1999 ، مصدر سابق ، ص5 . سنة (1999).

من الجدول رقم (4) يتبين ارتفاع نسبة سكان الريف ، وانخفاض نسبة سكان الحضر في سنة 1964 ، إذ بلغت نسبة سكان الريف 74 % ونسبة السكان في الحضر 26% ، بينما نلاحظ تناقص هذه النسبة في سنة 1973 حيث بلغت نسبة السكان الريف 40.2 % في حين ارتفعت نسبة السكان في الحضر إلى 59.8 % للسنة نفسها ، واستمرت هذه الحالة في الثمانينات والتسعينات ، حيث بلغت نسبة سكان الريف 25 % سنة 1984 في حين بلغت نسبة سكان الحضر 75% للسنة نفسها، كما بلغت نسبة سكان الريف 15% سنة 1999 ، بينما بلغت نسبة سكان الحضر 85% في ذات السنة .

السبب في ذلك يعود إلى الهجرة من الريف إلى المدن ، حيث توفرت فرص العمل وزيادة الاستثمارات في المراكز الحضرية ، وقلة الموارد المائية في بعض المناطق الريفية ، مما أثر على الإنتاج الزراعي ، وبالتالي أدى إلى هجرة السكان إلى المدن.

ثالثا : تركيب السكان .

إن مفهوم التركيب السكاني هو ما يتضمن جميع الحقـــائق المتعلقـــة بالسكان والتي يمكن قياسها وتساهم في معرفة ما يمتلكه المجتمع من مـــوارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفـــة ، وســـوف نتناول تركيب السكان في ليبيا من النواحي الآتية :

1-التركيب العمري:

تُعّد ليبيا من حيث التركيب العمري للسكان من المجتمعات الفتيـــة ، بسبب ارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة ، حيث نلاحظ أن هناك ارتفاعـــا واضحا في نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، وقد ارتفعت هذه النسبة من 44% من مجموع السكان لسنة 1964م إلـــى 50.8% مـــن المجموع الكلي للسكان سنة 1984م ، وهذا المؤشر يؤكـــد ارتفـــاع معـــدل المواليد وانخفاض نسبة الوفيات بينهم[1] ، والجدول التالي يبين توزيع السكان الليبيين حسب فئات العمر.

جدول رقم (5)

توزيع السكان الليبيين حسب فئات العمر" الذكور والإناث "

للسنوات 1973 -1984 -1995

فئات العمر	1973	1984	1995
4-0	425880	571454	546914
9-5	366407	556732	582250
14-10	263332	482753	585099
19-15	169317	370355	582477
24-20	135874	277458	507527

1 – د. الهادي ابولقمه ، د. سعد خليل القزيري ، الجماهيرية ، مصدر سابق ، ص 367.

390383	183029	121502	29-25
286222	138997	98248	34-30
196555	117350	101815	39-35
132721	105211	83306	44-40
127193	92808	73525	49-45
104458	84561	53014	54-50
98278	73995	38198	59-55
78235	59843	35223	64-60
69222	37192	27064	69-65
44837	32409	24498	74-70
57373	46912	35095	75-فما فوق

المصـــــــــــدر :-

- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحـــة الإحصـــاء والتعـــداد ، النتـــائج النهائيـــة للتعـــداد العـــام للسكان 1973 ، ص27 . سنة (1973) .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعـــداد ، النتـــائج النهائيـــة للتعـــداد العام للسكان لعام 1984 ، ص67 . سنة (1984) .
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعـــداد العـــام للســـكان لعـــام 1995 ، ص 42. سنة (1995) .

يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك زيادة في الفئـــة العمريـــة 0-4 حيث كان عددهم 425880 نسمة سنة 1973 ، وبلغ 571454 نسمة ســـنة 1984 ، بينما بلـــغ 546914 نسمة سنة 1995 واستمرت هذه الزيـــادة خاصة في الفئات العمرية 5-39 ، حيث ارتفعت في الفئة العمرية 5-9 من 366407 نسمة سنة 1973 ، إلى 556732 نسمة سنة 1984 ، بينما بلغت 582250 نسمة سنة 1995.

كما ارتفعت في الفئة العمرية 15- 19 من 169317 نسمة إلى 370355 نسمة سنة 1984 ، وبلغت 582477 نسمة سنة 1995 ، واستمرت في الزيادة في الفئة العمرية 25 – 29 من 121502 نسمة سنة 1973 ، إلى 183029 نسمة سنة 1984 ، وقد بلغت 390383 نسمة سنة 1995 .

كما نلاحظ ارتفاع عدد السكان في الفئة العمرية 35 – 39 سنة 1973 ، من 101815 نسمة إلى 117350 نسمة سنة 1984 ، ثم بلغ 196555 نسمة سنة 1995 . كما يتبين من الجدول انخفاض عدد السكان في الفئات العمرية 40 – 74 نسمة ولجميع السنوات 1973 ،1984 ، 1995 .

وأخيراً فإن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن المجتمع الليبي يتميز بظاهرة الفتوة السكانية ، فنجد أن (الجماهيرية تأتي في المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث ارتفاع معدل نمو الشباب حيث وصل إلى 4.9 % سنويا).[1]

2- التركيب النوعي :

المقصود بالتركيب النوعي للسكان ، هو نسبة الذكور إلى الإناث ، و هذا ما يطلق عليه " نسبة النوع " ، حيث إن جميع التعدادات السكانية في ليبيا تشير إلى ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث ، والجدول التالي يوضح ذلك .

1-Business Middle east , May 1-15-1993 (The Economist intelligence) , Vol . 4 ,1993 .

جدول رقم (6)
نسبة توزيع السكان في ليبيا حسب الجنس
للفترة 1973 -1984-1995

السنوات	النسبة المئوية للذكور	النسبة المئوية للإناث
1973	51.6	48.4
1984	51.2	48.8
1995	50.8	49.2

المصـــــــدر:

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1984 ، ص 68 . السنوات (1973 – 1984) .
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 49 . سنة (1995) .

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن نسبة الذكور حسب نتائج تعداد 1984 يشكلون 51.6 % من إجمالي السكان ، وانخفضت هذه النسبة في تعداد 1995 إلى 50.8 % ، أما من حيث حجم الأسرة فيعتبر حجمها كبير ، إذ بلغ المتوسط حجم الأسرة الليبية 6.9 فردا للأسرة الواحدة .[1]

يلاحظ كذلك إن نسبة الإناث والذكور متقاربة جدا ، مما يعني أنه لا يوجد خلل في توزيع السكان حسب الجنس .

3- التركيب الاقتصادي :

ويقصد به توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ، لمعرفة حجم القوى العاملة ، ولهذا يعُد التركيب الاقتصادي للسكان حجر الزاوية في وضع الخطط المستقبلية ، سواء فيما يتعلق بمشروعات التنمية الاقتصادية ، أو في مجال الخدمات العامة .

1- د. صبحي قنوص و آخرون ، التحولات (1969 -1999) ، مصدر سابق ، ص 72 .

وتتراوح أعمار السكان النشطين اقتصادياً ما بين 15 –64 سنة ، وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات ، وهذا يشمل القادرين على العمل ، والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة ، ويطلق عليهم اسم القوى العاملة.

وقد بلغت نسبة السكان النشطين اقتصادياً في ليبيا 54% من مجموع السكان سنة 1954 م ثم انخفضت إلى 50% سنة 1964 ، ثم إلى 45% سنة 1973 ، وبعد ذلك بدأت ترتفع بشكل تدريجي حيث بلغت 46.5 % سنة 1984م[1] ، ثم ارتفعت بشكل واضح في سنة 1998 ، فبلغت 55.9%.[2]

1- المصدر نفسه ، ص 370.

2 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1998 ص13.

المبحث الثالث : مصادر المعرفة ومدى انتشارها.

تُعد وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة ، أحد مصادر المعرفة التي لـــها دور هام وفعال في عملية التنمية الشاملة ، وقد تطـــورت وســـائل الإعـــلام البصرية والسمعية نتيجة للتقدم العلمي الذي شمل جميع جوانب الحياة ، حيث شهدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطورا ملحوظا خـــلال العقـــود القليلـــة الماضية ، تمثل هذا التطور في استخدام الحاسب الآلـــي والبـــث المباشـــر والاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية والشـــبكات الإلكترونيـــة وفـــي مقدمتها شبكات المعلومات الدولية "الإنترنت". وقد أثارت هذه الثورة العلميـــة والتكنولوجية في الاتصالات والإعلام تساؤلات كثيرة من قبل العديـــد مـــن الباحثين والمهتمين بالسياسة والاقتصاد والجغرافية والقانون والإعلام تتعلـــق بمفهوم سيادة الدولة الذي بدأ يأخذ أبعادا جديدة نتيجة للتأثيرات الناجمة عـــن تلك الثورة والتي تقوم علي الفضاء الإلكتروني، في حين أن ســـيادة الدولـــة ارتبط تاريخيا بالحدود الجغرافية.[1]

ويتضح مما تقدم بأن وسائل الإعلام و الاتصال المعـــاصرة تختلـــف اختلافاً كبيراً عن الوسائل التقليدية " الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية " وذلك لكونها تتميز بخصائص تجعل من العسير علـــي الدولـــة أن تقنـــن أو تتحكم في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود ، ولذلك فهي تعطي خيـــارات أوسع للمواطنين من حيث الاختيار بين البرامج ، فقد خضعت كـــل وســـائل الإعلام والاتصال السابقة لسيطرة الدول وإن كانت بدرجات متفاوتة ، فـــي

1- د. بسيوني ابراهيم حمادة ، حرية الأعلام الإلكتروني الدولي وسيادة الدولة مع إشارة خاصة إلى الوضـــع في الدول النامية ، كراسات التنمية ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2001 ، ص6 .

حين يصعب على الدول حاليا أن تتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة بنفس الأسلوب .

وقد تباينت أراء الباحثين حول موضوع الانتشار السريع لوسائل الإعلام ، حيث يري البعض بأنها نوعاً جديداً من أنواع الاستعمار ، الذي يهدد التكامل الاجتماعي ويؤجج التوترات الاجتماعية ، وبالتالي يشكل اختراق للهوية الثقافية للأفراد والأمم[1] ، يري آخرون هذه الثورة العلمية قد أدت إلى تقريب المسافات ، واختصار الجهد والزمن ، وكسر الحواجز التي تحول دون وصول المعلومات في الوقت المناسب ، ويرتبط تأثير هذه العملية علي هوية الأفراد والأمم ، بمقدار إيمان هؤلاء بقضاياهم واستعدادهم للدفاع عنها ، وإن هذه الثورة العلمية لا تهدد التكامل الاجتماعي والثقافي ، إلا إذا كانت قواعدها وركائزها هشة ، (وأن الشعب الذي لديه شعور مأمون وواثق بنفسه من النواحي الثقافية والقومية والسياسية والاقتصادية ، يكون نفوره أو عدم ارتياحه أقل بشأن الاتصالات مع الشعوب الأجنبية).[2]

ونتيجة للتطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها العالم في مجال الإعلام والاتصال ، والحجم الهائل من المعلومات التي تجوب عالمنا اليوم ، فقد أولت ليبيا اهتماماً كبيراً بها وبأشكالها المختلفة كونها عنصر أساسي من عناصر المعرفة ، والتي تساهم بدور كبير في حشد الإمكانات والطاقات لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق النهضة الثقافية والفكرية والعلمية ، المعبرة عن الطموحات المستندة علي القيم الروحية والحضارية الأصيلة والتي تحافظ علي العادات والأعراف التي تنسجم وتواكب متطلبات العصر والدين الإسلامي .

---

1 – نفس المصدر السابق ، ص 5 .

2– د. أفيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، عمان ، مركز الكتب الأردني ، 1988، ص 68 .

و يتناول في هذا المبحث تسليط الضوء على الوسائل الإعلامية والثقافية المختلفة في ليبيا ودورها في عملية التنمية الشاملة ، وذلك من خلال مساهمتها في نشر الثقافة والوعي لذي المواطنين ، وتعتبر أهم وسائل الإعلام والثقافة في ليبيا هي:

اولاً : الصحافة

صدرت أول صحيفة في ليبيا سنة 1866 ، باسم " طرابلس غرب " وكان بها صفحة بالعربية وأخرى بالتركية ، وتصدر بشكل أسبوعي كل خميس[1] ، تم صدرت صحيفة الترقي سنة 1897 ، وصحيفة العصر الجديد سنة 1908 ، وقد ازدهرت الصحافة في ليبيا ما بين سنة 1908 –1911 ، فرغم قصر الفترة الزمنية إلا أنه كانت تصدر ثمان صحف أسبوعيا ، وبعد هذه الفترة ونتيجة للاستعمار الإيطالي الذي حارب الثقافة العربية وحرية الفكر فضيق الخناق حول الصحافة مما أدي إلى تعثرها إن لم يكن القضاء عليها .

وبما أن الصحافة أصبحت في العصر الحديث علما وفنا ومقياسا للتطور الفكري ، وسجل للأحداث والوقائع ، ولأهمية دورها المؤثر في عملية التنمية لأنها تهدف إلى تثقيف الإنسان وتعبئة قواه ، للمشاركة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] ، فقد أولت ليبيا خلال العقود الثلاث الماضية اهتماما كبيرا بها ، وأصبحت تصدر العديد من الصحف اليومية والأسبوعية عن الهيئة العامة للصحافة مثل الفجر الجديد والتي بدأت بالصدور سنة 1972 ، والطالب والتي بدأ صدورها منذ سنة 1973 ، والميزان والتي صدر أول أعدادها سنة 1975 ، والمنتجون التي صدرت سنة 1977 ، والموظف والمعلم كان صدورهما سنة 1979 ، والزحف

1- د. علي مصطفي المصراتي ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، الطبعة الثانية ، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2000 ، ص 87 .

2- شاكر أبراهيم ، الإعلام ودوره في التنمية ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980 ، ص88 .

الأخضر والجماهيرية والرياضة كـــان أول صـــدور لـــهن ســـنة 1980 ، والشمس ، إضافة إلى الصحف الدورية المحلية التي تصـــدر عـــن قطـــاع الإعلام والثقافة بالمناطق المختلفة للجماهيرية مثل الشط بطرابلس والجماهير بمصراته وأخبار بنغازي والشلال بدرنه ، وقد وصل عدد هـــذه الصحـــف المحلية – التي تصدر بالمناطق – إلى عشرين صحيفة . إضافة إلى عـــدد من المجلات والدوريات العلمية والمتخصصة مثل مجلة الثقافة العربية والتي تصدر بشكل شهري منذ سنة 1973 ، ومجلة الشورى التي بدا صدورها منذ سنة 1973 ، ومجلة المشعل ومجلة البحوث التاريخية التـــي كـــان أول صدور لهما سنة 1979 ، البحوث الإعلامية ، والعلوم الإنسانية ، والبحوث الصناعية ، والطاقة ، والثقافة العربية ، وتراث الشعب وغيرها .

ثانياً : الإذاعة المسموعة والمرئية :

لقد شهد العمل الإذاعي المسموع تطورا كبيرا سواء من حيث زيادة محطات الإرسال ، أو من حيث اتساع نطاق البـــث علي جميع أنحـــاء الجماهيرية ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (7)

التطور العددي لمحطات الإرسال المسموعة في ليبيا

السنة	عدد محطات الإرسال	نسبة الزيادة %
1969	2	–
1975-1973	9	%350
1980-1976	17	%750
1985-1981	26	%900

المصـــــــــدر:

– د.صبحي قنوص وآخرون التحولات (1969-1999) ، مصدر سابق ، ص 646 .

يتضح من الجدول السابق ، التطور الملموس في زيادة عدد محطات الإرسال التي ازداد عددها من 2 محطة سنة 1969 إلى 26 محطة سنة 1985 .

وقد شهدت السنوات الأخيرة إنشاء العديد من الإذاعات المحلية المسموعة بمختلف مناطق الجماهيرية في كل من طرابلس وبنغازي وسوت وسبها ومصراتة والزاوية والبيضاء والجفرة ، وذلك لنشر الثقافة وإتاحة الفرصة أمام الموهوبين والمبدعين بكافة مناطق الجماهيرية للمشاركة وإبراز المواهب .

أما فيما يخص الإذاعة المرئية سنة فقد تم افتتاحها سنة 1968 ، وبإمكانيات محدودة جدا ، وكان إرسالها محصورا حول مدينتي طرابلس وبنغازي ، وكان الإرسال لساعات قليلة من البث ، ولكن شهدا بعد ذلك تطوراً كبيراً حيث بلغ عدد محطات الإرسال 20 محطة ، إرسال وتقوية سنة 1985 ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (8)

التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية المرئية في ليبيا

السنة	عدد محطات التقوية	نسبة الزيادة %
1969	2	-
1975-1973	9	% 350
1980-1976	17	% 750
1985-1981	20	% 900

المصـــــــــدر:

- نفس المصدر السابق ، ص 467 .

ثالثاً: المراكز الثقافية والمكتبات العامة:

بلغ عدد لمراكز الثقافية سنة 1975 ، (23) مركزاً ثقافيـــاً ومكتبـــة عامة ، ونتيجة للأهمية المعطاة لهذا القطاع فقد ازدادت عدد المراكز الثقافية إلى 89 مركزا ثقافيا سنة 1985[1] ، أي بزيادة قدرها 66 مركـــزاً ثقافيـــاً وبنسبة بلغت 287 %.

وهناك العديد من مؤسسات النشر ودور ، الكتب التي تلعب دوراً هاماً في نشر المعرفة ، منها علي سبيل المثـــال دار الكتـــب الوطنيـــة ، والتـــي تستوعب أكثر من 500.000 كتاب ، وأعـــداد كبيـــــرة مـــن الخرائـــط والمواد العلمية الغير مطبوعة ، والـــدار الجماهيريـــــة للنشـــر والتوزيـــع والإعلان ، إضافة إلى المكتبـــات الموجـــودة بكـــل الجامعـــات والكليـــات والمؤسسات التعليمية والعلمية .

---

1 - نفس المصدر السابق ، ص 648 .

رابعا : شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " :

أنشئت شركة ليبيا للاتصالات والتقنية سنة 1997[1] ، وذلك لتنفيذ عددا من المشروعات في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمات الإنترنت وخدمات الوصلات عبر الأقمار الصناعية ، ونظرا لما لهذه الشبكة من أهمية بالغة في نقل المعلومات وسرعة انتشارها فقد شهدت اهتماما متزيدا في السنوات الأخيرة من حيث التوسع في انتشارها ، أو من حيث إقبال المترددين عليها.

يلاحظ مما سبق أن هناك تطورا كبيرا في انتشار قنوات المعرفة في ليبيا ، من حيث زيادة عدد الصحف والدوريات العلمية المتخصصة ، والصحف المحلية بالمناطق المختلفة ، وتطورا في محطات الإرسال والتقوية بالإذاعتين المرئية والمسموعة والإذاعات المحلية ، وفي المراكز الثقافية والمكتبات العامة ودور النشر ، وانتشار استخدام شبكة المعلومات الدولية .

1- WWW. LTTnet . com.

الفصل الرابع

واقـــع التعليـــم ودوره في التنميـــة

المبحث الأول: التركيب التعليمي للسكان .

أولا : التطور التاريخي للتعليم .

ثانيا:العوامل التي أدت إلى الاهتمام بتطوير التعليم بعد قيام الثورة.

ثالثا : أهم المشاكل التي واجهت التعليم .

المبحث الثاني : هيكلية التعليم .

أولا : مرحلة رياض الأطفال .

ثانيا : مرحلة التعليم والتدريب الأساسي .

ثالثا : مرحلة التعليم والتدريب المتوسط .

رابعا : مرحلة التعليم الجامعي .

خامسا : تعليـــم المـــرأة .

المبحث الثالث : دور التعليم في التنمية .

أولا : دور التعليم في إعداد قوى العمل الوطنية .

ثانيا : مساهمة المرأة في القوى العاملة .

تُعد الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضروريات النمو ، والتطور للإنسان في جميع المجتمعات البشرية ، وفي أي مكان وزمان ، وفي ضوء تطور الحضارات البشرية وتعقيداتها ، أصبح من حق الإنسان أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم، وقد تطلب ذلك الالتحاق بمؤسسات متخصصة لتعليم المعارف والخبرات والمهارات وأساليب التفكير والعمل ، وغير ذلك مما يتطلبه تعامل الإنسان مع عالم المادة وظروف الطبيعة .

ومع ظهور المؤسسات التعليمية في المجتمعات قديماً وحديثاً ، ارتبط نوع التعليم بنوع العمل ؛ لأنه الأداة الأساسية في إعداد الإنسان للعمل وكونه العنصر الفاعل في تحوير وتطويع ما يوجد في البيئة لخدمته ، ويتمكن من ذلك بقدر ما تعلم من معارف ، وما اكتسب من مهارات ، حيث (تعقد الآمال والطموحات على المؤسسات والمراكز التعليمية لمساهمتها في توفير القوى العاملة الماهرة ، لأشغال فرص العمل المتاحة بأكثر إنتاجية وملائمة لحاجات التنمية).[1]

وإذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية ، فأنه واجب على الفرد من الناحية الإنمائية ، ولهذا فإن قيمة التعليم تستمد منطقها من كونها وسيلة لتحقيق غايات إنسانية أخرى [2] ، ولهذا فالتعليم يعد حجر الزاوية في التشكيل المعرفي لأي مجتمع من المجتمعات ، فهو منظومة من منظومات المجتمع وآلياته ، التي تختص بأعداد الناشئة وتوظيفها لتحقيق أهداف التنمية ، فهو المصدر الرئيسي لقوة العمل .

وتأسيساً على ذلك يصبح التطوير المستمر لنظام التعليم ، عملية تستهدف الإنسان في ذاته وبذاته ، ويستهدف ذلك التكوين التفاعل الإيجابي الخلاق مع ما يحدث في العالم من تغيرات سريعة ، وتحديات وفرص وإمكانات علمية

1- سليمان خليل الفارسي ، (السياسات الإدارية العامة لتنمية الموارد البشرية) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد السابع ، 1996 ، ص19 .

2- د. حامد عمار ، التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص 144 .

وتكنولوجية، كما يحقق قدر الإمكان التناسق والتوازن بيـــن مخرجـات التعليـم ومتطلبات التنمية ، وحاجة السوق من عمالة .

وفي هذا الفصل سوف يتم تسليط الضوء على واقع التعليم ، ودوره فـــي التنمية ، مع استعراض التركيب التعليمي للسكان في المبحث الأول ، بينما يشـتمل المبحث الثاني على هيكلية التعليم ، في حين يتناول المبحث الثالث دور التعليم فـي التنمية .

المبحث الأول : التركيـــب التعليمـــي للسكـــان .

أولاً: التطور التاريخي للتعليم.

إن التعليم الحديث لم يدخل ليبيا إلا في النصف الثاني من القـــرن التاسـع عشر ، على يد بعض الإرساليات المسيحية الإيطالية وبعض الجاليات الأجنبيـــة[1] أما بالنسبة للدولة العثمانية التي حكمت ليبيا أربعة قرون ، لم تساهم فـــي تطويـــر التعليم ، حيث كانت الوسيلة الوحيدة للتعليم هي المدارس القرآنيـــة " الكتـــاتيب " والتي تختص بتحفيظ القرآن الكريم ، ولأن حفظه يستغرق وقتا طويلاً ، فنادراً مـا يتخرج هؤلاء التلاميذ من الكتاتيب ، إلا إذا كانت أسرهم ميسورة الحال ، وذلـــك بسبب تدني المستوى المعيشي لعموم السكان في تلك الفترة ، لهذا فقد تركزت هذه المدارس الدينية في المدن كطرابلس وبنغازي والزاوية و مصراته و زليتن ، و قد حاول الأتراك خلال سنوات حكمهم الأخيرة تطوير التعليم حيـــث قاموا بتأسيس مدرسة العرفان والتي تعادل بمستواها مستوى مدرسة ابتدائية ، كما قاموا بإنشـــاء مدرسة الفنون والصنائع في طرابلس.[2]

وقد ظل التعليم الأهلي الديني واللغوي " غير الرسمي " ، هو الســـائد فـــي البلاد بالنسبة للصغار والكبار طيلة العهد التركي ، والدليل على محدودية فـــرص التعليم النظامي الحديث في العهد التركي ، ما جاء في تقرير منـــدوب الحكومـــة الإيطالية في عصبة الأمم المتحدة ، الذي قدمه إلى المجلس الخاص الـــذي كـــان يتولى دراسة المشكلة الليبية في عصبة الأمم في ذلك الوقت ، والذي نشر في أحد تقارير الأمم المتحدة سنة 1950 ، إن عدد التلاميذ من الذكور والإنـــاث العـــرب والأتراك واليهود في المدارس النظامية التركية النظرية والمهنية والعسكرية بلـــغ في العام الدراسي (1910-1911 م) 1500تلميذ وتلميذة في منطقة طرابلس.[3]

1- د. عمر محمد التومي الشيباني ، التعليم وقضايا المجتمـــع المعـــاصر ، الطبعـــة الأولـــى ، بنغـــازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1990، ص 176.

2- سالم علي الحجاجي ، ليبيـــا الجديـــدة ، طرابلـــس ، منشـــورات مجمـــع الفـــاتح للجامعـــات ، 1989، ص 142.

3 - د. عمر الشيباني ،التعليم وقضايا المجتمع المعاصر ، مصدر سابق ، ص 177.

ثم جاء بعد ذلك الاستعمار الإيطالي في أواخر سنة1911 ليبدأ عمليات احتلاله لليبيا والذي لم تستطع السيطرة على البلاد إلا في سنة 1932 ، وذلك بسبب مواجهة الشعب الليبي الشديدة للاستعمار الإيطالي .

حاولت إيطاليا أثناء حكمها أن تقيم نظاماً تعليمياً حديثاً ، بالنسبة لأبناء الجالية الإيطالية ولبعض أبناء أهل البلاد من العرب والمسلمين ، وأبناء الجاليات المسيحية غير الإيطالية وأبناء الأقلية اليهودية ، وكان نصيب الليبيين من هذا التعليم محدودا جدا واقتصر على بعض الأطفال حديثي العهد الذين كانوا في سن التعليم ، (حيث كان السكان يعارضون إرسال أبنائهم إلى المدارس الإيطالية خشية أن يفقدوا علوم الدين والتقاليد الإسلامية ، كما أنهم لم ينسوا أبداً أن الإيطاليين اغتصبوا أرضهم وقتلوا أهلهم) [1] ، أما الكبار فقد ظلوا محرومين من التعليم الحديث ، طيلة العهد الإيطالي ، حيث لم تكن أمامهم أي فرصة من فرص التعليم سوى التعليم الديني أو اللغوي والتي كانت توفرها مؤسسات التعليم الديني التقليدية من مساجد ومعاهد دينية وزوايا تعليمية على أساس غير نظامي .

وقد سار التعليم الديني واللغوي في فترة الاستعمار الإيطالي الاتجاهات والخصائص والطرق والأساليب نفسها التي سار عليها في فترة الدولة العثمانية وفي الفترات السابقة لها حيث ظل تعليم الأهالي يقوم على الجهود الذاتية للأفراد الذين يواصلونه وعلى المساعدات التي تقدمها مؤسساته إلى السائرين فيه من ريعها ومما يقدم إليها من تبرعات خيرية . وقد بلغ عدد التلاميذ العرب في المدارس الإيطالية 9676 تلميذاً وتلميذة مسجلين في 92 مدرسة في العام الدراسي 1939 –1940 ، وكانت الغالبية من هذا العدد مسجلة في المرحلة الابتدائية لأنها كانت المرحلة التعليمية الوحيدة المتوفرة لأبناء العرب [2].

وفي سنة 1943 بدأت مرحلة أخرى وهي الاستعمار البريطاني والفرنسي بعد هزيمة دول المحور وانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد بدأت فئات المجتمع تدرك أهمية التعليم وأثره في عملية التنمية وتطوير المجتمع ورفع مستوى المعيشة

---

1 – سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، مصدر سابق ، ص 143 .

2 – المصدر نفسه ، ص 178 ، 179.

للإنسان ؛ لأنه يسهل إمكانية دخوله للوظائف الحكومية ، وقد أجبرت هذه الرغبة الشعبية الجامحة للتعليم الإدارة البريطانية والفرنسية على تحقيق تقدم ملموس في مجال التعليم من خلال توسيع فُرَصه أمام الراغبين ، وتمتد رأسياً لتتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي والنظري والمهني ، فقد أعاد البريطانيون فتح المدارس التي ظلت مغلقة خلال الحرب لمدة أربع سنوات وأتاحوا لليبيين فرصة التعليم ، ليس علي طريقة الإيطاليين ولكن بطريقة أكثر قبولاً، لقد دعمت بريطانيا المدارس من خلال تهيئة المدرسين وجلبهم من بعض البلاد العربية وقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في العام الدراسي 1943-1944 حوالي 7000 تلميذ في المدارس الابتدائية [1] ، وكانت المناهج منذ سنة 1943 إلى سنة 1951 غير مستقرة وكان هناك تغيير مستمر في الطرق المتبعة والمواد الدراسية.

كان التعليم الابتدائي في منطقة طرابلس يشتمل على خمس سنوات ، وفي سنة 1948 أصبحت مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات ، وكانت مدة الدراسة خمس سنوات في المدارس الثانوية للحصول علي الشهادة الثانوية ، حتى يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة ، وكان معظم الذين يتخرجون من المدارس الثانوية يوفدون إلى الجامعات المصرية في ذلك الوقت .

وإن أول مدرستين ثانويتين أسستا في منطقة طرابلس كانتا في سنة 1947 ، إحداهما في طرابلس والثانية في الزاوية ، وفي سنة 1949 أفتتح معهداً لإعداد المعلمين في طرابلس وذلك لأعداد وتخريج مدرسين للتعليم في المدارس الابتدائية ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات .

وفي سنة 1950 أفتتحت أول كلية للمعلمين في طرابلس ، وثلاث كليات مهنية ، أما في منطقة بنغازي فقد اتبع الاحتلال البريطاني نظام التعليم المصري وكانت المدارس تدرس سنتين تحضيري ، وأربع سنوات ابتدائي ، وخمس سنوات في التعليم الثانوي ، وفي المنطقة الشرقية من البلاد أفتتحت أول مدرستين

---

1 - المصدر نفسه ، ص 144.

للتعليم الثانوي كانتا في مدينتي بنغازي ودرنه في سنتي 1947-1948 ، و أنشئ معهد لتدريب المعلمين سنة 1947 في نفس المنطقة .[1]

وعندما حصلت ليبيا على استقلالها في سنة 1951 ، نص الدستور فيما يتعلق بالتعليم على إلزامية المرحلة الأولى منه (الابتدائي) ، وأن يكون مجانياً في هذه المرحلة ، وأن التعليم حق لكل مواطن ومواطنة ، ولا يجوز حرمانهم منه إلا بقانون .[2]

ولأول مرة في تاريخ ليبيا بدأ الاهتمام الفعلي ، ووقع اتفاق بين حكومتي ليبيا ومصر ينص على انتهاج ليبيا نظام التعليم المصري ، وخاصة فيما يتعلق بالأنظمة الدراسية والمناهج ، وتعهدت بموجبه مصر بتقديم يد العون لتطوير التعليم في ليبيا ، وذلك من خلال إرسال المدرسين والكتب المنهجية .

أما التعليم الجامعي فقد صدر سنة 1951 قانون بتأسيس جامعة في ليبيا تعرف باسم (الجامعة الليبية) ، وقد بدأت بأول كلية وهي كلية الآداب والتربية في سنة 1955 ، وكان عدد الطلاب المسجلين بها في بداية افتتاحها (31) طالباً.

كما أنشئت في بنغازي أيضا كلية التجارة والاقتصاد في سنة 1958 ، وكان عدد الطلبة المسجلين بها 77 طالباً ، ثم أنشئت كلية العلوم في طرابلس والتحق بها 53 طالباً ، وفي سنة 1962 أضيفت كلية الهندسة الفنية في طرابلس إلى الجامعة الليبية والتحق بها 50 طالباً [3] ، ثم فتحت كلية الحقوق في بنغازي سنة 1963 والتحق بها 71 طالباً ، كما فتحت كلية المعلمين العليا في طرابلس سنة 1965 وسجل بها 79 طالباً منهم 18 طالبة .

كما تم إنشاء الجامعة الإسلامية سنة 1961 ، حيث حدد مرسوم لتوحيد المعاهد الإسلامية والمدارس القرآنية في جامعة واحدة إسلامية كبيرة ، والهدف من إنشائها ، هو تنشيط الحركة الإسلامية ، وتقوية العلاقات العلمية والثقافية ، مع

---

1 - المصدر نفسه ، ص145.

2 -احمد محمد القماطي ، تطور تعليم البنت في الجماهيرية ، الطبعة الأولي ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 ، ص 45 . .

3 - سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، مصدر سابق ، ص147.

المعاهد الإسلامية والجامعات الأخرى ، و قد بلغ عدد طلابها 2017 طالباً سنة 1969 .[1]

وفي سنة 1969 أي بعد ثورة الفاتح ، بدأ عهد جديد في تاريخ ليبيا ، والتي بدأت بإجراء التحولات الجذرية في كافة جوانب الحياة فوق الأرض الليبية ، وفي مقدمة هذه الجوانب التعليم الذي شهد تطوراً كبيراً ملموساً ، حيث أخذ اتجاهات أفقية ورأسية لم تشهدها العهود السابقة .

ومن مظاهر هذا التطور ، التوسع الكبير الذي حدث في الفرص التعليمية النظامية علي اختلاف أنواعها ومراحلها وزيادة الاهتمام بتعليم الكبار، وقد بلغت نسبة الطلبة إلى إجمالي عدد السكان 29.6 % سنة 1996 .[2]

ثانيا: العوامل التي أدت إلى الاهتمام بتطوير التعليم بعد الثورة.

هناك عوامل عديدة أدت إلى زيادة الاهتمام بتطوير التعليم بشكل عام في ليبيا ، وأهم هذه العوامل هي :

1- فلسفة وتوجهات الثورة السياسية من أجل أحداث التغيير الجذري في المجتمع الليبي من خلال الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، لتنفيذ خطط التنمية والتي كان فيها انحياز كامل لهذا القطاع بغية تنمية الموارد البشرية لحاجة البلاد للقوى العاملة المؤهلة علمياً والمدربة تدريباً جيداً ، حيث ركزت خطط التنمية الليبية على تنمية القوى العاملة.[3]

2- التوجه نحو سياسة التصنيع والتوسع في مجال التنمية الصناعية ، الآمر الذي أدى إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة الفنية والمدربة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه الأيدي الفنية عن طريق التدريب السابق لدخول العمل.

وبما أن الإعداد المهني النظامي السابق لدخول العمل ، أو المهنة قد يأخذ سنوات طويلة فقد دعت الحاجة إلى تدعيم جهود مؤسسات التعليم المهني النظامية

---

1 -المصدر نفسه ، ص 150.

2 -الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتيب الإحصائي 1998 ، مصدر سابق ، ص ح .

3- د. عمر الشيباني ، التعليم وقضايا المجتمع المعاصر ، مصدر سابق ، ص 182.

بجهود موازية لها في مؤسسات ومراكز مهنية غير نظامية للتدريب المهني السريع قبل الدخول إلى المهنة ، وأثناء مزاولتها وذلك للتغلب على النقص الحاد في قوة العمل الوطنية الماهرة والمدربة .

3 – الرغبة الجادة والملحة في نقل المجتمع الليبي من حالة التخلف الذي فرضه الاستعمار ، والحكم الأجنبي على البلاد لسنوات طويلة ، إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم ، ومحاولة سد الفجوة أو الهوة الإنمائية ما بين ليبيا والدول المتقدمة ، ولمواكبة التطور الحاصل في العالم .

لذا اتجهت ليبيا لمواجهة تحديات العصر الحديث ، وما يجري فيه من تغير حضاري واجتماعي سريع ، ومن تبدل في صور الحياة ، والتخصصات المهنية ومن انفجار في المعلومات وتعاظماً في كم المعرفة وكيفها ، ومن ثورة في وسائل الإنتاج ونقل وتوطين التقنية الحديثة والصنع الذاتي لها ، من أجل استثمار الإمكانات المتاحة والكامنة في البلاد ، وتنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل والسياحة ، وهذه هي طموحات الثورة التي أولت اهتماماً بالتوسع في مجال التعليم وتنويعه بإحداث التغييرات الجذرية في بنيته وفلسفته وأهدافه ومناهجه وأساليبه ، كما فرض ذلك الاهتمام بتعليم الكبار على أساس وظيفي وحضاري ، داخل وخارج التعليم النظامي ، حتى يتمكن الكبار من مسايرة عصرهم والتغيرات السريعة التي تحدث في وسائل العمل والإنتاج .

ثالثاً: أهم المشاكل التي واجهت التعليم.

1- النظام السياسي والاقتصادي.

إن ليبيا – كبقية البلدان النامية – التي عانت من تخلف أنظمتها التعليمية طيلة فترة الاستعمار ، (حيث تشير الإحصائيات أن نسبة التعليم ومعرفة القراءة والكتابة لم يتجاوز 1 % بين الليبيين وفقا لأرقام سنة 1940)[1] ، وذلك بسبب الهيمنة والسيطرة الاستعمارية الأجنبية ، وسياستها الداعية إلى عدم نشر التعليم بغية أحكام السيطرة على البلاد ، فقد اتبعت إيطاليا سياسات (منها التعليم الذي

1- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 120 .

أعيدت صياغته ليتفق مع فلسفة الحزب الفاشستي)[1] ، وقد أفرزت السيطرة الاستعمارية الإيطالية على ليبيا ظروفاً اقتصادية قاسية ، انعكست أثارها على المستوى المعيشي للسكان ، وهذا ما أثر بالتالي على ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع بشكل عام ، فضلاً عن قلة المؤسسات التعليمية في تلك الفترة ، وذلك انطلاقاً من توجهات إيطاليا الاستعمارية ، والتي تميزت بخصوصية الاستعمار الاستيطاني ، الذي يهدف إلى إلغاء الهوية القومية للشعب الليبي ، وقد تجسد ذلك من خلال مشاريع الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا ، وما يهدف له من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تساهم في أحكام السيطرة على ليبيا ، من خلال بقاء المجتمع في حالة تخلف دائم.[2]

2- مشكلة الأمية :

لقد تفشت الأمية لعدم توفر البنية التعليمية خلال فترة الاستعمار ، وقد انعكس ذلك على العنصر البشري ، وعدم قدرته على دخول سوق العمل *، حيث تعتبر الأمية أحد مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، وقد كانت نسبتها كبيرة خاصة بين النساء ، بسبب العادات والتقاليد التي تقلل من شأن المرأة في المجتمع.

لقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بمحو الأمية باعتبارها مشكلة الغالبية من أبناء الشعب الليبي ، فوضعت مخططات لها وحددت أهدافها ورصدت المخصصات المالية لتنفيذها ، فمنها مشروع المخطط العشري لمحو الأمية للذكور (1972 - 1973) إلى (1981 - 1982) ، ومشروع المخطط طويل المدى لمحو الأمية للإناث (1972-1973) إلى (1991 -1992) ، ومشروع

1- د. احمد محمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية ، مصدر سابق ، ص107 .

2- محمد أحميد ، "العلاقات المكانية للاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا للفترة 1911-1970 "،(رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم الجغرافيا كلية الآداب والعلوم زليتن ، جامعة التحدي ، 1999) ، ص 153 .

* سوق العمل : تنظيم معين يكون فيه العارضين بخدمات عنصر العمل العضلية والذهنية (العمال) والطالبين لهذه الخدمات (المنشآت) على اتصال وثيق ببعضهم البعض ، من أجل تحديد كمية ونوعية عنصر العمل الذي سيتم توظيفه عند مستوي معين من الأجر خلال فترة زمنية معينة .

المخطط الثلاثي (1973 - 1974 - 1975 - 1976) [1] ، والجـــدول التـــالي يوضح انخفاض عدد الأميين من الذكور والإناث خلال الفترة 1973-1995 .

جدول رقم (9)

يوضح انخفاض عدد الأميين من الذكور والإناث

خلال الفترة 1973-1995

السنة	عدد الأميين من الذكور	النسبة المئوية إلى مجموع الذكور	عدد الأميات من الإناث	النسبة المئوية إلى مجموع الإناث
1973	203223	% 30.9	438619	%72.6
1984	197766	% 11.9	483108	% 30.5
1995	173231	% 7.7	436688	% 20.2

المصـــــــدر:-

- أمانة اللجنة الشـــعبية العامـــة للتخطيـــط والاقتصـــاد ، مصلحـــة الإحصـــاء والتعـــداد ، نتـــائج التعـــداد العـــام للسكان 1984 ، ص69. السنوات (1973-1984) .
- الهيئـــة الوطنيـــة للمعلومـــات والتوثيـــق ، النتـــائج النهائيـــة للتعـــداد العـــام للســـكان 1995، ص49. ســـنة (1995) .

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الأمية بين الرجـــال مـــن 30.9% سنة 1973 إلى 11.9 % سنة 1984 ، ثم انخفاضها إلـــى 7.7%ســـنة 1995 ، بينما نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث سنة 1973 حيث بلغت 72.6% وهـــي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالذكور لنفس السنة ، ولكنها انخفضت إلى 30.5% سنة 1984 ، ثم انخفضت إلى 20.2% سنة 1995 ، وهذا مؤشر يوضح لنا ارتفـــاع معدلات القراءة والكتابة بين الكبار " الذين يبلغ عمرهم 15 عاماً أو أكثر " .

كما تشير الإحصاءات الخاصة بتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2001 إلى أن معدل القراءة والكتابة في ليبيا قد بلـــغ 90.2 % بالنسبة للرجال و 66.9% بالنسبة للإناث ، وذلك سنة 1999 [2] ويعد

---

1 - د. أحمد محمد القماطي ، تطور الأدارة التعليمية ، مصدر سابق ، ص 326.

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، ترجمة مركـــز معلومـــات قـــراء الشـــرق الأوسط ، القاهرة ، 2001 ، ص211 .

هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالدول العربية الأخرى ، حيث بلغ معدل القراءة والكتابة في اليمن 36% بالنسبة للذكور ، و 23.9% للإناث ، وفي سوريا 68% للذكور، و59.3 % للإناث ، وبلغ في تونس 74% للذكور، وللإناث 59.3%، بينما بلغ معدل القراءة والكتابة في السعودية 79% للذكور و 65.9% للإناث [1] وهذا سوف يؤدي إلى المساهمة في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

ومما يستوجب الإشارة إليه أن ليبيا ، واجهت مشكلة أخرى بالإضافة إلى انتشار الأمية بين الذكور والإناث ، وهي عزوف المجتمع الليبي عن تعليم المرأة وإرسالها إلى المدارس وهذا ما يؤدي إلى تعطيل نسبة كبيرة من العنصر البشري وجعل حوالي نصف المجتمع طاقة معطلة ، ويرجع السبب في ذلك إلى :[2]

أ – الوضع المتخلف الذي ورثته المرأة من العهود الماضية ، وقوة قبضة العادات والتقاليد.

ب– كثرة الأعباء المنزلية للمرأة الريفية من حيث تربية الأطفال ورعاية الزوج ، والمساعدة في بعض الأعمال .

ج– سوء الفهم لتعاليم الدين ، المتعلقة بتعليم المرأة وبعملها ، ووظيفتها ودورها في الحياة والمجتمع .

ولهذا تضمن الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 11 ديسمبر 1969 ، على المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والعمل والحقوق والواجبات والدفاع عن الوطن ، (التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً ، وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية وتكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية ويكون فيها مجاناً) [3]، وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين .

---

1 – المصدر نفسه ، ص 219 .

2 – د. عمر التومي الشيباني ، ديمقراطية التعليم في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1986 ، ص 56 .

3– الجمهورية العربية الليبية ، مجلس قيادة الثورة ، الإعلان الدستوري ، الجريدة الرسمية ، عدد خاص ، الباب الأول ، الدولة ، 15 .12 .1969 .

المبحث الثاني : هيكليـــة التعليـــم في ليبيـــا.

بنيت عملية التعليم والتكوين المهني في ليبيا على سياسة واضحة المعـــالم هدفها بناء الإنسان من جميع النواحي ، ليكون عنصرا أساسيا ومؤهلا للمشـــاركة في بناء المجتمع بكفاءة ، حيث أعطي المجتمع حق التعليم والتكوين لكل أفـــراده ، ويكفل مجانيته في كل مراحله . ويتكون النظام التعليمي من المراحل التالية :[1]

أولا: مرحلة رياض الأطفال .

ثانيا: مرحلة التعليم والتدريب الأساسي .

ثالثا: مرحلة التعليم والتدريب المتوسط .

رابعا:مرحلة التعليم والتدريب العالي والتعليم الجامعي .

أولا: مرحلة رياض الأطفال.

وهي المرحلة الأولى من مراحل التعليم ، ويلتحق بها الأطفال مـــن ســن الثالثة حتى سن الخامسة ، وفي هذه المرحلة يتم إعداد الطفل للالتحـــاق بمرحلـــة التعليم الأساسي بتعليمه العادات السليمة وتهيئته للعملية التعليمية ، والجدول التـــالي يبين تطور عدد الطلبة برياض الأطفال للسنوات 1969-1999.

جدول رقم (10)

عدد الطلبة والطالبات برياض الأطفال

للفترة 1969 -1999

السنة الدراسية	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات
1970-1969	1261	39
1987-1986	16000	1053
1999-1998	19429	1247

المصـــــــــدر:-

- صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969 -1999) ، مصدر سابق ، ص 509 .

1- د.صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969 -1999) ، مصدر سابق ، ص 507 .

ويتضح من الجدول رقم (10) زيادة عدد الطلبة المسجلين في رياض الأطفال ، حيث بلغ عددهم 1261 طالباً وطالبة للعام الدراسي 1969 – 1970 ، تم زاد حتى وصل إلى 16000 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1986-1987 ، وبلغ العدد 19429 طالباً وطالبة خلال العام الدراسي 1998 -1999 ، وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً لزيادة عدد الطلبة في هده المرحلة .

كما نلاحظ الزيادة الملحوظة في عدد المدرسين والمدرسات حيث أزداد من 39 مدرساً ومدرسة للعام الدراسي 1969- 1970 إلى 1053 مدرساً ومدرسة للعام 1986 – 1987 وبلغ 1247 مدرساً ومدرسة للعام الدراسي 1998 -1999.

ثانياً: مرحلة التعليم والتدريب الأساسي.

1- التعليم الأساسي:

وهي مرحلة إلزامية ومجانية للذكور والإناث – من أتموا السن السادسة من العمر – حيث إن إلزامية التعليم هي الطريق الكفيل بالقضاء على الأمية وهذه المرحلة مهمة في توفير الحد الأدنى من التعليم للمواطنين ، كما أنها تُعد القاعدة الأساسية للتعليم من ناحية أخرى .

مدة الدراسة بهذه المرحلة تسع سنوات ، وتنقسم إلى مرحلتين : المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات ، والمرحلة الإعدادية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

ولما لهذه المرحلة من أهمية بالغة فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بها ، بإيصال خدمات التعليم إلى كافة التجمعات السكانية في جميع المناطق ، والجدول التالي يبين تطور عدد الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي للفترة 1969 -1999.

جدول رقم (11)

تطور عدد الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي

للفترة 1969-1999.

السنة	عدد الطلبة	نسبة التغير في عدد الطلاب
1970 – 1969	347160	-
1971 – 1970	385418	% 11
1972 – 1971	448881	% 16
1973 – 1972	506000	% 13
1974 – 1973	558914	% 10
1975 – 1974	605844	% 8
1976 – 1975	605569	% 2.75
1977 – 1976	712783	% 18
1978 – 1977	746994	% 5
1979 – 1978	839000	% 12
1980 – 1979	875600	% 4
1981 – 1980	897700	% 3
1982 – 1981	947400	% 6
1983 – 1982	950600	% 0.3
1984 – 1983	982212	% 3
1985 – 1984	1.015673	% 3
1986 – 1985	1.045146	% 3
1987 – 1986	1.088578	% 4
1988 – 1987	1.063200	% 2
1990 – 1989	1.174586	% 0.1
1992 – 1991	1.234503	% 5
1993 – 1992	1.254242	% 2

1994 – 1993	1.357040	% 8
1995 – 1994	1.364900	% 1
1996 – 1995	1.460440	% 7
1997 – 1996	1.256582	% 14
1998 – 1997	1.218882	% 3
1999 – 1998	1.160315	% 5

المصـــــــدر:-

1- د. صبحـي قنـوص وآخـرون ،التحـولات السياسـية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة (1969 –1994) ، مصدر سابق ص 511. السنوات من (1969–1970) إلى (1992–1993) .

2- الهيئـة الوطنيـة للتوثيـق والمعلومـات ، الكتيـــب الإحصـــائي 1998 ،مصـــدر ســـابق ، ص 23. السنوات (1993–1994) ، (1995–1996) .

3- الهيئة الوطنيـــة للتوثيـق والمعلومـات ، كتيـب الجيـب الإحصـائي 1999 ، مصـدر سـابق ، ص 48، السنوات (1996–1997)، (1997–1998) .

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (11) ارتفاع عدد الطلبة بالتعليم الأساســي من 347160 طالباً وطالبة للسنة الدراســية (1969– 1970) إلــى 875600 طالباً وطالبة للسنة الدراسية (1979–1980) أي بنسبة زيادة قدرها 4% ، ثـــم زاد العدد إلى 1.218882 طالباً وطالبة للسنة الدراسية(1997–1998) أي بنسبة زيادة قدرها 3 % .

إن هذه الزيادة في عدد الطلبة تناظرها زيادة في عدد الفصول والمدرسـين كما سيتضح ذلك فيما بعد ، وقد زاد معدل الالتحاق بهذه المرحلة وخاصـــة بيـن الإناث كما هو مبين بالجدول التالي.

جدول رقم (12)

معدلات الالتحاق الصافي للسكان

في العمر" 6-11 " ، " 12-14 "

التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) للفترة 1973 - 1995

المستوى الدراسي وفئات السن	1973			1995		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائية 6 – 11	% 84	% 63.4	% 77	% 89.4	% 89.8	% 89.2
الإعدادية 12 – 14	% 23.4	% 11.7	% 17.9	% 64.2	% 68.1	% 66.1

المصـــــــــدر-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 122.

يتضح من خلال الجدول رقم (12) زيادة نسبة عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي من الجنسين ، حيث إن نسبة التحاق الذكور سنة 1973 كانت (84%) في التعليم الابتدائي ، و(23%) في التعليم الإعدادي ، ارتفعت النسبة لتصل إلى (89.4%) في التعليم الابتدائي ، و(64.2 %) في التعليم الإعدادي سنة 1995 ، وكذلك ارتفعت نسبة الإناث لنفس السنوات من (63.4 %) في التعليم الابتدائي ، و(11.7%) في التعليم الإعدادي إلى (89.8 %) للابتدائي ، و(68.1%) للإعدادي ، وهذا يؤكد قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب التدفقات من السكان وخاصة الفئات العمرية المشار إليها ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (13)

بعض المؤشرات التي تخص التعليم الأساسي

للفترة (1969 –1970 إلى 1995 –1996)

السنة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
1970-1969	12020	347160	28.8	13569	25.5
1976-1975	25201	605569	24.0	34006	17.8
1981-1980	33132	897700	27.0	51871	17.3
1986-1985	38227	1.045146	32.2	67027	15.5
1992-1991	45790	1.234503	26.9	99623	12.3
1996-1995	58186	1.460440	25.0	135120	10.8

المصـــــدر :-

- عـدد المدرسـين ، عـدد الفصـول "، أمانـة اللجنـة الشـعبية العامـة للتخطيـط، المؤشـرات الاقتصاديـة والاجتماعية (1962-1998) ، مصدر سابق ، ص 90،91 .
- عدد التلاميذ ، الجدول رقم (9).
- كثافة الفصل ونصاب المدرس من الطلاب من استخراج الباحث.

يتضح من الجدول رقم (13) بأن معايير التعليم الأساسي في الجماهيريـة تقترب من المعايير في الدول المتقدمة سواء من حيث كثافة الفصـول " أي عـدد الطلبة في الفصل الواحد " ، أو من حيث معيار نصاب المدرس من الطلبة ، فقـد كانت كثافـة الفصـل 28.8 للعـام الدراسـي 1969 –1970 وكـان معيـار مدرس / طالب 25.5 طالباً لكل مدرس للسنة نفسها ، بينما بلغت كثافة الفصـل 25 طالباً للعام الدراسي 1995 – 1996 و 10.8 طالباً لكل مدرس للعام نفسه .

2- التدريب الأساسي :

وجدت هذه المرحلة لاستيعاب الفاقد من التعليـم ممـن أتمـوا المرحلـة الابتدائية، ومدة الدراسة بها سنة واحدة لتدريب الطلاب على أعمال البناء والحدادة والسمكرة والنجارة وأعمال الكهرباء وأعمال الصيد البحري.

وتهدف هذه المراكز إلى محو الأمية المهنية ، وزيادة الإنتاج عن طريق توفير العمالة المدربة ، وبلغ عدد مراكز التدرب الأساسي 168 مركزاً خلال سنة 1995-1996 ، وعدد المتدربين بها 22490 متدرباً ومتدربة (12850 ذكور ، 17345 إناث) ، كما بلغ عدد مراكز التدريب في مهنة الصيد البحري 16 مركزاً وعدد المتدربين بها 288 متدرباً .[1]

كما توجد مراكز لتدريب المرأة ، ومراكز للأسر المنتجة ، تهدف إلى رفع مستوى الأسرة مهنيًا وحرفياً ، والاهتمام بالتدريب على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ، وقد بلغ عدد مراكز تدريب المرأة 302 مركز خلال العام 1998-1999 ، وبلغ عدد المتدربات 10500متدربة و3332 مدربة [2] ، والجدول التالي يبين تطور التحاق الطلاب بمراكز التدريب الأساسية .

جدول رقم (14)

تطور عدد الطلاب ، وعدد مراكز التدريب الأساسية

للفترة من (1990-1991) إلى (1997-1998)

السنة التدريبية	عدد المراكز	عدد الطلاب
1991-1990	114	18677
1992-1991	116	20634
1993-1992	126	18598
1994-1993	122	20860
1995-1994	126	24671
1996-1995	168	22490
1998-1997	394	79000

المصـــــدر:-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي 1999، مصدر سابق ، ص 49.

1- د. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969-1999)، مصدر سابق ، ص 514.

2- المصدر نفسه ، ص 513.

يتضح من الجدول رقم (14) أن هناك تزايداً ملحوظاً في عدد مراكز التدريب وكذلك عدد الطلاب فيها فقد ارتفع عددها من 114 مركزاً للعام التدريبي 1990 -1991 إلى 394 مركزاً للعام 1997 -1998 ، كما زاد عدد الطلبة من 18677 طالباً للعام التدريبي 1990 1991 ، إلى 79000 طالباً للعام 1997-1998 .

ثالثاً: مرحلة التعليم والتدريب المتوسط.

1- التعليم الثانوي :

وهي مرحلة مكملة للتعليم الأساسي ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات والدراسة في السنة الأولى من هذه المرحلة عامة لجميع الطلاب ، أما في السنتين الثانية والثالثة فتكون تخصصية بالقسم الأدبي ، أو العلمي حسب ميول الطالب واستعداداته.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تغذي الجامعات بطلاب قادرين على تلقي المعرفة المتخصصة ، ما يساهم في تلبية احتياجات المجتمع في المجالات المختلفة ، ونتيجة لتزايد أعداد الطلاب بمرحلة التعليم الأساسي ، فقد تزايد عدد الطلاب بالمرحلة الثانوية والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (15)

تطور عدد الطلاب في التعليم الثانوي العام

للفترة 1969-1999 .

السنة	عدد الطلبة	نسبة التغير في عدد الطلاب
1970 – 1969	8304	--
1971 – 1970	8620	% 4
1972 – 1971	9429	% 9
1973 – 1972	10902	% 16
1974 – 1973	13471	% 24

% 9	14680	1975 – 1974
% 15	16839	1976 – 1975
% 22	20561	1977 – 1976
% 10	22642	1978 – 1977
% 27	28700	1979 – 1978
% 33	38300	1980 – 1979
% 29	49400	1981 – 1980
% 16	57100	1982 – 1981
% 3	58900	1983 – 1982
% 11	65649	1984 – 1983
% 23	80625	1985 – 1984
% 9	87523	1986 – 1985
% 7	93864	1987 – 1986
% 13	105800	1988 – 1987
% 5	111282	1990 – 1989
% 2	113683	1991 – 1990
% 22	138860	1992 – 1991
% 8	150625	1993 – 1992
% 13	170573	1996 – 1995
% 12	191934	1998 – 1997

المصـــــــــــدر :-

1- د. صبحـي قنـوص وآخـرون ، التحـولات (1969-1994) ، مصـدر ســـابق ، ص 515. السـنوات (1969-1970) إلى (1992-1993) .

2- الهيئة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق، الكتيـب الإحصـائي 1998 ، مصـدر سـابق ، ص28. السـنوات (1993-1994 ، 1994-1995).

3- الهيئـة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق، كتيـب الجيـب الإحصـائي 1999، مصـدر ســابق ، ص 48 . السنوات (1995-1996 ، 1997-1998).

يتبين من خلال الجدول رقم (15) بأن عدد الطلاب في السنة الدراسية (1970-1969) بلغ 8304 طالباً ، وارتفع هذا العدد إلى 49400 للعام الدراسي (1981-1980) ، أي بنسبة زيادة قدرها 29 % ثم استمر في الارتفاع إلى أن وصل 138860 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1991 -1992 وبنسبة زيادة قدرها 22% ، كما بلغ 191934 طالباً وطالبة في السنة الدراسية 1997-1998.

إن هذه الزيادة في عدد الطلاب قد ترتب عنها زيادة ملحوظة في عدد الفصول الدراسية ، وعدد المدرسين ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (16)

بعض المؤشرات التي توضح تطور

عدد الطلاب والمدرسين والفصول بمرحلة التعليم الثانوي العام

السنة	عدد الفصول	عدد الطلاب	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
1970-1969	309	8304	26.8	882	9.4
1976-1975	620	16839	27.1	1709	9.8
1981-1980	1497	49400	32.9	3542	13.9
1986-1985	2687	87523	32.5	6180	14.1
1992-1991	4353	138860	31.8	11429	12.1
1996-1995	7470	278114	37.2	29415	9.5

المصـــــــــــدر :-

- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1998) ، مصدر سابق ، ص 90،91. * عدد المدرسين ، عدد الفصول *.
- عدد التلاميذ ، من الجدول رقم (13).
- كثافة الفصل ، نصاب المدرس من الطلاب ، نسب من استخراج الباحث .

كما يتضح من الجدول رقم (16) بأن هناك زيادة كبيرة في عدد الفصول ، وعدد المدرسين ، حيث ارتفع عدد الفصول من 309 فصلاً في السنة الدراسية 1969 -1970 إلى 7470 فصلاً في السنة الدراسية 1995 -1996 ، كما بلغت كثافة الفصل 37.2 في السنة الدراسية 1995 -1996 ، كما ارتفع عدد المدرسين من 882 مدرساً في العام الدراسي 1969 -1970 ، إلى 29415 مدرساً للعام الدراسي 1995 -1996 ، في حين تراوحت نسبة عدد الطلاب لكل مدرس من 9.4 إلى 14.1 إلى 9.5 في السنوات الدراسية "1969 -1970 " ، "1985 -1986 " ، "1995 -1996 ".

2 - الثانويات التخصصية :

تم إنشاء 193 ثانوية تخصصية في سنة 1994 كمرحلة أولى ، وتهدف هذه الثانويات إلى تمكين الطالب من الحصول على حرفة أو مهنة تمكنه من العمل، وتؤهله في نفس الوقت إلى مواصلة تعليمه العالي حسب تخصصه ، مدة الدراسة بهذه الثانويات 4 سنوات ، وتضم التخصصات الآتية :

- ثانويات علوم الحياة .
- ثانويات العلوم الهندسية .
- ثانويات العلوم الاقتصادية .
- ثانويات العلوم الاجتماعية .
- ثانويات الفنون والإعلام .

3 - التدريب المتوسط:

مدة الدراسة بهذه المرحلة ، من ثلاث إلى أربع سنوات حسب التخصص ، ويتم القبول للدراسة بهذه المرحلة من الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، وتهدف إلى إعداد كوادر فنية في المجالات المختلفة ، وذلك بتنويع التعليم الفني وتشجيع الطلاب على الالتحاق به.

تشمل مرحلة التدريب المتوسط المهن الكهربائية والإلكترونية ، الميكانيكية، الهندسية ، الزراعية ، ومهن الفندقة ، والمهن الشاملة لتدريب المرأة ، (وقد بلغ عدد مؤسسات التدريب المتوسط للعام التدريبي 1998-1999 " 325 " مؤسسة تضم 61932 متدرباً)[1] ، أما معاهد المهن الشاملة للمرأة فتضم تخصصات في علم الحاسوب والهندسة والفندقة والعلوم النسيجية ، وبلغ عدد هذه المعاهد سنة 1995-1996 (46) معهداً بها 8271 متدربة .[2] ، والجدول التالي يبين تطور عدد الطلبة والمراكز للسنوات (1990-1991) إلى (1995-1996).

جدول رقم (17)

يبين تطور عدد الطلبة والمراكز للتدريب المتوسط

للفترة (1990-1991) إلى(1995-1996)

السنة الدراسية	عدد المراكز	عدد الطلبة
1991-1990	175	37899
1992-1991	156	57935
1993-1992	213	76363
1994-1993	218	97704
1995-1994	257	98062
1996-1995	312	109074

المصـــــــدر :-

-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،كتيب الجيب الإحصائي 1999، مصدر سابق ، ص 49.

ومن خلال الجدول رقم (17) يلاحظ زيادة في عدد المراكز ، وعدد الطلبة للتدريب المتوسط ، فقد ارتفع عدد المراكز من 175 مركزاً للعام الدراسي 1990 - 1991 إلى 312 مركزاً للعام الدراسي 1995 - 1996 ، كما ارتفع عدد الطلبة في هذه المراكز من 37899 طالباً في السنة الدراسية 1990 - 1991 إلى 109074 طالباً للعام الدراسي 1995 - 1996 .

---

1 - د. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969-1999) ، مصدر سابق ، ص 516.

1- المصدر نفسه ، ص 517.

وهذا يعطينا مؤشراً على توجه المجتمع في أعداد الكـــوادر الفنيـــة التـــي تحتاجها خطط التنمية في البلاد ، مما أدى إلى تزايد أعداد الطلبة بـــالتعليم الفنـــي والتقني بشقيه الأساسي والمتوسط ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (18)

تطور عدد الطلاب في التعليم الفني والتقني بشقيه الأساسي والمتوسط للفترة 1969 – 1996 .

السنة	عدد الطلبة	نسبة التغير في عدد الطلاب
1970 – 1969	713	–
1971 – 1970	1317	% 85
1972 – 1971	1824	% 38
1973 – 1972	2272	% 25
1974 – 1973	2498	% 10
1975 – 1974	2609	% 4
1976 – 1975	3391	% 30
1977 – 1976	4990	% 47
1978 – 1977	6267	% 26
1979 – 1978	10348	% 65
1980 – 1979	9668	% 7
1981 – 1980	10616	% 10
1982 – 1981	17012	% 60
1983 – 1982	21358	% 26
1984 – 1983	22217	% 4
1985 – 1984	23657	% 6
1986 – 1985	26503	% 12
1987 – 1986	22136	% 16
1988 – 1987	27165	% 23
1989 – 1988	17390	% 36
1990 – 1989	28613	% 65

1991 – 1990	56576	% 98
1992 – 1991	78569	% 39
1993 – 1992	94961	% 21
1994 – 1993	118564	% 25
1995 – 1994	122733	% 4
1996 – 1995	131564	% 7
1998 – 1997	92206	% 29 -

المصـــــــــدر:-

- د. أحمد محمد القمـــاطي ، تطـور التعليـم الفنـي فـي الجماهيريـة ، الطبعـة الأولـي ، مصراتـه ، الـدار الجماهيريـــة لنشـــر والتوزيـــع والإعـــلان،1987 ، ص251. السـنوات (1969-1970) إلـــى (1982-1983) .
- د. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات السياسية (1969-1994) مصدر سابق ، ص511 . السنوات (1983-1984) ، (1984-1985).
- الهيئـة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق ، الكتيـب الإحصـائي 1998 ، مصـــدر ســـابق ، ص 28، 29. السنوات (1985-1986) إلى (1989-1990) .
- الهيئـة الوطنيـة للتوثيـق والمعلومـات ، كتيـب الجيـب الإحصـائي 1999 ، مصـدر ســـابق ، ص 49. السنوات (1990-1991) إلى (1997-1998).

يتضح من خلال الجدول رقم (18) ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في التعليم الفني التقني بشقيه الأساسي والمتوسط ، بشكل تدريجي في الفترة من 1969 إلـى 1980 ، حيث كانت الزيادة بسيطة فقد ارتفع عدد الطلبة من 713 طالباً في السنة الدراسية 1969 – 1970 إلى 2272 طالباً في السنة 1972 –1973 ، وهذا ناتج عن كون هذه الفترة تمثل مرحلة البداية للتوسع في مجال التعليـم التقنـي ، كمـا يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة حصلت في عدد الطلاب بعد منتصف السبعينات حيث ارتفع العدد من 3391 طالباً في السنة التدريبية 1975 –1976 إلى 26503 طالباً للفترة 1985 –1986 ، وهذا المؤشر يدل على التوسع الكبير في هـذه المرحلـة نتيجة لتوجهات الدولة لسد احتياجات الاقتصاد والمساهمة فـي التعجيـل بعمليـة التنمية.

أما عن عدد المدرسين والمدرسات ، وعدد الفصول ، فقد حصل فيه تطوراً كبيراً وذلك لمواجهة العدد المتزايد من الطلاب ، والجدول رقم التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (19)

تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول

خلال الفترة 1969 –1996 في التعليم الثانوي التقني

السنة	عدد الفصول	عدد المدرسين	كثافة الفصل	عدد الطلاب	نسبة الطالبات الى الطلاب
1969 -1968	38	1259	33.1	196	6.4
1976-1975	133	3391	25.5	340	10.0
1981-1980	509	13847	27.0	1004	13.8
1986- 1985	1020	27000	26.5	2250	12.0

المصـــــــــدر:-

- خطـة التحـول الاقتصـادي والاجتمـاعي للسـنوات (1981-1985) ، الجـزء الثـاني ، ص 144 ، عن : د. سليمان الدليمي ومحمـد عبـد المحسـن ، التغيـير الاجتمـاعي والتحديـث فـي المجتمـع العربـي الليبـي ، الطبعـة الأولـى ، طرابلـس ، تالـة للطباعـة والنشـر ، 2001 ، ص 171 . السـنوات (1968-1969) إلى (1985-1986) .

ويتبين من الجدول رقم (19) بأن هناك زيادة واضحة وملحوظة سواء في عدد المدرسين والمدرسات أم في عدد الفصول ، وذلك للتوسع الذي حصل في هذه المرحلة من التعليم لمواكبة عملية التنمية ، وسد الاحتياجات في مجال الكوادر الفنية الوسطي المتخصصة.

كما توجد أيضا معاهد تخصصية والتي تتبع للقطاعات المختلفة كل حسب تخصصه ومنها :

- المعاهد الصحية المتوسطة وعددها 15 معهداً ، بلغ عدد الطلاب بها سنة 1998-1999 (4838) طالباً ، (794طالباً ،4044 طالبة) ، وهناك شعب للتعليم الصحي المتوسط ، وهي تابعة للمستشفيات ، بها 1142 طالباً (33 طالباً ، 1109 طالبة) ، تهدف هذه الشعب إلى سد حاجة تلك المستشفيات من العناصر الطبية المساعدة .

- كما يوجد عدداً من المعاهد الأخرى ، مثل المعاهد الزراعية وعددها 11 معهداً ، ومعاهد الإدارة وعددها 13 معهداً ، و 9 معاهد للصناعة والمعادن ، و 5 معاهد للكهرباء ، و 5 معاهد للنفط .

4-معاهد المعلمين والمعلمات :

لقد حدث ارتفاع في الطلب على المعلمين بالمراحل التعليمية كافة ، نتيجة للتوسع في مجال التعليم ، وارتفاع عدد المستفيدين منه بعد إقرار إلزامية التعليم إلى نهاية المرحلة الإعدادية ، ولذلك زاد الاهتمام بفتح معاهد المعلمين والمعلمات وذلك لتوفير كوادر وطنية للتدريس في مرحلة التعليم الأساسي ، لسد العجز الحاصل بها ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (20)

تطور عدد الطلبة في معاهد المعلمين والمعلمات في ليبيا للفترة من 1969 -1970 إلى 1995-1996.

السنة	عدد الطلبة	نسبة التغير في عدد الطلاب
1970 – 1969	1700	--
1971 – 1970	5377	% 216
1972 – 1971	5984	% 11
1973 – 1972	10990	% 83
1974 – 1973	15606	% 42
1975 – 1974	19546	% 25
1976 – 1975	21246	% 8
1977 – 1976	22521	% 6
1978 – 1977	24153	% 7
1979 – 1978	28700	% 18
1980 – 1979	31200	% 8
1981 – 1980	27800	% 10 -
1982 – 1981	27800	% 0

1983 – 1982	30700	% 10
1984 – 1983	29480	% 3 -
1985 – 1984	32746	% 11
1986 – 1985	34733	% 6
1987 – 1986	34225	% 1 -
1988 – 1987	33200	% 3 -
1990 – 1989	42045	% 26
1992 – 1991	39491	% 6 -
1993 – 1992	26393	% 33 -
1994 – 1993	30692	% 16
1995 – 1994	34985	% 14
1996 – 1995	23919	% 31 -

المصـــــــــدر:-

- وزارة التعليم والتربية (تقرير عن قطـــاع التعليـم والتربيـة مـن 1968 إلـى 1975) ، طرابلـس ، مطبعـة الـوزارة ، ص 11 . عـن : د. أحمـــد محمـــد القمـــاطي ، تطـــور الإدارة التعليميـــة ، مصـــدر سابق، ص 50. السنوات (1970-1971) إلى (1974-1975).
- الجماهيرية العربية الليبية الشـــعبية الاشـــتراكية العظمـــي ، اللجنـــة الشـــعبية العامـــة للتخطيـــط ، المنجـــزات الاقتصادية والاجتماعية خلال تسعة عشرة سنة . السنوات (1975-1976) إلى (1987-1988).
- أمانة اللجنـــة الشـــعبية العامـــة للتخطيـــط ،المؤشـــرات (1962-1998) ، مصـــدر ســـابق ص88. الســـنوات (1991-1992) إلى (1994-1995).

ويتضح من الجدول رقم (20) بأن هناك تطوراً واضحاً في زيادة عدد الطلبة المسجلين في معـــاهد إعـــداد المعلميـــن والمعلمـــات ، وقـــد زاد عددهـــم مـــن 1700 طالباً وطالبة للعام الدراسي 1969 -1970 ، إلى 21246 طالباً وطالبـــة للعام الدراسي 1975 – 1976 ، واستمر هذا العدد في الزيادة حتى بلـــغ 42045 طالبا وطالبة للعام 1989 -1990 ، ثم يلاحظ انخفاض نسبة الالتحاق فقد وصـــل عدد الطلاب إلى 23919 طالباً وطالبة ، للعام الدراسي 1995-1996 ويرجـــع ذلك إلى تشجيع الطلاب على الالتحاق بالتعليم التقني ، وتقليص القبـــول بمعـــاهد المعلمين والمعلمات ، خصوصاً بين الذكور لتـــأنيث التدريـــس بمرحلـــة التعليـــم الأساسي .

كما تطور عدد المدرسين والمدرسات ، وعدد الفصول الدراسية خلال الفترة ما بين سنة 1970 إلى سنة 1996 ، وذلك فيما يتعلق بمعاهد المعلمين والمعلمات، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (21)

تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول

خلال الفترة1970 –1996 لمعاهد المعلمين والمعلمات .

السنوات	عدد التلاميذ	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد المدرسين والمدرسات	نصيب المدرس من التلاميذ
1969-1968	5159	180	28.7	466	11.1
1976-1975	21071	783	26.9	1822	11.5
1981-1980	27827	986	28.0	2107	13.1
1986-1985	30511	1052	29.0	3051	10.0
1992-1991	39491	1435	27.5	4113	9.6
1996-1995	23919	1205	19.8	3565	6.7

المصـــــــــدر :-

- خطط التحول الاقتصادي . عن د. سليمان الدليمي ومحمد أبو المحسن ، التغير الاجتماعي والتحديث، مصدر سابق ، ص 172. السنوات (1968-1969) إلى (1985-1986).

-أمانـــة اللجنـــة الشـــعبية العامـــة للتخطيـــط ، المؤشـــرات (1962-1998) ، مصـــدر ســـابق ، ص 91. السنوات (1991-1992) إلى (1995-1996).

ويتضح من الجدول رقم (21) بأن هناك زيادة واضحة في أعداد الطلاب وأعداد المدرسين والمدرسات ،في معاهد المعلمين والمعلمات ، يرافقها زيادة في عدد الفصول .

فقد ارتفع عدد الطلبة من 5159 طالباً وطالبة للعـــام الدراســـي 1968 – 1969 ، إلى 27827 طالباً وطالبةً للعام الدراسي 1980 –1981 ، بينما انخفض عددهم إلى 23919 طالباً وطالبة للعام الدراسي 1995 –1996 ، بينما زاد عدد الفصول من 180 فصلاً للعام الدراسي 1968 –1969 ، إلى 1205 فصلاً دراسياً للعام 1995 – 1996 ، وبلغت كثافة الفصل 19.8 في العام الدراســـي 1995 – 1996، وكما زاد عدد المدرسين والمدرسات من 466 مدرساً ومدرســـةً للعـــام

الدراسي 1968 – 1969 ، إلـــى 3565 مدرســاً ومدرســةً للعــام الدراســي 1995 – 1996 ، أما نصيب المدرس من التلاميذ فقــد بلــغ 11.1 فــي العــام الدراسي 1968 – 1969 ، بينما بلغ 6.7 في العام الدراسي 1995 – 1996 .

رابعاً: التعليم الجامعي.

لقد كان عدد الجامعات في ليبيا جامعتين فقط سنة 1970 ، إحداهمــا فــي طرابلس ، وهي جامعة الفاتح ، والأخرى في بنغازي ، وهي جامعة قــاريونس ، يتوزع الطلبة فيها على عدد محدود من الكليات ، وبسبب أهمية هذه المرحلــة زاد عدد الجامعات وانتشر في جميع أنحاء البلاد ، وأصبح عددها في العام الجــامعي (1998 –1999) 14 جامعة، تحتوي على 86 كلية ، وبها 553 قسماً علميــاً ، والشكل البياني التالي يبين زيادة عدد الجامعات الليبية وفقــا لتــاريخ الإنشــاء ، والشكل التالي يبين تطور عدد الجامعات الليبية من سنة 1955 إلى 1999.

الشكل رقم (2)

تطور عدد الجامعات الليبية

من سنة 1955 إلى 1999

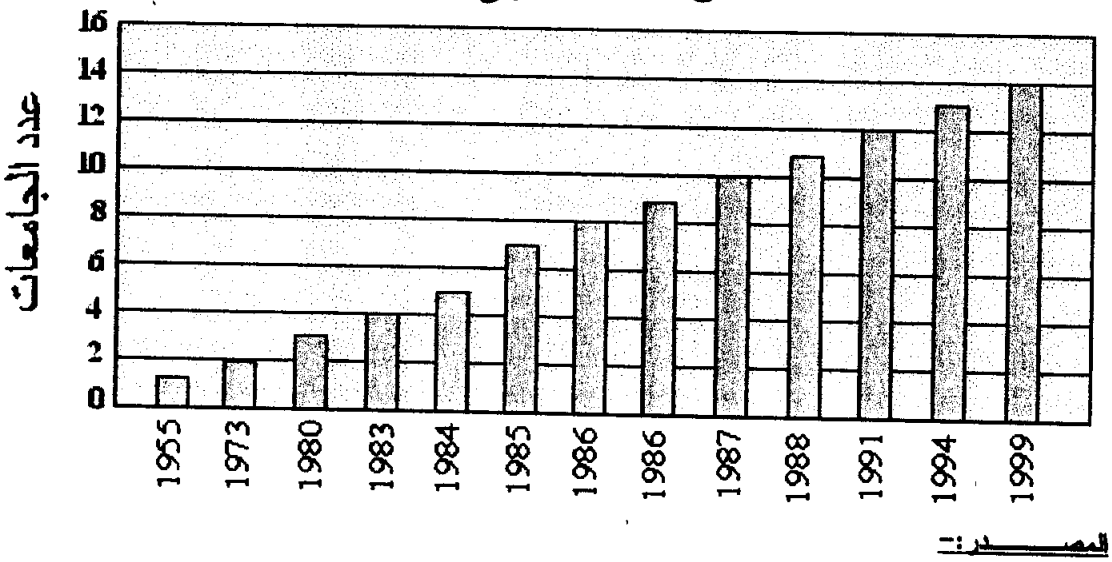

المصـــــــدر:-

– د. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969–1999) ، مصدر سابق ، ص 528.

وقد أدى هذا التوسع الأفقي والعمودي في الجامعات إلى زيادة عدد الطلاب الملتحقين بها ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (22)

تطور عدد الطلاب في التعليم الجامعي والعالي

للفترة (1969 –1970) إلى (1995 –1996)

السنة	عدد الطلبة	نسبة التغير في عدد الطلاب
1970 – 1969	3663	--
1971 – 1970	5300	% 45
1972 – 1971	6300	% 19
1973 – 1972	8235	% 31
1974 – 1973	9612	% 17
1975 – 1974	12013	% 25
1976 – 1975	11234	% 6
1977 – 1976	11744	% 5
1978 – 1977	13352	% 14
1979 – 1978	13634	% 2
1980 – 1979	13488	% 1
1981 – 1980	17668	% 31
1982 – 1981	22985	% 30
1983 – 1982	27255	% 19
1984 – 1983	35387	% 30
1985 – 1984	34469	% 3-
1986 – 1985	36595	% 6
1987 – 1986	38840	% 6
1990 – 1989	53127	% 36
1992 – 1991	72899	% 37

1993 – 1992	101093	% 39
1995 – 1994	144412	% 42
1996 – 1995	175280	% 21

المصـــــــــدر:-

1- د. صبحي قلوص وآخرون ، التحولات (1969-1994) ، مصدر سابق ، ص 536 .السنوات (1969-1970) إلى (1992-1993).

2-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي 1999 ، مصدر سابق ، ص 48 . سنة (1995-1996).

ويتبين من خلال الجدول رقم (22) بأن هناك زيادة مستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات ، حيث زاد عددهم من 3663 طالباً وطالبة في السنة الدراسية 1969 -1970 ، إلى 17668 طالباً وطالبة للسنة الدراسية 1980 -1981 ، واستمر هذا العدد بالزيادة إلى أن بلغ 53127 طالبا وطالبة للسنة الدراسية 1989 – 1990 ، وارتفع في العام الدراسي 1998 – 1999 (165447) طالباً وطالبة ، وهذا يعطينا مؤشرات واضحة عن التوسع في مجال التعليم الجامعي ، وذلك من أجل تعويض النقص في سوق العمل الليبي ، وإحلال الكوادر الوطنية محل الكوادر غير الليبية ، والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الهامة في التعليم الجامعي.

جدول رقم (23)

بعض المؤشرات العامة في التعليم الجامعي

للعام الجامعي (1995-1996)

نسبة عدد الجامعات إلى عدد السكان	400.000 : 1
نسبة طلبة الجامعات إلى عدد السكان	100 : 3
نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى أجمالي عدد الطلبة	26 : 1
نسبة عدد الطلبة إلى عدد الطالبات	1.18 : 1
نسبة عدد الطلبة المغتربين إلى العدد الكلي للطلبة	100 : 3.5
نسبة طلبة الأقسام الداخلية إلى العدد الكلي للطلبة	100 : 20.6

المصـــــــــدر:-

- د. صبحي قلوص ، وآخرون ، التحولات (1969-1999) ، مصدر سابق ، ص532.

ويتضح من الجدول رقم (23) بأن المعيار الخاص بعدد الجامعات إلى عدد السكان ، يظهر أن هناك جامعة لكل 400.000 نسمة ، كما بلغت نسبة الطلبة في الجامعة ، بالنسبة إلى عدد السكان ثلاثة طلبة لكل 100من السكان ، ومعيار أستاذ / طالب أتضح بأن هناك أستاذاً لكل 26 طالباً ، وهذه المعايير تعطينا مؤشرات دقيقة عن الاهتمام النوعي بالتعليم الجامعي ، كما يلاحظ بأن هناك تقارباً كبيراً بين نسبة الطلبة والطالبات بالجامعات .

خامساً: المرأة والتعليم.

من خلال استعراض عدد السكان في ليبيا يتضح أن نسبة الإناث تشكل النصف تقريباً من مجموع السكان ، وكانت نسبة الأمية بين الإناث ، كما ظهر بالجدول السابق رقم (7) 72.6% في سنة 1973 ، ثم انخفضت إلى 30.5% في سنة 1984 ، وقد استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت 20.2% سنة 1995 ، ورغم إنها لازالت مرتفعة خصوصاً عند المقارنة بالدول المتقدمة ، إلا أن المؤشرات تشير أن نسبة الأمية تتجه نحو الانخفاض المستمر ، ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد بإقامة الدورات والبرامج التعليمية والتدريبية التي تشرف عليها العديد من الجهات ، مثل أمانة التعليم وأمانة الزراعة والشرطة والقوات المسلحة والإذاعة المرئية .

ولعل أبرز ما قامت به أمانة التعليم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، هو الدراسة المسائية للراشدين والراشدات ، لمحو أميتهم واستكمال ما فاتهم من التعليم ، وما قامت به أمانة الاستصلاح الزراعي بإقامة مراكز التنمية الريفية ، لتدريب بنات وزوجات المزارعين .[1]

لم يقتصر الأمر عند محو الأمية ، وتأهيل ربات البيوت مهنياً ، بل أصبح هناك تركيزاً على تعليم المرأة وتدريبها بغية التحاقها بالعمل في المجالات المختلفة، وذلك لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بالبلاد ، والتي هي في

---

1 – د. عمر الشيباني ، ديمقراطية التعليم ، مصدر سابق ، ص 76.

حاجة ماسة إلى الكوادر البشرية المتخصصة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن دورها الريادي المؤثر في تكوين شخصية الأجيال المستقبلية للمجتمع .

وقد انعكست أثار هذه السياسات التعليمية على زيادة عدد الطالبات بالتعليم والتدريب بمراحله المختلفة والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (24)

تطور عدد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة

في الفترة 1969 - 1970 إلى 1994 - 1995

العدد بالآلاف

السنة	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم العالي والمعاهد	التعليم الفني	التعليم الخاص
1970-1969	112.7	1.4	1.7	-	0.4
1976-1975	302.6	4.0	12.6	0.1	2.4
1981-1980	408.8	12.7	16.8	4.4	4.8
1986-1985	489.5	39.1	23.1	5.7	10.3
1992-1991	593.5	68.7	28.6	4.0	12.8
1995-1994	649.6	100.2	28.7	9.5	65.1

المصـــــــــدر:-

-أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات (1962 - 1998) ، مصدر سابق ، ص 88 ، ص 89.

وقد اتضح من خلال الجدول رقم (24) أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الطالبات بجميع المراحل التعليمية ، وخلال كل السنوات الدراسية ، ونجد هذه الزيادة تظهر أكثر في مرحلة التعليم الأساسي ؛ للأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقاً ، ففي حين كانت 112.7 ألف طالبة في السنة الدراسية (1969-1970) ، ارتفعت إلى 408.8 ألف طالبة في السنة الدراسية (1980-1981) ، ثم وصلت إلى 649.6 ألف طالبة سنة (1994-1995) .

كما نجد الزيادة أيضاً في عدد الطالبات الجامعيات ، ففي العام الجامعي (1994-1995) وصل عددهن إلى 65.1 ألف طالبة ، والسبب في ذلك يعود إلى التوسع العمودي والأفقي في عدد الجامعات والكليات في السنوات الأخيرة .

ومن خلال استعراض تطور تعليم المرأة في كل المراحل التعليمية يلاحظ أن نسبة تعليم الإناث بالنسبة إلى مجموع الطلبة تأخذ شكلاً تصاعدياً ، ففي حين كانت نسبة الطالبات في الجامعات والمعاهد العليا 10.1% في العام الجامعي 1972-1973 ، تضاعفت هذه النسبة خلال السنوات العشر اللاحقة ، لتصل إلى 22.3% في العام الجامعي 1994-1995 ، كما ارتفعت نسبة الطالبات من مجموع الطلبة في معاهد المعلمين والمعلمات إلى حوالي 75% ، وهذا يعكس سياسة الدولة التي تهدف إلى تأنيث أعضاء هيئة التدريس بمرحلة التعليم الأساسي، كما ارتفعت نسبة الإناث بالمعاهد الفنية ، نتيجة للتوسع في فتح هذه المراكز والمعاهد والتي تم الإشارة إليها سابقاً، أما من حيث معدل الإناث الملتحقات بالدراسة حسب السن ، فالجدول التالي يبين عدد الإناث في سن الدراسة ممن عمرهن من 6 ، إلى 24 ، وعدد الملتحقات منهن بالدراسة بمعدل التحاق للسنوات 1973-1984-1995.

جدول رقم (25)

يوضح عدد الإناث في سن الدراسة في العمر (6-24) ، وعدد الملتحقات منهن بالدراسة ومعدل الالتحاق للسنوات 1973-1984-1995

[illegible]	1973			1984			1995		
الفئة العمرية	عدد الإناث	الملتحقات بالدراسة	النسبة %	عدد الإناث	الملتحقات بالدراسة	النسبة %	عدد الإناث	الملتحقات بالدراسة	النسبة %
9 - 6	140861	94599	67.2	215869	172906	80.1	229142	194459	84.9
14 - 10	125714	90411	71.9	237176	208143	87.8	349213	274281	78.5
19 - 15	80524	23266	28.9	181232	91315	50.4	287152	222077	77.3
24 - 20	65406	2482	3.8	135261	13842	10.2	250370	80720	32.2
المجموع	412505	210757	51.1	769538	486207	63.2	1.054687	771537	73.2

المصـــــدر:

-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، دراسة إحصائية تحليلية عن حالة التعليمية للسكان، ص10. السنوات (1973-1984).

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، الهيئة الوطنية لمعلومات والتوثيق ، دراسة إحصائية تحليلية حول الحالة التعليمية للسكان ، من واقع نتائج التعداد العام للسكان 1995، ص 7. سنة (1995).

من خلال الجدول رقم (25) يلاحظ أن نسبة الالتحاق في الفئات العمرية الأولى والثانية 6-9 و 10-14 تُعد نسبة مرتفعة ، مقارنة بالفئات العمرية الثالثة والرابعة 15-19 و 20-24 في السنوات جميعها ، رغم أن النسبة العامة تتزايد تصاعديا حيث تجدها في سنة 1973 بلغت 51.1% ، ارتفعت إلى 63.2% سنة 1984 ، ووصلت إلى 73.2% في سنة 1995 .

ومن خلال استعراض الزيادة المطلقة ومعدلات نمو أعداد الطلبة والطالبات في جميع المراحل بما في ذلك الجامعات والمعاهد العليا نجد أن نسبة القيد الإجمالي قد تساوت بين عدد الطلبة والطالبات بنسبة 92% في سنة 1999.[1]

فيتضح مما تقدم ، التطور الإيجابي في مجال تعليم المرأة الليبية مما حقق توازناً كمياً في التعليم بين الجنسين *، وهذا يؤدي إلى القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، ويعطى مؤشراً آخر وهو مشاركة المرأة في سوق العمل وتغذيته باحتياجاته .

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2001 ، مصدر سابق ، ص 211 .

* - ينظر الملحق رقم (3 ، 4) .

المبحث الثالث : دور التعليـــم في التنميـــة .

يساهم التعليم بدور فعال وأساسي في عملية التنمية بجوانبـــها المختلفـــة ، انطلاقاً من دور العنصر البشري المؤهل علمياً ، والمدرب فنياً في تعجيل وتـــائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المورد البشري المؤهل يعتبر العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه فـــي العمليات الإنتاجية ، فالإنفاق على التعليم والتدريب يعتبر عملية استثمارية ، لمـــا لها من أثر مباشر على سوق العمل .

إن الاهتمام بالتعليم ودوره في التنمية ، لم يكن بالأمر الحديث ، فقد عـــزا "آدم سميث " الذكاء الحاد ، والعادات الفاضلة المتسمة بالنظام للشعب الاسكتلندي ، إلى الانتشار المبكر للتعليم بينهم ، كما دافع " كارل ماركس" عن التعليم والتدريـب لزيادة الإنتاجية لرفع مستوى المعيشة في المجتمع الاشتراكي . في الوقت الـــذي تعمل فيه كسبيل لتراكم الأرباح في المجتمع الرأسمالي.[1]

وقد أولت جميع دول العالم أهمية خاصة بالتعليم – وإن كـــانت بدرجـــات متفاوتة – انطلاقا من كون المعرفة ونتاج العقل البشري قد أصبحـــا العنصريـــن الحاسمين في تحديد ثروة المجتمع ودرجة تقدمه ، وإن التعليـــم يعتـــبر العـــامل الرئيسي في ذلك .

أولا: دور التعليم في إعداد قوى العمل الوطنية.

سبقت الإشارة في بداية هذا الفصل للنمو السكاني في ليبيـــا فـــي الفـــترة 1970–2000 ، واتضح معدل النمو فيها حيث تعد من المعدلات العاليـــة خـــلال الثلاث عقود الماضية ، ثم استعرضت الحالة التعليمية للسكان وأتضـــح ارتفـــاع معدل نمو الطلاب بجميع مراحل التعليم ، والنتيجة الطبيعية لذلك هو زيـــادة فـــي

1– ابوبكر جمعه الحمروني ، علي محمد الغريبى ، (دور التربية والتعليم والثقافة فـــي تنميـــة واســـتثمار العنصر البشري)، مجلة البحوث الصناعية ، العدد الحادي عشر ، 1996، ص156 .

عدد الخريجين ، مما أدى إلى تطور استخدام الليبيين بالفئات المهنيـــــة المختلفـــة والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (26) تطور عدد العمالة الليبية وغير الليبية من سنة 1970 إلى سنة 1999

العدد بالآلاف

السنة	العمالة الوطنية	العمالة الغير وطنية
1970	383.5	50.0
1971	359.0	64.0
1972	407.0	81.0
1973	419.7	118.4
1974	437.4	169.8
1975	454.1	223.0
1976	470.1	262.6
1977	498.8	266.2
1978	520.4	252.3
1979	529.6	259.4
1980	532.8	280.0
1981	560.2	368.4
1982	588.4	495.3
1983	617.4	562.1
1984	664.0	263.1

السنة	العمالة الوطنية	العمالة الغير وطنية
1985	700.0	194.2
1986	738.7	166.0
1987	792.0	140.8
1988	820.8	142.3
1989	840.7	140.5
1990	879.4	139.2
1991	927.2	85.3
1992	968.2	77.0
1993	974.0	139.0
1994	992.9	156.1
1995	1025.6	160.1
1996	1057.5	166.5
1997	1085.7	169.4
1998	1151.6	172.1

المصـــــــــــدر:-

الجماهيرية ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1969-1998) ، مصدر سابق ، ص 13 ، ص 15 .

ويتضح من خلال الجدول رقم (26) أن الفترة من 1970-1984 تميزت بزيادة في استخدام العمالة غير الليبية ، نتيجة للحاجة إليها في خطط التنمية ، ونقص العمالة الفنية بالبلاد ، في حين أزداد عدد العمالة الليبية منذ سنة 1985 ، وأصبح هناك نقص في عدد العمالة غير الليبية ، وهذا ما يعكس سياسة الدولة في الاعتماد على العمالة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة للتوفر النسبي في الأيدي العاملة الفنية .

- ثانياً: مساهمة المرأة في القوى العاملة.

تمثل المرأة عنصراً أساسياً في قوة العمل ، هذا الأمر الذي يستوجب مساهمتها في كل أوجه النشاط الاقتصادي ، حتى لا تكون نصف طاقة المجتمع البشرية معطلة ، ويؤدي بالتالي إلى تقليل قيمة الموارد البشرية ، ودورها في عملية التنمية ، والجدول التالي يبين توزيع استخدام القوي العاملة الوطنية حسب الجنس خلال الفترة 1970 -1998.

جدول رقم (27)

توزيع استخدام القوى العاملة الوطنية حسب الجنس

خلال الفترة 1970-1998

العدد بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1997	1998
ذكور	375.7	430.8	473.9	534.2	698.5	711.5	834.2
إناث	24.8	35.4	58.9	83.2	122.3	150.3	210.8
المجموع	400.5	466.2	532.8	617.4	820.8	861.8	1054.0
نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة	6.2	7.6	11.1	13.5	14.9	17.4	20

المصـــــــدر:-

- د. صبحي قنوص وآخرون ، التحولات (1969-1999) ، مصدر سابق ، ص 683 .

ومن الجدول رقم (27) يلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة أخذت في الازدياد سنة بعد أخري ، تطورت من 24.8 ألف وبنسبة

6.2% من مجموع القوى العاملة سنة 1970 إلى 210.8 ألف وبنسبة 20% سنة 1998 .

وعلى الرغم من وجود الزيادة الملحوظة في مساهمة المرأة في القوى العاملة إلا أنها لازالت منخفضة مقارنة بما تمثله المرأة من العدد الإجمالي للسكان، والتي تقارب من 50% ، كما لا تتناسب هذه النسبة مع الزيادة الكبيرة في تعلمها ، وامتلاكها لمؤهلات تؤهلها للعمل ، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- العادات والتقاليد السائدة ، والتي تنظر للمرأة على أن عملها الأساسي هو خدمة المنزل وإنتاج الخام البشري .
- عدم التوجه إلى التعليم وتدريب المرأة إلا في العقود الأخيرة من القرن الماضي.
- الزواج المبكر للإناث وكبر حجم الأسرة الليبية .

بعد أن تم استعراض المعطيات الطبيعية والبشرية لليبيا في هذا الفصل ، حيث تم تسليط الضوء على التركيب التعليمي للسكان ، وهيكلية التعليم بدءا من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي ، مع تناول التطور التاريخي للتعليم والإشارة إلى المرأة والتعليم ، وأخيرا دور التعليم في التنمية تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ، والتي أهمها أن ليبيا كغيرها من البلدان النامية عانت من تخلف أنظمتها التعليمية طيلة فترة الاستعمار ، حيث أشارت الإحصائيات إن نسبة التعليم ومعرفة القراءة والكتابة لم تتجاوز 1% سنة 1940 ، بينما بلغ معدل القراءة والكتابة 74% سنة 1993 ، والذي يعد من المعدلات المرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى *، كما أن هناك تقدما ملحوظا وواضحا في مجالات التعليم المختلفة سواء كان في التعليم الأساسي أم في الثانوي أم في معاهد المعلمين أم في التعليم الجامعي، فضلا عن

---

* - ينظر الملحق رقم (6) .

التوسع الكبير في مجالات التدريب الأساسي والمتوسط وذلك من أجل إعـداد الكوادر الفنية بما يخدم متطلبات عملية التنمية الشاملة بالبلاد مما آثر علـــى عرض قوى العمل في السوق الليبية ، وزيادة نسبة مساهمة المرأة فيه .

الفصل الخامس

الآفاق المستقبلية للاستثمار البشري في قطاع التعليم ودوره في عملية التنمية في ليبيا

- المبحث الأول : رؤية مستقبلية للتعليم وسوق العمل في ليبيا.

- المبحث الثاني: نظرة مستقبلية لدور النمو المعرفي في تنمية الموارد البشرية في ليبيا.

يعيش العالم مرحلة من التحول في النظام الاقتصادي حيث إن المعرفة تشكل دعامة أساسية في هذه العملية ، فأصبحت تمثل ركناً أساسياً في جميع الأنشطة الاقتصادية ، وتشير الإحصائيات إلى أن (المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 80 % من اقتصاديات العالم المتقدم ، بينما الـ 20 % المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية).[1]

في ضوء ما تقدم فإن التعليم يُعد عملية استثمارية إنتاجية تنموية ، والتعليم استثمار تنموي طويل الأجل ، لأنه يساهم في إعداد الأجيال الحالية والمستقبلية وتأهيلها لكي تتمكن من التعامل مع التحديات التي تفرضها التطورات العلمية والتكنولوجية.

أكدت معظم الدراسات المعنية بشؤون المستقبل ، إلى أن أحد محاور الصراع في عالم الغد ، هو السباق حول حقوق المعرفة وبراءات الاختراع*، وإن النظام التعليمي ، هو العمود الفقري لتقدم أي مجتمع ، وهو الوسيلة الفعالة والرئيسية لتأهيل وتنمية الموارد البشرية ، التي يقوم عليها كيان المجتمع والدولة ، وذلك لأن مستوى الأداء لجميع المؤسسات والهيئات في المجتمع يعتمد على مدى كفاءة الأداء للقائمين عليها وهذه بدورها تتوقف على نوعية التعليم والتدريب المُعد لهم .

1- التقرير الإستراتيجي العربي ، (تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي)، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الأهرام ، 2001 ، ص 54 .

(*) براءات الاختراع : هي وثائق يصدرها مكتب حكومي تصف اختراع وتخلق الوضع القانوني الذي يمكن من خلاله استغلال هذا الاختراع (تصنيفه ، استخدامه ، بيعه ، استيراده) فقط عن طريق الشخص الممنوح حق الامتياز في اختراع معين أو بتفويض منه . وتحدد فترة حماية الاختراع بعشرين عاما من تاريخ تقديم طلب براءة الاختراع .

ولهذا فـــان التعـــليم يعتبر المعيار ، الذي يحدد مستقبل المجتمعـلت ، (سيكون للتقدم الراهن في العلوم كافة ، من علم الوراثة إلى تقانة المعلومات وعلم الفلك ، تأثيراً واسعاً في نوعية الحياة وطبيعـــة المجتمـــع، وســـيتوقف المركز السياســـي والأمن القومي للدول على نحو مـــتزايد علـــى قدراتـــها العلمية)[1]، وفي ضوء ذلك أصبح تطوير التعليم ضرورة ملحة ، تفرضـــها احتياجات المستقبل ، وتتطلبها ضرورة مواجهة تحديـــات القـــرن الحـــادي والعشرين ، يتناول هذا الفصل الآفاق المستقبلية للإستثمار البشري في قطاع التعليم في ليبيا ، ودوره في عملية التنمية ، ويتضمن مبحثين يتنـــاول الأول رؤية مستقبلية للتعليم وسوق العمل في ليبيا ، بينما يشتمل المبحـــث الثـــاني على نظرة مستقبلية لدور النمو المعرفي في تنمية الموارد البشرية، وذلـــك انطلاقا من التطور الذي سيشهده العالم مستقبلاً والذي سيبني علـــى ركـــيزة المعرفة باعتبارها القاعدة الأساسية للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتمـــاعي في المجالات المختلفة .

1- أنطوان زحلان ، (التقانة والسياسة والأمن القومي) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 273 ، بيروت ، نوفمبر 2001 ، ص 37 .

المبحث الأول: رؤية مستقبلية للتعليم وسوق العمل في ليبيا.

تشير معظم الدراسات الخاصة بالتعليم ، وعلاقته بالتنمية البشرية في ليبيا إلى ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم في المجتمع الليبي ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، ومن أهم هذه الدراسات تقرير التنمية البشرية في ليبيا سنة 1999 ، حيث يتضح من هذا التقرير ، مدى قدرة النظام التعليمي في ليبيا من تمكين الأفراد والجماعات بالمعرفة ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق عنصر الكفاءة في التوظيف الأمثل للموارد والتحكم بالنوعية ، فضلا عن توفير فرص التعليم لكافة الشرائح والفئات الاجتماعية ، مع ضمان التوزيع المكاني العادل للخدمات التعليمية على مستوى البلاد .

لقد شهدت الجماهيرية على مدى ثلاثين عاما اهتماما واضحا وملحوظا في قطاع التعليم بمستوياته المختلفة ، وذلك انطلاقا من توجهات الدولة وفلسفتها في هذا المجال وبأن (المعرفة حق طبيعي لكل إنسان)[1] ، لذا فقد أولت ليبيا اهتماما خاصا بالاستثمار البشري في قطاع التعليم ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة 41% من سكانها منهمكين بشكل أو بآخر في العملية التعليمية ، بين طلاب يتلقون المعرفة في مختلف المراحل الدراسية ، وبين أساتذة ومعلمين لها ، أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق الذي حظي به القطاع فقد بلغ في بداية الخطة الإنمائية الأولى سنة 1973 نسبة " 15.3 % " من الميزانية العامة ، ويشكل 4.5 % من الناتج الإجمالي المحلي.[2]

1-معمر القذافي ، الكتاب الأخضر (الركن السياسي ، الركن الاقتصادي ، الركن الاجتماعي) ، الطبعة السادسة والعشرون ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1999 ،ص 168.

2-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 120.

الشكل التالي يبين التوزيع النسبي للسكان (ممن عمرهم 15 سنة فما فوق) حسب الحالة التعليمية ، وفقاً لتعداد 1973 ، 1984 ، 1995 .

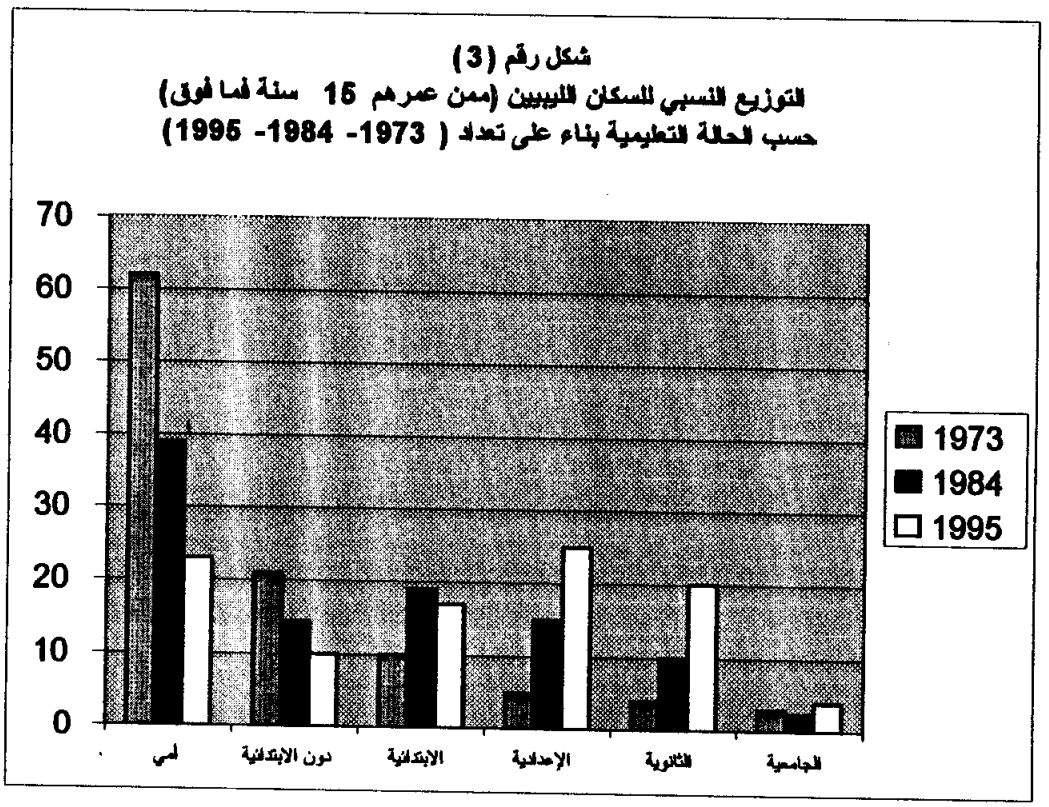

المصدر :

- الجماهيرية ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، دراسة إحصائية تحليلية عن الحالة التعليمية للسكان، ص 11 . (السنوات 1973 – 1984) .
- الجماهيرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، دراسة إحصائية حول الحالة التعليمية للسكان الليبيين ، من واقع نتائج التعداد للسكان لعام 1995 ، العدد 2 ، ص 13 .

يتضح مما سبق أن هناك تطوراً ملموساً في الرصيد التعليمي في ليبيا من خلال المعدلات المتزايدة للالتحاق المدرسي الصافي بين الفئة العمرية في السن المدرسي (6 – 24) سنة ، نتيجة لتوسع القاعدة التعليمية وتوفير البنية الأساسية والإطار التدريسي ، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق داخل تلك الفئة العمرية من 64% سنة 1973 إلى 75% سنة 1995 ، وهذا

يعطينا دلالة واضحة عن العوائد الكمية والنوعية للاستثمار في التعليم كـأحد أنواع الاستثمار البشري الأساسية .

ومن خلال المقارنة للرصيد التعليمي المتراكم للمجموعة السـكانية ، التي ولدت في الفترة 1965 – 1969 ، والتي احتلت مكانها علـى مقـاعد الدراسة في بداية السبعينات ، وبين الرصيد التعليمي للمجموعة السكانية التي ولدت في الفترة من 1940 –1944 ، والتي دخلت النظـام التعليمـي بعـد الحرب العالمية الثانية أي في بداية الخمسينات ، يتبين من خلال المقارنة مـا بين هذين الجيلين حجم التغير الجذري الذي طرأ علـى الـهيكل التعليمـي للسكان في ليبيا ، فنلاحظ أن هناك تدنياً واضحاً في المسـتويات التعليميـة للمجموعة التي عاشت في مرحلة الأربعينات ، حيث نجد أن حوالي ثلاثـة أرباع هذه المجموعة لم تتمكن من الدخول لنظام التعليم الرسمي ، كمـا أن هناك تسربًا كبيرًا قبل بلوغ نهاية المرحلة الابتدائية ، أما الربع الباقي مـن هذه المجموعة فإن هناك نسبة 7.5% ممن اكتفى بنهاية المرحلة الابتدائيـة و8.3 % ممن أكملوا المرحلة الإعدادية ، أما الذين أكملوا المرحلة الثانويـة فلا تتجاوز نسبتهم أكثر من 10.5% . [1]

أما فيما يتعلق بالمجموعة السكانية الجديدة ، والتـي حصلـت علـى تعليمها في بداية السبعينات فنلاحظ أن 65% منها استمرت فـي التحصيـل الدراسي وقد تمكنت من إكمال مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والعـالي ، ولم يتخلف منها إلا حوالي17.7% قد اكتفت بالتعليم الابتدائي .

أما من حيث النوع (الذكور والإناث) فإن فجوة الالتحاق قد تقلصـت بينهما فعلى المستوى الابتدائي نلاحظ أن فجوة الالتحاق بين الجنسين سـنة 1973 ، كانت نسبة الذكور تمثل 21.5 % [2] ، وقد تم إغلاقها كلياً بحيـث تساوت معدلات الالتحاق لكلا الجنسين سنة 1995 ، كما تم سد تلك الفجـوة

---

1 – نفس المصدر السابق ، ص 121 .

2 – نفس المصدر ، نفس الصفحة .

في مراحل التعليم الأخرى الإعدادية والثانوية والتعليم العالي ، وتجـــاوزت ذلك في بعض المراحل لتصبح لصالح الإناث ، ففي مرحلة التعليم الإعـدادي بلغت معدلات الالتحاق للذكور سنة 1973 حوالي 23.4% مقـابل 11.7% للإناث ، بينما أصبحت معدلات التحاق الإناث 68% ، والذكور 64% فـــي سنة 1995 .

وبلغت معدلات الالتحاق للذكور والإناث على المستوى الثانوي ســنة 1973 هي 10% و 5% على التوالي ، في حين بلغت سـنة 1995 ، 46% لصالح الإناث مقابل 43% للذكور.

أما في التعليم الجامعي والعالي فيتضح تطور الرصيد التعليمي للإناث بشكل واضح فبعد أن كانت معدلات قبولهن سنة 1973 أقل من 1% مقـابل 6.5% للذكور ارتفعت إلى حوالي 14% سنة 1995 ، وتقاربت بذلك إلـــى حد التساوي مع معدلات الذكور .[1]

أما فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للخدمات التعليمية وعلـــى المســتوى البيئي (الريف والحضر) ، فقد كانت الفجوة كبيرة بينهما حيث كانت نســـبة التحاق الذكور في المناطق الريفية حوالي 75% ومعدل التحاق الإناث 29% سنة 1973 ، بينما تقاربت معدلات الالتحاق للذكور ما بين الريف والحضـر حيث بلغت 71% سنة 1995 مقابل 68% بين الإناث للسنة نفسها .[2]

ويتضح مما تقدم بأن هناك تطوراً كمياً ونوعياً ملموساً في الخدمـــات التعليمية في الجماهيرية وبخاصة في الفترة من ســـنة 1973 إلـــى الوقـــت الحاضر ، وإن وثائر هذا النمو والتطور واضحة مـــن خـــلال المؤشـــرات الإحصائية التي توضح التطور الكبير في أعداد الطلبة والمعلمين والمبـــاني والمؤسسات التعليمية والتربوية ، وقد تناول الفصل الرابع تشخيصاً لواقـــع حال الخدمات التعليمية ، والذي يمكن من خلاله إعطاء بعـــض المؤشـــرات

---

1 – نفس المصدر السابق ، ص 122 .

2 – نفس المصدر ، نفس الصفحة .

للتطور المستقبلي ، حيث حدد لنا طبيعة المدخلات والمخرجات في العملية التعليمية .

ويرى الباحث أن التطور الكمي والنوعي ، في الخدمات التعليمية في ليبيا لا يكمن في تطوير نوعية التعليم ، وتحسين عملياته ، ونواتجه من تكوين رأس مال بشري ، بقدر ما هو مرتبط بنمط ، وكيفية الانتفاع بالناتج التعليمي ، وطبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي ، وتخطيط القوى العاملة ، بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أي تحديد مدى كفاية مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل الليبي حالياً ومستقبلاً.

من خلال المؤشرات الإحصائية التي توضح طبيعة هذه العلاقة ، نجد أن ليبيا – كبقية البلدان النامية – قد التزمت تجربتها التخطيطية بوضع بند خاص في الخطة ، يهتم بالقوى العاملة ، ويعتمد في حساباته وتوقعاته على الطريقة المألوفة في تقدير الاحتياجات من القوى العاملة .

وبالرغم من مساهمة قطاع التعليم في تطوير قوة العمل الوطنية ، وزيادة حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني ، إلا أن التنسيق ما بين التخطيط لقطاع التعليم ومتطلبات سوق العمل ، والخطط الاقتصادية ، ليس بالمستوى المطلوب .

فمن خلال النظرة إلى سوق العمل الليبي ، نجد أن الاحتياجات في المهن والمهارات يقابلها باحثون عن العمل من الخريجين تبلغ حوالي 10% من الجامعيين سنة 1995 [1] ، ونجد أن غالبية الباحثين عن عمل من خريجي الكليات الإنسانية ، مع وجود نقص في خريجي بعض الكليات العلمية والطبية والهندسية ، وهذا ما يجعل الدولة تعتمد على العمالة الوافدة المتخصصة ، لعدم توفر الكوادر الوطنية ، حيث أن (حوالي 60 % من طلاب مرحلة التعليم الجامعي متخصصون في العلوم

---

1 – نفس المصدر السابق ، ص 129 .

الاجتماعية)[1] ، مما نتج عنه فائض في عرض العمل في بعض التخصصات ولم يتمكن سوق العمل من استيعابهم بالكامل .

ويتضح مما تقدم بأن النظام التعليمي الجامعي ، قد ساهم في تحقيق معدلات الارتفاع بمستوى قوة العمل المحلية ، حيث قام بتكوين قدرات بشرية هامة ، إلا أن الانتفاع من عوائدها البشرية ، لم يصل إلى المستوى المطلوب ، والمخطط له في خطط التنمية الشاملة ، والسبب في ذلك يعود لضعف اليات الحوافز ؛ مما أدى إلى اختلال العلاقة ما بين الإعداد والانتفاع وذلك من خلال مراعاة الخصوصيات السكانية ، وكذلك احتياجات سوق العمل ، وحالة الاقتصاد ، وهذا يتطلب هيكلة القوى العاملة وتخطيط لقطاع التعليم بشكل أكثر فاعلية ، بحيث تجعل مساهمة هذا القطاع غير تقليدية في مجال إعداد الموارد البشرية ، مما يجعلها تسد الحاجة في مختلف المهن الإنتاجية والحرفية .

والخلاصة إن التعليم عملية استثمارية تنموية تهدف ، إلى توظيف رأس المال البشري الذي يعُد أهم العوامل المؤثرة في التنمية الشاملة ، فالتعليم كعملية اقتصادية استثمارية لها جدوى فردية في زيادة إنتاجية الفرد في عمله ، ولها جدوى اجتماعية أيضا ، وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن العائد الاجتماعي المتأتي من خلال الأنفاق الفردي من أجل التعليم سيكون مضاعفاً بعد سبع سنوات تقريباً ، أما العائد الفردي فيقدر بالضعف وذلك بعد مرور ثلاث سنوات ونصف تقريباً .[2]

---

1 – د. محمد سالم كعيبه ، " التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا " ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مصدر سابق، ص 182 .

2– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، مركز الدراسات والبحوث الإفريقية ، بحث مقدم للأستاذ المبروك صافار «نحو نظام تربوي إفريقي ، مؤتمر التعليم من أجل تحرير إفريقيا " 20 –25 مارس 1988 "، سبها ،1988، ص 386

وهنا يشير الباحث ، إلى أن التركيز على التعليم النظري في المراحل الدراسية كافة يؤدي إلى تحرك المؤسسات التعليمية عن الأهداف التنموية ، من خلال ضعف كفاءتها ، لتلبية متطلبات سوق العمل ، ولهذا فأن استراتيجية التعليم المستقبلية في ليبيا ، أكدت على الموازنة بين التعليم النظري والتطبيقي والمهني ، وكذلك التركيز على التدريب الفني والمهني وذلك بما ينسجم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي تشهدها البلاد ، وهذا ما يجعل ناتج التعليم أو ما يعرف " مخرجات التعليم " تحقق ارتفاعاً في العائد البشري ، من خلال توافقها مع المدخلات ، وهذا يعني انخفاض تكلفة التعليم وقلة نسبة الإهدار الكمي والكيفي مما يجعل نوعية الخريجين وارتفاع إنتاجيتهم تتناسب مع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني: نظرة مستقبلية لدور النمو المعرفي في تنمية الموارد البشرية في ليبيا.

تُعد مسألة تنمية الموارد البشرية ، من القضايا الهامة والملحة ، وذلك لكونها ضرورية وفعالة لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية ، في مختلف جوانبها العملية والفنية والسلوكية ، كما إنها وسيلة تعليمية تمُـــد الإنسان بمعارف ومعلومات ومبادئ تزيد من طاقته علي العمل والإنتـــاج ، كذلك فإنها وسيلة تدريبية تزود الإنسان بالطرق العلمية والأساليب المتطـورة للأداء الأمثل.

لهذا فإن التعليم يعتبر الدعامة الأساسية ، في عملية تنميـــة المـــوارد البشرية وأحد أهم مقوماتها الرئيسية ، وقد أشار خـــبراء منظمـــة التنميـــة الصناعية التابعة للأمم المتحدة ، إلى أن التعليم يمثل حجر الأساس في النمـو المعرفي ، الذي يساهم في توسيع آفاق الإنسان وقدراته العقلية ، ومهاراتـــه اليدوية ، وأعداده للحياة في المجتمع المعاصر.[1]

لهذا أصبح الإنفاق على التعليم بلغة الاقتصاديين ، من أفضل أنـــواع الاستثمار، إذ أنه يؤدي إلى تنمية الإنسان ، كمورد من موارد إنتاج الســـلع والخدمات وخلق الثروة ، وتجديد مصادرها ، وتراكم عناصرها ، في الوقت ذاته يعد التعليم الطاقة المحركة للتنمية البشرية ، التي تهدف إلـــى تحقيـــق إنسانية الإنسان ، من خلال التكوين الأمثـــل لقـــدرات الفـــرد ، ومعارفـــه ومهاراته ، وبما يمكنه من التفاعل المثمر والخلاق ، مع بيئتـــه بمكوناتـــها المادية والبشرية ، وهذا يعني مساهمة التعليم في تحسين الكفاية الإنتاجيـــة ، لقوة العمل ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[2]

---

1 -أبوبكر جمعه الحمروني وعلي محمد العزيبي ، دور التربية والتعليم ، مصدر سابق ، ص 158

2 - د. حامد عمار ، التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص 144 .

يتضح مما تقدم ، أن العلاقة وثيقة بين التعليم والتنمية ، وهي تنعكس على كافة جوانب الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وتعتمد هذه العلاقة على مدى التوافق والانسجام بين المؤسسة التعليمية والمجتمع ، فالتخطيط للتعليم يجب أن يهتم بسوق العمل ، ويهتم كذلك بكل القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع ، وأن لا يكون وسيلة لكسب العيش فقط ، بل وسيلة لصنع التقدم والرقى .

لهذا فقد ركزت ليبيا على تنمية العنصر البشري ، في جميع خططها التنموية وذلك انطلاقا من أهمية هذا العنصر الكبيرة والمتميزة ، في مجمل عملية التنمية الشاملة ، حيث اهتمت بموضوع التعليم ، كقاعدة للنمو المعرفي ، وأعطت الأولوية للاستثمار البشري في مجال التعليم من ، أجل بناء الإنسان ، المنتج الذي يكون له دور فعال في قوة العمل من الناحية النوعية ، باعتبار التعليم هو القناة الوحيدة القادرة علي تلبية احتياجات سوق العمل ، وهو الركيزة الأساسية لعملية التنمية بمختلف جوانبها .[1]

يتبين مما سبق أن ليبيا أدركت بأن التعليم والنمو المعرفي ، يعُد الأداة الرئيسية في تنمية الموارد البشرية ، وأن الحاجة للتعليم ضرورة أساسية للنمو والتنمية والتطور خاصة ، وأن العالم في القرن الحادي والعشرين يمر بمرحلة الانفجار المعلوماتي في مختلف المجالات ، ومن أجل تمكين الفرد من تنمية طاقاته ومواهبه ، وإعداده للمشاركة في صياغة حياته "حاضره ومستقبله" ، حيث أن السمة المميزة للتقدم العلمي والتقني ، بأنه يتحول بسرعة إلى قوة إنتاجية مباشرة ، وأصبحت المعرفة في الوقت الحاضر ، أهم فروع الإنتاج المادي ، وقد اعتبرها معظم الاقتصاديين ، أنها عامل هام وفعال من عوامل الإنتاج ، فضلاً عن بقية العوامل التقليدية ، وقد انعكست

1- أبوبكر جمعه الحمروني ، علي محمد العزيبي ، (دور التربية والتعليم) ، مجلة البحوث الصناعية ، مصدر سابق ، ص 157 .

آثار هذه العملية في تعاظم قوة الروابط بين البحـــوث النظريـــة الأساســية والبحوث التطبيقية. [1]

تشير تقارير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، إلـــى أن النقص في تأهيل الكوادر العلمية يؤدي إلى خسائر بالغة في إنتاجية العمـــل ورأس المال ، والأرض والتنظيم ، وتلك الخسائر من المحتمل أن تفوق بعدة مرات تكلفة تعليم العدد المناسب من المجتمع [2] ، لهذا فإن توجهات ليبيا في مجال التعليم وفي ضوء فلسفتها السياسية ، وقد أكدت على الاستثمار البشري في التعليم ، لأنه مفتاح التنمية بمختلف جوانبها ، وقد سعت بشكل جاد إلـــى تجسيد خططها إلى حيز الواقع ، في مجال تنمية الموارد البشرية ، وذلك من خلال النمو المعرفي منذ السبعينات ، لأهمية الاستثمار البشري فـــي مجـــال التعليم ومردوداته الإيجابية على عملية التنمية الشاملة التي بدأت وتائرها في تصاعد مستمر ، منذ سنة 1970 ، الأمر الذي جعلها تتجه بجدية لمراجعـــة وتقييم عناصر ومدخلات التعليم لتتلائم مع ظـــروف المجتمـــع واحتياجاتـــه وضبط آلية العلاقة بينهما ، وبما يساهم في خلق أجواء اجتماعيـــة تســـتطيع تضييق الفجوة بين ما ينشده التعليـــم مـــن أهـــداف ، واحتياجـــات التنميـــة بمؤشراتها المادية والمعنوية .

بدأت ليبيا بتعزيز دور المؤسسات التعليمية ، للإضطلاع بأدوار أكـثر فاعلية في توجيه التنمية التي أصبحت تمثـــل الإنجـــاز النـــهائي للحصيلـــة التعليمية ، فلم تعُد التنمية أرقاماً تحصي عدد الخريجين والمتعلميـــن ، بـــل يتوقف الأمر على مدى فاعلية تعليمهم في خدمة متطلبات التنميـــة ، ودعـــم القيم والاتجاهات الإيجابية التي ترفع مستوى التقـــدم الثقـــافي والاجتمـــاعي

1- د. علي الأسدي ، مقدمة في اقتصاديات الصناعة ، الطبعة الأولي ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1990 ، ص65 .

2- المصدر نفسه ، ص 239 .

والاقتصادي ، فرأس المال الحقيقي لأي تنمية يكمن في إعداد الطاقات البشرية وهو أمر مرهون بالبرامج التي تعُد الأجيال على أساسها.

ونظراً لكون التعليم يعتبر الركيزة الأساسية لعملية التنمية ، وهو المدخل لكل نهضة وتقدم ، فلهذا أعادت ليبيا النظر في برامج العملية التعليمية كافة ووضع الخطط المستقبلية ، التي تؤكد على تنمية الموارد البشرية ، والاستثمار في قطاع التعليم ، للمردودات الإيجابية التي يحققها هذا النوع من الاستثمار ، ولمواكبة التطورات الحاصلة في العالم ، والتي تستند على النمو المعرفي والثورة المعلوماتية، ولكون العنصر البشري عامل فعال ومهم في العملية الإنتاجية ، حيث يتكون المورد البشري من صفات الأفراد في المهارات والقدرات ، والمواهب والخبرات والتعليم والتدريب ، والمعرفة وصفات أخرى من أجل زيادة الإنتاج.

إن القدرة على استخدام هذه المخرجات ، لتحقيق مصلحة العملية الإنتاجية يساهم في مضاعفة القدرات الإنتاجية للدولة ، وهذا ما يحقق بالتالي عملية النمو الاقتصادي المنشود .[1]

وقد تمثلت الخطط المستقبلية لتطوير قطاع التعليم ، وتعزيز دوره في تنمية الموارد البشرية ، من خلال المؤشرات التي أكدت عليها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي ، حيث أكدت على أهمية دور مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في الأعداد المهني ، والتدريب التقني ، وكذلك ركزت على ضرورة ربط سياسة القبول في التعليم التقني ، بالاحتياجات الكمية والفعلية الحالية والمستقبلية ، كما أكدت على عملية تطوير المناهج الدراسية وإعادة النظر فيها ، وتحديث المعلومات فيها بما ينسجم مع التطور العلمي السريع الذي يشهده العالم ، وكذلك التوسع في زيادة عدد الجامعات وتوزيعها حسب الرقعة الجغرافية ، وفتح الدراسات العليا في بعض الاختصاصات ،

---

1 – عمر كريم ، الإدارة والتنمية ، مصدر سابق ، ص 151 .

والتركيز على المعاهد الفنية والتقنية ، والاهتمام بتعليم المرأة بغية مشاركتها في سوق العمل .

لهذا فإن التوافق والانسجام بين النظام التعليمي بمختلف مجالاته ومستوياته من ناحية ، وحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى أحد الأهداف البارزة للتعليم ، وتبرز الحاجة إلى هذا التوافق والانسجام بشكل أكثر ، إلحاحاً وقوة عندما يتعلق الأمر بأنواع التعليم ، التي تهدف لإعداد القوى العاملة في التعليم والتدريب المهني .

ولضمان هذا التوافق والانسجام وفاعليته في نظام التعليم والتدريب ، لابد من إحكام ربط هذه النظم بمؤسسات العمل والإنتاج ، وتوثيق صلتها بعالم العمل ، الذي يفترض في هذه النظم ، أن تهيئ الخريجين ليصبحوا أعضاء منتجين فيه ، وذلك من خلال تطوير دور كل مؤسسات التعليم والتدريب المهني ، ومؤسسات العمل والإنتاج في هذا المجال ، عن طريق وضع السياسات والمعايير والإجراءات التي تضمن فاعلية هذا الدور ، ووظيفته وذلك من خلال :[1]

1- التأكيد على تعزيز العلاقة ما بين الجامعة والمجتمع ، وتوظيف البحوث العلمية لخدمة مشاريع التنمية ، وربط المؤسسات الإنتاجية بالمؤسسات التعليمية بغية تحقيق المزاوجة بين الجوانب النظرية الأكاديمية ، والجوانب التطبيقية الميدانية .

2- ضرورة الاهتمام بتطبيق برامج التعليم والتدريب المستمر ، أي قيام الجامعات والمعاهد العليا بتزويد العاملين في مشاريع المجتمع الإنتاجية بالمعلومات والمستجدات في حقل المعرفة والعلوم المختلفة .

1- أهمية دور مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في الأعداد المهني والتدرب التقني ، جريدة الفجر الجديد ، طرابلس ، العدد 9997 ، السنة الثلاثون ، 13 . 10 . 2001 ، ص 4 .

3- تشكيل اللجان والمكاتب الاستشارية في المعاهد والكليات وتوظيفها لخدمة مشاريع التنمية .

4- تعزيز دور مشاركة المرآة في التعليم ، بغية زيادة مساهمتها في سوق العمل الليبي.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ليبيا احتلت المرتبة (59) حسب دليل التنمية البشرية وبلغ ، معدل النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر 79.1% لسنة 1999 ، كما بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم "15 -24 " ، 96.2 سنة 1999.[1]

وفي ضوء هذه المؤشرات ، يمكن تحديد النظرة المستقبلية لدور النمو والتطور المعرفي في تنمية الموارد البشرية في ليبيا ، واسترشاداً بما طرحه الأخ العقيد معمر القذافي أمام مؤتمر الشعب العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 1 .9 . 2001 حيث أشار بشكل واضح إلى (أن العالم الآن بدأ يدخل مرحلة جديدة مذهلة ، خطيرة ، جذرية ، لم يسبق مثيل لها في تاريخ العالم تواجدت بواسطة الثورة العالمية الجديدة ثورة المعرفة) ، كما أكد علي أن (التعليم الموجود بالمدارس والمعاهد والجامعات هو أسلوب قديم مر عليه أكثر من مائتي عام ولم يعُد ينفع الآن)[2] ، وأوضح (أن النظام الأفقي الجديد وثورة المعلومات لا تعترف بالحدود حيث أصبح العالم قرية واحدة) .[3] ، وفي لقائه بمجلس التخطيط العام بتاريخ 15 .10 .2001 أكد على

---

1 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2001 ، مصدر سابق ، ص 219 .

2- نفس المصدر السابق ، ص 3 .

3- الأخ قائد الثورة يلتقي ولليوم الثاني مجلس التخطيط العام ، جريدة الشمس ، العدد 2539 ، 16 . 10 . 2001 ، ص 2 .

مسألة أساسية ، وهي مواكبة التطورات التي يشـــهدها العـــالم مـــن خـــلال مواصلة التقدم في مجال العلم والمعرفة .[1]

وفي مقابلة شخصية مع الدكتور عبد الله محمد الأشهب أمين اللجنـــة الشعبية لجامعة مصراته ، وسؤاله عن تقييمه لواقع التعليم في ليبيا من حيـث هيكليته ومناهجه ، ومدى استجابتها لمقتضيات العصر ، أجاب بأن التعليـــم يحتاج إلى المزيد من الجهود لزيادة تطويره ، وفقاً لبرامج تقويمية من حيـث الصعوبات التي تتعلق بمدخلاته ومخرجاته ، والملائمة بين التعليم الجـــامعي والعالي ، واحتياجات وسوق العمل ، وعند سؤاله عن التطور الذي يشـــهده العالم في مجال المعرفة ، وفي تقنيات الاتصال والإعلام أجاب بأنه يجب أن يتم إدخال هذه التقنيات وفقاً لأهداف محددة بحيث تكون وسيلة لتحقيق غايات وليست هدفاً في حد ذاتها ، وإن تكون وسيلة لتغطية جوانب في المجـــال المعرفي وان لا تأتى على حساب الجوانب الأخـــرى كـــالجوانب الروحيـــة والوجدانية ، عن تصوره للآفاق المستقبلية للتعليم وقنوات المعرفة الأخرى ، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة ، أجاب بأنه يجب إدخال وسائل المعلومات الحديثة ، وشبكات المعلومات ، وإشراك جميع مؤسسات المجتمع في العمليـة التعليمية ، بربط تلك المؤسسات مع المؤسسات التعليمية ، بحيث يتم التعليـــم سواء داخل المدرسة ، أو خارجها ، مع الاعتماد على المؤسســـات المهنيـــة المنتجة لربط التعليم النظري ، بالجانب التطبيقي العملي . وعن الدور الـــذي لعبته وسائل الأعلام المختلفة في تحقيق الثورة الثقافية ، وإعـــداد المجتمـــع لاستيعاب التنمية الشاملة ، أجاب بأنه دور محدود ويحتاج للمزيـــد بوضـــع استراتيجية تركز على الجانب الثقافي ، لتحقيـــق ثقافـــة منفحـــة ، تخلـــص المجتمع من أنماط ثقافية متخلفة تشد المجتمع إلى الخلف وتحول دون التقـــدم

1- الأخ قائد الثورة يلتقي ولليوم الثاني مجلس التخطيط العام ، جريدة الشمس ، العدد 2539 ، 16 .10. 2001 ، ص2 ، ص3 .

بل يجب إكساب النشء عادات سلوكية جديدة مثل العادات المرتبطة بالسكن والغذاء ، والعمل والقيم والأفكار المتحررة من البدع والخرافات ".[1]

من خلال المؤشرات التي تناولها الفصل الخامس ، يتضح بأن توجهات الجماهيرية للاستثمار البشري في التعليم ، كانت واضحة من خلال المدخلات والمخرجات ، ومن حيث التوسع الحاصل في مجال الخدمات التعليمية ، فنلاحظ أن هناك تزايداً ملحوظاً في جميع المراحل ، فضلاً عن عملية الإنفاق في هذا المجال ولكن نجد أن المخرجات لا تتطابق تماماً مع التطورات الحاصلة في سوق العمل الليبي .

---

1 – مقابلة شخصية مع الدكتور عبد الله محمد الأشهب ، أمين اللجنة الشعبية لجامعة مصراته ، ومدير المعهد العالي لأعداد المعلمين ، ورئيس قسم العلوم السلوكية ، ومنسق رابطة الخبراء بمصراته في قطاع التعليم ، مصراته ، ليبيا ، 20 يناير 2002 .

الخـــاتمة

التنمية عملية لابد منها بالنسبة للبلدان النامية ، فمن خلالها يستطيع المجتمع حل ومواجهة الكثير من المشكلات القائمة ، فضلا عن تحقيق طموحاته التي ، يصبو إليها وتعتمد التنمية بشكل أساسي على الموارد البشرية المهيئة ، و المؤهلة والمدربة ، لتتحمل أعباء هذه المسؤولية بنجاح ، لأن توافر الموارد الطبيعية بأشكالها المختلفة لا يمكن أن تحقق أي مردود في حالة عدم وجود دور فعال ومميز للعنصر البشري ، ويعَد التعليم المحور الأساسي في التشكيل المعرفي لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

فقد اتضح بأن للتعليم دوراً رئيسياً هاماً في عملية التنمية ، من خلال أحداث النقلة النوعية في مختلف المجالات ، وقد تم تقصي الكثير من المعلومات والبيانات وتحليلها ، بغية توضيح مساهمتها في عملية التنمية ، من خلال إعداد الكوادر المطلوبة في سوق العمل الليبي ، وقد تم الاعتماد على العديد من المصادر التي تناولت موضوع المعرفة ، وأهميتها في القرن الحادي والعشرين ، من أجل وضع رؤية مستقبلية لواقع العلاقة بين التعليم والتنمية في ليبيا ، وبعد أن تمت دراسة واقع التعليم ومساهمته في سوق العمل ، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات أهمها :

1 – كان للعوامل المادية أثر واضح ومميز في بناء قوة الدولة ، وكذلك في عملية التنمية ، ولكن بسبب التطورات السريعة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية التي يشهدها العالم أثرت في فاعلية دورها ، وخاصة في نهاية القرن العشرين ، وبداية القرن الحادي والعشرين .

2- ظهر دور المعرفة بشكل كبير في عملية التنمية الشاملة ، وكعنصر من عناصر بناء قوة الدولة في نهاية القرن الماضي ، وبداية القرن الحالي ، وخاصة بعد ظهور النماذج العالمية التي أصبحت تمثل تجارب يحتذي بها كتجربة اليابان مثلاً.

3- يعُد التعليم الركيزة الأساسية للمعرفة والاستثمار البشري فيه ، يعتبر من أفضل أنواع الاستثمار للمردودات الاقتصادية والاجتماعية الواضحة والملموسة له.

4- يعاني العالم من فجوة في مجال المعرفة ، وبخاصة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ وهذه نتيجة للتراكم في مجال التطور للفترات السابقة وهناك صعوبات كبيرة تعترض تضييق هذه الفجوة.

5- أن التطور في مجال المعرفة وتأمينها بشكل سليم ، يساهم في تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، نظراً لعلاقة التنمية بالأمن.

6- اتضح بأن للمعرفة دوراً كبيراً وفعالاً في عملية التنمية ، ومن خلال الاستثمار البشري في قطاع التعليم ومردوداته الاقتصادية والاجتماعية.

7- حققت ليبيا خلال الثلاث عقود الماضية انخفاضاً كبيراً في نسبة الأمية بين أفراد المجتمع ، ويعتبر ما حققته في نشر معرفة القراءة والكتابة مرتفع مقارنة بالدول العربية والإفريقية .

8- إن جعل التعليم مجانياً في جميع ، مراحله وإلزامياً إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي ، نتج عنه تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث من ناحية ، وبين سكان الحضر والريف من ناحية أخرى .

9- تطورت الخدمات التعليمية في ليبيا بشكل واضح ، سواء من حيث الكم أم النوع خلال الثلاثين سنة الماضية ، وتشير مؤشرات الإنفاق على قطاع التعليم إلى التوسع الكبير في مختلف مراحل التعليم ، كما تشير المؤشرات

الخاصة بالمدخلات والمخرجات إلى هذا التوسع ، سواء أومن حيث عدد الطلبة أو عدد الفصول أو أعداد المدرسين .

10- كان للتطور التعليمي الذي شهدته البلاد خلال الفترة الماضية أثره البالغ علي كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية في المجتمع.

11- حقق تعليم المرأة قفزة نوعية في ليبيا خلال فترة الثلاثين سنة الماضية وهذا ما انعكس على مشاركة هذا الجزء الحيوي والفعال من الموارد البشرية في سوق العمل ، رغم إن مشاركتها في سوق العمل لا زالت ضعيفة خاصة عند مقارنة ذلك بما حققته من تقدم كبير في مجال التعليم.

12- يلاحظ تطوراً كبيراً في مراكز التدريب بأنواعها المختلفة الأساسي والمتوسط ، وأصبح لها دور فعال لإعداد الكوادر الفنية الوسطي لخدمة عملية التنمية.

13- تزايد أعداد الخريجين من الجامعات وبخاصة في العلوم الإنسانية ، مما سبب فائض في سوق العمل من هذه التخصصات ، في حين نجد نقص في بعض التخصصات الأخرى مما جعل الاعتماد علي بعض العمالة الوافدة في بعض التخصصات.

من خلال الاستنتاجات السابقة يمكن ان نتصور أولويات العمل المستقبلي في ليبيا في والذي يتمثل بالتوصيات التالية :

1- الاهتمام برياض الأطفال واعتبارها مرحلة أساسية من مراحل التعليم فعن طريقها يتم تأهيل الطفل وإعداده للدراسة .

2- ربط المؤسسات العلمية بالمؤسسات العملية في المجتمع ، وتوجيه البحوث والدراسات العلمية لما يخدم برامج وأهداف التنمية .

3- تحفيز المرأة ودفعها للمشاركة في سوق العمل حتى يتم الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، حيث لازالت مساهمتها دون المستوي المطلوب ومقتصرة علي بعض القطاعات دون غيرها .

4- توجيه الطلاب إلى بعض التخصصات النادرة ، والتي لازالت الجماهيرية تعتمد فيها على العناصر الوافدة .

5- تطوير المناهج التعليمية بما يواكب العصر ، وربط المناهج النظرية والتطبيقية بالواقع العملي بحيث يكون هناك توافق بين خريجي الجوانب النظرية والعملية.

6- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل ، بحيث تتم الملائمة بين ما يتدفق من التعليم واحتياجات خطط التنمية بالبلاد .

7- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من هجرة سكان الريف إلى المدن وما نتج عنه من هجرة القوى العاملة إلى المدن .

8- وضع الخطط التي تعمل علي تقليل الاعتماد على العمالة غير الليبية ، وذلك بالتوسع في إعداد العمالة الليبية .

9- في ظل التطور العلمي والتقني ، وإحلال الألة محل الإنسان وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية ، من المتوقع أن يحدث فائض في سوق العمل خلال السنوات المقبلة ، مما يتطلب العمل على التوسع في المشروعات لاستيعاب الفائض وبما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولاً : القران الكريم .

ثانيًا : الكتب

1- د. أحمد القماطي ، تطور الإدارة التعليمية بالجماهيرية 1951-1975 . بيروت : الدار العربية للكتاب ، 1987 .

2-(ـــــ ، ـــــ) تطور التعليم الفني بالجماهيرية. مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1987 .

3 -(ـــــ ، ـــــ) تطور تعليم البنت في الجماهيرية . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 .

4- د. أفريت هاجن ، اقتصاديات التنمية .(ترجمة خوري رشيد) ،عمان : مركز الكتب الأردني ، 1988 .

5- الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة .(ترجمة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان) ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992 .

6-(ـــــ ، ـــــ) حضارة الموجة الثالثة . (ترجمة عصام الشيخ قاسم) ، بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1990 .

7-(ـــــ ، ـــــ) وهايدي ،الحرب والحرب المضادة . (ترجمة صلاح عبد الله) ، سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995.

8- د . الهادي أبولقمة و د.سعد القزيري ، الجماهيرية . سـرت : الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 .
9- د. انطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990 .
10- د. بطرس غالي و د. محمود عيسي ، المدخل فـي علـم السياسـة . القاهرة : المكتبة الإنجلو مصرية ، 1976 .
11- بيل جيتس ، الطريق المقبل .(ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمـان)، مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999 .
12- توماس كوترو وميشال هوسون . على أبواب القرن الواحد والعشـرين أين أصبح العالم الثالث . (ترجمة نخلة فريفر) ، سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 .
13- د. جاسم المطلبي ، وآخرون ، الجغرافيا البشرية . العـراق : وزارة التربية ، 1990.
14- د. جمال حمدان ، الجماهيرية .القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996 .
15- د. حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربـي. القـاهرة : دار سيناء للنشر ، 1992 .
16- د. حسن صعب ، علم السياسة . بيروت : دار العلم للملايين ، 1972.
17- د. حسنين جودة ، ود. فتحي أبوعيانـه ، قواعـد الجغرافيـا العامـة الطبيعية والبشرية . بيروت : دار النهضة العربية، 1986 .
18-د. دوجلاس موسيشت ، مبأدي التنمية المستدامة.(ترجمة بهاء شاهين) القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 .
19- د. رياض عواد ، هجرة العقول . قبرص : دار الملتقي للنشر ، 1995
20- سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة . طرابلس : منشـورات مجمـع الفتـح للجامعات ، 1989 .

21-سعيد بوالشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 .
22- د. سليمان الدليمي ومحمد أبو المحسن ، التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي . بيروت : مؤسسة الانتشار العربي ، 2001 .
23- شاكر إبراهيم ، الإعلام ودوره في التنمية . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980 .
24- د. صبحي قنوص ، أزمة التنمية . القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 1999 .
25- (ـــــ ، ـــــ) ، وآخرون ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1989 . بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1989 .
26- (ـــــ ، ـــــ ، ـــــ) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1994 . مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995.
27- (ـــــ ، ـــــ ، ـــــ) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999 . مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999.
28- عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي . بيروت : دار الطليعة ، 1987 .
29- د. عاطف علبي ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1989 .
30 -عبد العزيز الصويعي ، بدايات الصحافة في ليبيا . مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1989 .
31-د. عبد الكريم درويش ود. ليلي تكلا ، أصول الإدارة العامة . القاهرة : المكتبة الإنجلو مصرية ، 1977 .

32- عبد الهادي النجار ، الإسلام والاقتصاد . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1983 .

33- د. علي الأسدي ، مقدمة في اقتصاديات الصناعة . بنغازي:منشورات جامعة قاريونس ، 1990 .

34- د. علي الحوات ، مبادي التنمية والتخطيط الاجتماعي . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1982 .

35- د. علي شمبش ، العلوم السياسية . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1982 .

36- علي مصطفي المصراتي ، صحافة ليبيا في نصف قرن . مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2000 .

37- د. علي وهب ، الجغرافيا البشرية . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1986 .

38- د. عمر الشيباني ، التعليم وقضايا المجتمع المعاصر . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1990 .

39- (ـــــ ـــــ) ، ديمقراطية التعليم في الوطن العربي . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1986 .

40- عمر العبيدي ، الإدارة والتنمية في ليبيا . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1995 .

41- د. فتحي أبوعيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية . بيروت : دار النهضة العربية ، 1984 .

42- د. فيريل هيدي ، الإدارة العامة من منظور مقارن . (ترجمة محمد قاسم القريوتي) ، عمان : دار الفكر ، 1979 .

43- د. كامل بكري ومحمود يونس ، الموارد واقتصادياتها . بيروت : دار النهضة العربية ، 1986 .

44- د.مالك ابوشهيوه ، ود.محمود خلف ود.مصطفي خشيم ، الإيديولوجيا والسياسة. مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993 .
45- د. محمد السماك ، الجغرافيا السياسية . بغداد : جامعة الموصل ، 1988 .
46- (ـــــ ـــــ) ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 .
47 - د. محمد الشافعي ، التنمية الاقتصادية . بيروت : دار النهضة العربية ، 1980 .
48- د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا بيروت : دار النهضة العربية ، 1979
49-د. محمود الديب ، الجغرافيا الاقتصادية . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 1986 .
50- د. محمود المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية . بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1998 .
51-د. مصطفي خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية . بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1996 .
52- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الركن السياسي ، الركن الاقتصادي، الركن الاجتماعي . طرابلس : مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1999 .
53- د. نداء صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998 .
54- د. يعقوب فهد العبيد ، التنمية التكنولوجية " مفهومها ومتطلباتها " . القاهرة : الدار الدولية للنشر والكتاب ، 1989 .

ثالثا : الدوريات والصحف.

1-ابوبكر الحمروني وعلي الغريبي . (دور التربية والتعليم والثقافة في تنمية واستثمار العنصر البشري .) مجلة البحوث الصناعية ، العدد الحادي عشر ، 1996 .

2-احمد محمود . (السكان والموارد بالجماهيرية .) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد الأول ، 1995 .

3- (الأخ قائد الثورة يحضر والرؤساء الأفارقة ورؤساء الوفود الجلسة التي عقدها مؤتمر الشعب العام .) صحيفة الشمس ، العدد 2501 ، 2 .9 . 2001 .

4-(أهمية دور مؤسسات العمل والإنتاج في الأعداد المهني والتدريب التقني .) صحيفة الفجر الجديد ، السنة الثلاثون ، العدد 9997 ، 13 .10 . 2001.

5- (الأخ قائد الثورة يلتقي ولليوم الثاني مجلس التخطيط العام .) صحيفة الشمس ، العدد 2539 ، 16 .10 . 2001 .

6- د. بسيوني ابراهيم حمادة . (حرية الإعلام الإليكتروني الدولي وسيادة الدولة مع أشارة خاصة إلى البلدان النامية .) كراسات التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2001 .

7- حسين محمد .(الفجوة التكنولوجية .) صحيفة البيان ، السنة العشرون ، العدد 7155 ، 23 .8 .2000 .

8- ربيع كسرون . (مؤشرات اقتصادية أساسية عن الوطن العربي .) مجلة المستقبل العربي ، العدد 243 ، مايو 1999 .

9- سليمان الفارسي . (السياسات العامة لتنمية الموارد البشرية .) مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الأول والثاني ، 1996 .

11- صافيناز عطا الله .(القرن الحادي والعشرين يشـــهد ارتفـاع عـدد السكان.) صحيفة الفجر الجديد ، السنة التاسعة والعشرون ، العـدد 9763 ، 12 .1 .2001.

12- عبد الكريم حسين . (العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشـرية في الوطن العربي .) مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد التاســع ، العـدد الأول والثاني ، 1998.

13- عبد الله شامية ومحمد كعيبة .(النمو السـكاني وأثـره علـي سـوق الوحدات السكنية في الاقتصاد الليبي .) مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلـد السابع ، العددان الأول والثاني ، 1996 .

14- عزت عمر . (بيان الثقافة .. سيكولوجية السلطة .) ، صحيفة البيان ، السنة الواحدة والعشرون ، العدد 6649 ، 7 . 5 . 2001.

15-علي الدين هلال . (الجامعات وثروة الأمم .) صحيفة البيان ، السـنة الثامنة عشر ، العدد 6602 ، 27 . 9 . 1998 .

16- (ـــــ ـــــ) . (مادا تعني التنمية البشرية .) صحيفة البيـان ، السنة التاسعة عشر ، العدد 6910 ، 16 .5 .1999 .

17- (ـــــ ، ـــــ) . (قطار المستقبل السريع .) صحيفـة البيـان ، السنة التاسعة عشر ، العدد 6820 ، 6 . 2 . 1999

18- (ـــــ ، ـــــ) . (العولمة والتقسيم الدولـي الجديـد للعمـل .) صحيفة البيان ، السنة التاسعة عشر ، العدد 7009 ، 15 . 8 . 1999 .

19- فليح خلف . (التصنيع والتقنية وعمليـة التنميـة .) مجلـة البحـوث الصناعية ، العدد العاشر ، 1996 .

20- فوزية رشيد . (مع اقتراب العد التنازلي من الحد الصفري ، العـرب يدخلون الألفية الجديدة بأمية متزايدة .) صحيفة البيان ، 22 .11 .1999 .

21- ليلي المر . (تقرير اليونيسكو يوضح انخفاض نسبة الأمية في الوطن العربي .) صحيفة البيان ، السنة الثامنة عشر ، العدد 6623 ، 18 .10 .1998 .

22- ماريديت . (هل تستطيع التكنولوجيا استنساخ الدماغ البشري .) مجلة الشاهد. العدد 185 ، 2001 .

23- مجتبئ العلوي .(أشكال الصراعات المقبلة .) مجلة النبأ ، العدد 50 ، 2000 .

24- محمد ابوسنينه . (بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .) مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد السابع ، العددان الأول والثاني ، 1996 .

25- مرتضي معاش . (المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة .) مجلة النبأ ، العدد 50 ، 2000 .

26- مركز دراسات الوحدة العربية .(حال المرأة في الوطن العربي .) مجلة المستقبل العربي ، العدد 243 ، مايو 1999 .

27- نجاح كاظم . (العلم والتكنولوجيا وجهان لعملة السياسة .) صحيفة الشرق الأوسط ، 16 .4 .2001 .

28- نجم عبد الحكيم . (الويل لنا ... أن لم نفعل .) صحيفة الشرق الأوسط ،31 .3 .2001 .

ثالثا : الإحصائيات والتقارير.

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، نشر مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، القاهرة ، 2001 .

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ، نيويورك، 1998 .

3- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 98 / 1999 ، مركز الأهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ، 1999 .

4-مكتب اليونيسيف إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، عمان ، 1995 .

5- مكتب اليونيسيف إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وضع الأطفال في العالم 2001 ، عمان ، 2001 .

6- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ،المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1998.

7-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتيب الإحصائي 1998 .

8- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي 1999 .

9- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 .

10- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 .

11- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، نتائج التعداد العام للسكان 1984 .

12- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، نتائج التعداد العام للسكان 1973 .

13- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، دراسة إحصائية حول الحالة التعليمية للسكان من واقع نتائج التعداد العام للسكان لعامي 1973 و 1984 .

14-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية (أعمال مؤتمر التعليم من أجل تحرير أفريقيا) . سبها : من 20 إلى 25 مارس 1988.

15- التقرير الإستراتيجي العربي 2000 ، دار الأهرام ، القاهرة ، 2001 .

16- التقرير الإستراتيجي العربي ، (لا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية) ، دار الأهرام ، القاهرة ، 2000.

رابعاً : الدراسات غير المنشورة.

1-أنبيه ، صلاح الدين . عرض العمل والطلب عليه في إطار برامج التنمية الاقتصادية والبشرية : حالة الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير . كلية المحاسبة ، جامعة الجبل الغربي 1999 .

2- محمد أحميمد . العلاقات المكانية للاستيطان الزراعي الإيطالي في الفترة 1911-1970 ، رسالة ماجستير .كلية الآداب والعلوم زليتن ، جامعة التحدي ، 1999 .

خامساً : الوثائق.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ، مؤتمر الشعب العام . الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ، مؤتمر الشعب العام 1988 .

2- الجمهورية العربية الليبية ، مجلس قيادة الثورة . الإعلان الدستوري مجلس قيادة الثورة 1969 .

سادساً : المقابلات الشخصية .

1- مقابلة شخصية مع الدكتور عبد الله محمد الأشهب ، أمين اللجنة الشعبية لجامعة مصراته ، ومدير المعهد العالي لأعداد المعلمين ، مصراته ، 20 . يناير ، 2002 .

سابعاً : مواقع شبكة المعلومات الدولية .

1-WWW.AJEEB.COM .

2- WWW.LTTNET.COM .

المراجع باللغة الأجنبية

A-ENGLISH:

- BOOKS :

1- James B. Conant, Science and Common Sense, Yale Univ. Press 1961.

2- J.G. Staessinger The Might of Nation, (New York, 1966) .

3- K. Grunwald jd. Ronall, Industrialization in the Middle East N.Y Council for Middle Affairs Press, 1960.

4- R.Vayrynen " Main Tendencies in the Production and Trade Fertilzers" in Vilho Harlemed. The Political Economy of Food (Aldershot U.K Saxon House 1987) .

5- Wilkinson Paul, Technology and Terrorism, London, Frank Cass and CJ . LTD , 1993.

-ARTICLS:

1- Busines Middle East, May 1-15-1993 (The Economist Intelligence Unit), Vol. 4 , 1993.

B-FRENCH:

1- Herve Le Bras, La Puissance Internationale, Sous Le Direction de Pascal Boniface. Ed Lirs, Paris, 1994.

2- Azzouz Kerdoum , " Les Transfers de Technologie Vers Les Pays en Voie de Developpment, Aspects Juridiques et Institutionnelles " These, Faculte de Droit et Des Science Economique, Montpellier, France: 1981.

الملاحق

ملحق رقم (2)

المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الوطن العربي

القطـــــــر	المساحة 1997 كم^2	الكثافة السكانية 1997 فرد / كم^2	سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (1996)	
			الحضـــر	الـــريف
الأردن	89342	51.0	72	28
الإمارات العربية المتحدة	83600	30.0	84	16
البحرين	707	880.0	–	–
تونس	155566	59.0	63	37
الجزائر	2381741	12.0	56	44
جيبوتي	23200	26.0	–	–
السعودية	2250000	9.0	83	17
السودان	2505805	13.0	32	68
سوريا	185180	81.0	53	47
الصومال	637657	15.0	–	–
العراق	435052	49.0	75	25
عمان	314000	7.0	77	23
قطر	11427	61.0	–	–
الكويت	17818	102.0	97	3
لبنان	10452	315.0	88	12
ليبيا	1775500	3.0	86	14
مصر	1002000	60.0	45	55
المغرب	710850	40.0	53	47
موريتانيا	1030700	2.0	53	47
اليمن	555000	30.0	34	66
مجموع الوطن العربي	14175597	19	54	46

المصـــــــدر:-

- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي الموحد 1988 ، الملحق رقم (2 / 8) ، ص 230 .عن : ربيع كسروان ، المستقبل العربي ، العدد 243 ، مايو 1999 ، ص 200 .

ملحق رقم (3)

ترتيب وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، 1999

	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي	
	القيمـــــة	الترتيب التنازلي بالمقارنة مع دول العالم
الأردن	35	91
الإمارات العربية المتحدة	9	154
البحرين	16	142
تونس	30	101
الجزائر	41	87
جيبوتي	159	27
السعودية	25	115
السودان	109	43
سوريا	30	101
الصومال	211	7
العراق	128	34
عُمان	16	142
قطر	16	142
الكويت	12	147
لبنان	32	98
ليبيا	22	123
مصر	52	73
المغرب	53	72
موريتانيا	183	16
اليمن	119	36
مجموع الوطن العربي	68	66

المصـــــــدر:-

-كارول بيلامي ، وضع الاطفال في العالم 2001 ، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،عمان ، 2001 ، ص 77 .

ملحق رقم (4)

التعليم في الوطن العربي ، 1999

البلد	معدلات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية				نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية		الأطفال الذين يدرسون تحت الصف الخامس (نسبة مئوية) 1999-95	نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	
	الإجمالي 1999-95		الصافي 1999-95		نسبة مئوية 1999-90			الإجمالي (نسبة مئوية) 1997-95	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث
الأردن	93	93	86	86	91	91	98	52	54
الإمارات العربية المتحدة	104	102	98	98	–	–	95	77	82
البحرين	103	104	98	96	–	–	99	91	98
تونس	119	112	94	97	–	–	92	66	63
الجزائر	97	93	91	94	95	90	95	65	62
جزر القمر	99	85	55	65	45	42	48	21	16
جيبوتي	45	33	28	39	73	62	83	17	12
السعودية	97	90	73	81	–	–	96	65	57
السودان	48	43	37	43	59	52	76	21	19
سوريا	98	93	92	96	98	95	92	45	40
الصومال	18	9	7	13	21	13	–	10	6
العراق	110	95	88	98	88	80	72	51	32
عمان	100	95	86	86	91	89	95	68	65
قطر	106	100	92	96	–	–	88	81	79
الكويت	101	97	85	89	–	–	97	65	65
لبنان	113	108	–	–	–	–	91	78	85
ليبيا	110	110	96	97	–	–	–	95	95

مصر	103	96	94	89	83	72	92	80	70
المغرب	94	76	77	64	61	45	75	44	34
موريتانيا	88	79	61	53	55	53	66	21	11
اليمن	89	45	79	39	75	40	74	53	14
مجموع الوطن العربي	**92**	**82**	**82**	**74**	**-**	**-**	**-**	**57**	**48**

المصـــــــدر :-

- كارول بيلامي ، وضع الأطفال في العالم 2001 ، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، عمّان ، 2001 ، ص90 ،93 .

ملحق رقم (5)

حصول المرأة على التعليم في الوطن العربي

البلد	صافي قيد الإناث				الإناث في التعليم العالي		الطالبات في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية (كنسبة مئوية من مجموع الطالبات)
	الابتدائي		الثانوي				
	النسبة المئوية 1995	الرقم القياسي (100=1985) 1995	النسبة المئوية 1995	الرقم القياسي (100=1985) 1995	لكل مائة الف امرأة 1995	الرقم القياسي (100=1985) 1995	
الأردن	89	–	–	–	–	–	35
الإمارات العربية المتحدة	82	106	75	–	1011	118	–
البحرين	100	102	87	113	1922	–	42
تونس	95	109	–	–	1110	271	28
الجزائر	91	117	53	139	1000	197	35
جيبوتي	28	108	–	–	20	–	–
السعودية	61	145	41	186	1508	188	–
السودان	–	–	–	–	341	–	–
سوريا	87	95	37	88	1289	105	30
الصومال	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	861	–	–
عُمان	70	111	55	–	441	–	–
قطر	80	85	71	103	3243	115	44
الكويت	65	76	–	–	2590	151	43
لبنان	–	–	–	–	2605	–	37
ليبيا	96	–	–	–	1930	–	–
مصر	–	–	–	–	1336	128	27
المغرب	62	129	–	–	944	161	28
موريتانيا	55	–	–	–	164	–	15
اليمن	–	–	–	–	173	–	–
مجموع الوطن العربي	–	–	–	–	1046	–	–

المصـــــــــــدر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1998 ، ص 152، 153

ملحق رقم (6)

مؤشرات أساسية عن المرأة في الوطن العربي

البلد	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) 1995		معدل القراءة والكتابة بين الكبار (نسبة مئوية) 1995		نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي معاً 1995		الحصة من الدخل المكتسب (نسبة مئوية) 1995	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الأردن	70.8	67.0	79.4	93.4	66.0	66.0	19.1	80.9
الإمارات العربية المتحدة	75.9	73.5	79.8	78.9	72.1	66.1	10.2	89.8
البحرين	74.7	70.4	79.4	89.1	85.9	78.1	15.0	85.0
تونس	69.8	67.7	54.6	78.6	66.4	67.6	24.7	75.3
الجزائر	69.4	66.8	49.1	73.9	62.0	66.7	19.1	80.9
جزر القمر	57.0	56.0	50.4	64.2	35.6	41.8	35.0	65.0
جيبوتي	50.0	46.0	–	–	–	–	–	–
السعودية	72.5	69.3	50.3	71.5	54.4	55.1	10.0	90.0
السودان	53.6	50.8	34.6	57.7	28.8	33.1	22.4	77.6
سوريا	70.3	66.0	55.8	85.7	57.8	61.2	19.8	80.2
الصومال	48.0	44.0	–	–	–	–	–	–
العراق	59.7	57.3	45.0	70.7	45.4	55.1	13.9	86.1
عُمان	72.7	68.4	46.0	71.4	58.1	60.1	10.6	89.4
قطر	74.8	69.4	79.9	79.2	72.8	65.2	10.0	90.0
الكويت	77.7	73.7	74.9	82.2	57.9	52.6	25.3	74.7

لبنان	71.2	67.4	90.3	94.7	75.1	66.1	22.7	77.3
ليبيا	66.3	62.8	63.0	87.9	89.0	85.5	16.3	83.7
مصر	66.1	63.6	38.8	63.6	63.4	68.9	25.0	75.0
المغرب	67.4	63.9	31.0	56.6	40.6	50.7	27.8	72.2
موريتانيا	54.1	50.9	26.3	49.6	33.4	41.4	36.7	63.3
اليمن	57.2	56.2	39.0	39.0	26.9	67.7	21.3	78.7
مجموع الوطن العربي	65.3	62.5	44.5	66.8	52.8	59.7	21.2	78.8

المصـــــــدر:-

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك ، الجدول رقم 2 ص 131-133 ، والجدول رقم 12 ص 156 - 157 ، والجدول رقم 22 ص 176 - 177 .

ملحق رقم (7)

ترتيب الدول حسب دليل التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 عاما أو أكثر)		نسبة القيد الإجمالي للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (%) 1999	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
تنمية بشرية مرتفعة				
1- النرويج	د	د	99	95
2-استراليا	د	د	118 و	114 و
3- كندا	د	د	98	96
4- السويد	د	د	107 و	95
5- بلجيكا	د	د	111 و	107 و
6- الولايات المتحدة الأمريكية	د	د	99	91
7- أيسلندا	د	د	91	86
8-هولندا	د	د	100	104 و
9- اليابان	د	د	81	83
10-فنلندا	د	د	108 و	99
11-سويسرا	د	د	81	87
12-لكسمبرج	د	د	74 ز	71 ز
13 -فرنسا	د	د	96	93
14-المملكة المتحدة	د	د	112 و	100
15-الدانمارك	د	د	101 و	94
16-النمسا	د	د	89	90

17-ألمانيا	د	د	93	95
18-ايرلندا	د	د	93	89
19-نيوزلندا	د	د	103 و	95
20-إيطاليا	98	98.8	87	81
21-إسبانيا	96.7	98.5	99	91
22- (*)				
23-اليونان	95.8	98.5	81	80
24-هونج كونج الصين	89.7	96.4	66	61
25-قبرص	95.1	98.7	70 ط	67 ط
26-سنغافورة	88	96.2	75	76
27-جمهورية كوريا	96.2	99.1 د	85	95
28-البرتغال	89.5	94.5	99	94
29-سلوفينيا	99.6 د	99.7 د	85	80
30-مالطا	92.4	91.1	79	82
31-بربادوس	–	–	77	77
32-برناوي دار السلام	87.3	94.3	77	76
33-جمهورية التشيك	د	د	70	69
34-الأرجنتين	96.7	96.8	86	80
35-سلوفاكيا	د	د	77	74
36-المجر	99.2 د	99.5 د	83	79
37-أورجواي	98.1	97.3	83	76
38-بولندا	99.7 د	99.7 د	86	83
39-شيلي	95.4	95.8	77	78
40-البحرين	82.2	60.5	83	77
41-كوستاريكا	95.5	95.4	66	67
42-جزر البهاما	96.4	94.9	77	72
43-الكويت	79.4	84	61	57
44-استونيا	–	–	89	84

45-الإمارات العربية المتحدة	78	73.8	71	65
46-كرواتيا	97.1	99.3 د	69	68
47-لتوانيا	99.5 د	99.6 د	83	77
48-قطر	82.6	80.1	75	75
[illegible]				
49-ترينيدادوتباجو	91.7	95.4	65	65
50-لاتفيا	99.8 د	99.8 د	83	80
51-المكسيك	89.1	93.1	70	71
52-بنما	91	92.3	76	73
53-بيلاروس	99.4 د	99.7 د	79	75
54-بليز	92.9	93.2	72	73
55-الاتحاد الروسي	99.4 د	99.7 د	82	75
56-ماليزيا	82.8	91.1	67	64
57-بلغاريا	97.7	98.9	76	69
58-رومانيا	97.1	99	70	68
59-الجماهيرية العربية الليبية	66.9	90.2	92	92
60-جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	–	–	70	70
61-فنزويلا	91.8	92.9	66	64
62-كولومبيا	91.5	91.5	73	73
63-موريشيوس	80.8	87.6	64	62
64-سورينام	–	–	86	80
65-لبنان	79.8	91.8	81	76
66-تايلاند	93.5	97	61	60
67-فيجي	90.5	94.7	83	84
68-المملكة العربية السعودية	65.9	83.5	60	62
69-البرازيل	84.9	84.8	80	79
70-الفليبين	94.9	95.3	84	80
71-عمان	59.6	79.1	56	59

72-أرمينيا	97.5	99.2 د	77	82
73-بيرو	84.9	94.4	79	81
74-أوكرانيا	99.5 د	99.7 د	78	77
75-كازاخستان	–	–	81	73
76-جورجيا	–	–	71	69
77-ملديف	96.2	96.3	77	77
78-جامايكا	90.3	82.4	62	63
79-اذربيجان	–	–	72	70
80-بارجواي	91.9	94.2	64	64
81-سريلانكا	88.6	94.3	71	68
82-تركيا	75.9	93.2	55	68
83-تركمانستان	–	–	81	81
84-اكوادور	89.1	92.8	74	80
85-ألبانيا	76.9	90.9	71	71
86-الجمهورية الدومينيكية	83.2	83.2	75	69
87-الصين	75.5	91.2	73	73
88-الأردن	83.4	94.5	57	53
89-تونس	59.3	80.4	72	75
90-جمهورية إيران الإسلامية	68.7	82.7	69	76
91-الرأس الأخضر	65.1	84.5	76	79
92-قيرجيزستان	–	–	70	65
93-جيانا	97.9	98.8	66	65
94-جنوب إفريقيا	84.2	85.7	96	89
95-السلفادور	75.6	81.3	64	63
96-سامو الغربية	78.8	81.4	67	63
97-الجمهورية العربية السورية	59.3	87.7	61	65
98-جمهورية ملدوفا	98.1	99.5 د	75	70
99-اوزبكاستان	84	93.1	74	79

100-الجزائر	55.7	77.4	69	75
101-فيتنام	91	95.4	64	69
102-إندونيسيا	81.3	91.5	61	68
103-طاجكستان	98.7	99.5 ك	63	72
104-بوليفيا	78.6	91.7	67	73
105-مصر	42.8	66.1	72	80
106-نيكاراجوا	69.8	66.6	65	61
107-هندوراس	74.1	73.9	63	60
108-جواتيمالا	60.5	75.6	45	53
109-الجابون	-	-	87	78
110-غينيا الاستوائية	73.3	91.9	59	68
111-ناميبيا	80.4	82.4	80	77
112-المغرب	35.1	61.1	46	58
113-سوازيلاند	77.9	80	70	74
114-بتسوانا	78.9	73.8	70	70
115-الهند	44.5	67.8	49	62
116-منغوليا	52.1	72.6	64	51
117-زيمبابوي	83.8	92.3	63	67
118-ميانمار	80.1	88.8	55	55
119-غانا	61.5	79.4	39	45
120-ليسوتو	93.3	71.7	65	57
121-كمبوديا	57.7 ك	80.1 ك	54	71
122-بابوا غينيا الجديدة	56	71.4	35	42
123-كينيا	74.8	88.3	51	52
124-جزر القمر	52.1	66.3	33	38
125-الكاميرون	68.6	81.2	39	47
126-الكونغو	73	86.6	56	69

127-باكستان	30	58.9	28	51
128-توجو	39.6	73.6	49	76
129-نيبال	22.8	58	52	67
130-بوتان	–	–	–	–
131-جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	31.7	63	52	65
132-بنجلاديش	29.3	51.7	33	41
133-اليمن	23.9	66.6	29	72
134-هاييتي	46.8	51.1	51	53
135-مدغشقر	58.8	72.8	43	46
136-نيجيريا	54.2	71.3	41	49
137-جيبوتي	52.8	74.9	18	26
138-السودان	44.9	68.9	31	36
139-موريتانيا	31.4	52.2	37	44
140-جمهورية تنزانيا المتحدة	65.7	84	32	33
141-أوغندا	55.5	76.8	41	49
142-جمهورية الكونغو الديمقراطية	48.7	72.4	26	37
143-زامبيا	70.2	84.6	46	52
144-كوت ديفوار	37.2	53.8	30	46
145-السنغال	26.7	46.4	31	40
146-أنجولا	–	–	31	25
147-بنين	23.6	55.4	34	57
148-إريتريا	39.4	66.5	24	29
149-جامبيا	28.5	43.1	37	53
150-غينيا	–	–	20	37
151-ملاوي	45.3	73.8	69	78
152-رواندا	59.1	72.9	39	41
153-مالي	32.7	47.3	22	34
154-جمهورية إفريقيا الوسطي	33.3	58.6	20	29

155-تشاد	32.3	50.1	20	42
156-غينيا بيساو	18.3	58.3	27	47
157-موزمبيق	27.9	59.3	19	26
158-إثيوبيا	31.8	42.8	19	34
159-بوركينا فاسو	13.3	33	18	28
160-بوروندي	39	55.6	16	21
161-النيجر	7.9	23	12	20
162-سيراليون	-	-	12	23

المصـــــــــــدر:-

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2001 (توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشـــرية) ، ترجمـة مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، القاهرة ، 2001 ، ص 210 ، 211 ، 212 ، 213.

(*) ورد في هذا الرقم الكيان الصهيوني ولتحفظ الباحث لم يورد الإحصائيات الواردة بخصوصه.

فهـــــرس الجـــــــــداول

الرقم	عنـــــــوان الجـــــــدول	الصفحة
1	تطور معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في الدول النامية ما بين سنة 1970-1995.	50
2	تطور عدد الكان ونسبة الزيادة في ليبيا في الفترة 1970-2000.	65
3	معدلات الوفيات في ليبيا في الفترة 1973-1995. حسب الفئات العمرية .	66
4	توزيع السكان (ريف وحضر) في السنوات 1964 ، 1673 ، 1984 ، 1999.	70
5	توزيع السكان الليبيين حسب فئات العمر (الذكور والإناث) في السنوات 1973 ، 1984 ، 1995 .	71
6	نسبة توزيع السكان في ليبيا حسب الجنس في السنوات 1973 ، 1984 ، 1995 .	74
7	التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية (الإذاعة المسموعة) ، 1969 – 1999 .	79
8	التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية (الإذاعة المرئية) ، 1969 – 1999 .	81
9	انخفاض عدد الأميين من الذكور والإناث خلال الفترة 1973 – 1995 .	93
10	عدد الطلبة والطالبات برياض الأطفال .	95
11	تطور عدد الطلبة والطالبات بمرحلة التعليم الأساسي .	97
12	معدلات الالتحاق الصافي للسكان في العمر ، 6 -11 ، 12 – 14 في التعليم الأساسي	99
13	بعض المؤشرات التي تخص التعليم الأساسي .	100
14	تطور عدد الطلاب ومراكز التدريب الأساسي .	101
15	تطور عدد الطلبة والطالبات في التعليم الثانوي العام .	102
16	مؤشرات توضح تطور عدد المدرسين والفصول بمرحلة التعليم الثانوي العام .	104
17	تطور عدد الطلبة والمراكز في التدريب المتوسط .	106
18	تطور عدد الطلبة في التعليم الفني بشقيه الأساسي والمتوسط في الفترة 1969 – 1996	107
19	تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول خلال الفترة 1969 – 1996 ، في التعليم الثانوي التقني.	109
20	تطور عدد الطلبة في معاهد المعلمين والمعلمات في الفترة 1969 – 1996 .	110
21	تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول خلال الفترة 1970 – 1996 ، لمعاهد المعلمين والمعلمات .	112
22	تطور عدد الطلاب في التعليم الجامعي خلال الفترة 1969 – 1996	114

الرقم	عنـــــوان الجـــــــدول	الصفحة
23	بعض المؤشرات العامة في التعليم الجامعي للعام 1995 – 1996 .	115
24	تطور عدد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة في الفترة 1969 – 1995 .	117
25	عدد الإناث في العمر 6 – 24 ، وعدد الملتحقات منهن بالدراسة ومعدل الالتحاق في السنوات 1973 ، 1984 ، 1995 .	119
26	تطور عدد العمالة الليبية وغير الليبية من سنة 1970 – 1999 .	122
27	توزيع استخدام القوى العاملة الوطنية حسب الجنس خلال الفترة 1970 – 1998 .	123

فهـــرس الأشكـــال

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
1	تطور نسبة العمالة في مجالات الزراعة والإنتاج والخدمات والمعلومات خلال القرون الماضية .	27
2	تطور عدد الجامعات الليبية من سنة 1955 إلى سنة 1999 .	113
3	التطور النسبي للسكان (ممن عمرهم 15 سنة فما فوق) ، حسب الحالة التعليمية وفقا لتعداد 1973 ، 1984 ، 1995 .	130